وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة الدكتور مولاي الطاهر بسعيدة
كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم الاقتصادية

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي
الميدان: علوم اقتصادية، تسيير وعلوم تجارية
الشعبة: علوم اقتصادية
التخصص: إقصاد كمي

بعنوان:

التنمية الفلاحية وأثرها على النمو الاقتصادي

دراسة قياسية باستعمال بيانات "بانل" لدول الوطن العربي خلال الفترة (1990-2020)

من إعداد الطالبين:
- دعماش سيد أحمد
- بالعربي محمد الأمين

تحت إشراف الأستاذ:
جلولي محمد

نوقشت وأجيزت علنا بتاريخ: .....

أمام اللجنة المكونة من السادة:

الدكتور/ ...../ الدرجة العلمية/ رئيسا

الدكتور/ ...../ الدرجة العلمية/ مشرفا

الدكتور/ ...../ الدرجة العلمية/ مناقشا

السنة الجامعية: 2022/2021

بسم الله الرحمن الرحيم

شكر وتقدير

الحمد لله حمدا كثيرا طيبا مباركا كما ينبغي لجلال وجهه وعظيم سلطانه والصلاة والسلام على أشرف الأنبياء والمرسلين خير من علمنا آداب الشكر والعمل به سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم وعلى أله حق قدره ومقداره العظيم وعلى أصحابه ومن اقتدى به الى يوم الدين.

نحمد الله ثانيا على ما مدنا من القوة لإتمام هذا البحث المتواضع والوصول الى هذه المرتبة من العمل أما بعد:

نتقدم بخالص عبارات الشكر والتقدير والامتنان للدكتور **"جلولي محمد"** أطال الله في عمره وأصلح عمله على قبوله الاشراف على هذا العمل، وندين له بالفضل بعد الله عز وجل على ما منحنا إياه من وقت ومساعدته وتوجيهاته التي لا تقدر بثمن كما نحيي فيه روح التواضع والمعاملة الجيدة فجزاه الله عنا خيرا للخروج بالموضوع على أحسن صورة ممكنة.

كما نتوجه بالشكر الى اساتذتنا الكرام وأعضاء لجنة المناقشة الموقرة الذين قبلوا وتحملوا عناء قراءة وتمحص ومناقشة هذا العمل. كما نتقدم بشكرنا وتقديرنا لإدارة كلية العلوم الاقتصادية. والشكر الخاص لكل الأساتذة اللذين استفدنا منهم كثيرا خلال مشوارنا الدراسي في الجامعة، وبفضلهم أنجزنا هذا العمل.

وأخيرا أشكر جميع من ساعدني وساندني لإنجاز هذا البحث.

شكرا لكم جميعا

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات

العنوان	الصفحة
التشكرات والإهداء	I
فهرس المحتويات	III
قائمة الجداول والأشكال البيانية	VI
المقدمة العامة	أ....ز
I. الفصل الأول: الإطار النظري للتنمية الفلاحية	01
تمهيد الفصل	02
1. المبحث الأول: ماهية التنمية الفلاحية	03
• المطلب الأول: مفهوم التنمية الفلاحية	03
• المطلب الثاني: مقومات التنمية الفلاحية وشروط تحقيقها	05
• المطلب الثالث: أهداف ومحددات التنمية الفلاحية	09
2. المبحث الثاني: التنمية الفلاحية في الوطن العربي	13
• المطلب الأول: خصائص التنمية الفلاحية في الوطن العربي	13
• المطلب الثاني: السياسات الفلاحية في الوطن العربي	15
• المطلب الثالث: أسباب فشل السياسات الفلاحية في الوطن العربي ومتطلبات النهوض بالفلاحة العربية	20
خلاصة الفصل	25
II. الفصل الثاني: الإطار النظري للنمو الاقتصادي	26
تمهيد الفصل	27
1. المبحث الأول: ماهية النمو الاقتصادي	28

• المطلب الأول: مفهوم النمو الاقتصادي وأنواعه	28
• المطلب الثاني: محددات النمو الاقتصادي	30
• المطلب الثالث: نظريات النمو الاقتصادي	32
2. المبحث الثاني: مؤشرات وطرق قياس النمو الاقتصادي	**36**
• المطلب الأول: مؤشرات النمو الاقتصادي	36
• المطلب الثاني: طرق قياس النمو الاقتصادي	38
• المطلب الثالث: نماذج النمو الاقتصادي	39
خلاصة الفصل	**46**
III. الفصل الثالث: دراسة قياسية	**47**
تمهيد الفصل	**48**
1. المبحث الأول: تحديد المتغيرات وطريقة وأدوات الدراسة	**49**
• المطلب الأول: تحديد متغيرات النموذج وبيانات الدراسة	49
• المطلب الثاني: وصف بياني للمتغيرات	54
• المطلب الثالث: طريقة الدراسة	59
• المطلب الرابع: أدوات الدراسة	59
2. المبحث الثاني: الإحصاء والتحليل الوصفي للدراسة	**61**
• المطلب الأول: الإحصاء الوصفي	61
• المطلب الثاني: تحليل مصفوفة الارتباط	63
• المطلب الثالث: نماذج البانل	64

• المطلب الرابع: نتائج الدراسة	73
خلاصة الفصل	**75**
الخاتمة العامة	**76**
قائمة المراجع	**79**
قائمة الملاحق	**88**
الملخص	

قائمة الجداول

الرقم	العنوان	الصفحة
01	الإحصاء الوصفي للمتغيرات التفسيرية	61
02	الارتباطات	63
03	نموذج الانحدار التجميعي PRM	64
04	نموذج التأثيرات الثابتة FEM	66
05	نموذج التأثيرات العشوائية REM	67
06	نتائج اختبار فيشر Fisher	68
07	نتائج اختبار مضاعف لاغرانج LM	68
08	نتائج اختبار Hausman	69
09	نتائج اختبار VIF	70
10	نتائج اختبارWooldridge	71
11	نتائج اختبارLikelihood-ratio	71
12	نموذج التأثيرات العشوائية بطريقة Robust	72

قائمة الأشكال البيانية

الرقم	العنوان	الشكل
01	يوضح النمو في نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي (% سنويا)	54
02	يوضح صادرات المواد الغذائية (%من صادرات السلع)	55
03	يوضح واردات المواد الخام الزراعية (%من واردات السلع)	56
04	يوضح العاملون في الزراعة (من إجمالي المشتغلين)	57
05	يوضح القيمة المضافة في قطاع الزراعة (% النمو السنوية)	58

المقدمة العامة

المقدمة العامة:

يعتبر النمو الاقتصادي بأنه تعبيرا عن التغيرات الاقتصادية والاجتماعية والهيكلية والتنظيمية، فمن الناحية الاقتصادية يعبر عن الزيادة الحقيقية في الدخل الوطني والذي ينتج عنه زيادة حقيقية في نصيب الفرد منه، مما يحسن في مستوى معيشة أفراد المجتمع، ويساعد على زيادة الادخار الذي يدعم التراكم الرأسمالي والتقدم التكنولوجي في المجتمع، الذي يعمل على رفع الإنتاج والدخل ويساهم في تحسين الوضع الاجتماعي للسكان، من خلال تحسين مستويات الصحة والتعليم وتقليص البطالة، وكذا تطوير وسائل النقل والمواصلات وتقدم المؤسسات المالية، بالإضافة إلى التعديلات الهيكلية والتنظيمية لمواكبة هذه التغيرات الاقتصادية والاجتماعية، ووضع إستراتيجيات لذلك بهدف المحافظة على هذه النتائج المحققة وتطويرها واستمراريتها.

وتمثل التنمية الفلاحية إحدى أهم أقطاب التنمية الاقتصادية هذا لما لها دور أساسي في توفير الإنتاج الغذائي وزيادة الدخل الوطني، وزيادة نصيب الفرد من الناتج الفلاحي بصفة مستمرة، وتحقيق الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي، والذي يتحقق من خلال استخدام مقومات التنمية الفلاحية المتمثلة في الموارد الطبيعية والبشرية، وتراكم رؤوس الأموال والتكنولوجيا، مما ينتج عنه الحصول على أقصى ناتج زراعي بأدنى تكلفة حدية له.

ويعتبر القطاع الفلاحي في دول الوطن العربي أحد أهم القطاعات في عملية التنمية الاقتصادية للدور الكبير الذي يلعبه في التطور الاقتصادي والاجتماعي وتنمية المناطق الريفية، وأيضا نظرا للإمكانيات التي تتوفر عليها هذه الدول من موارد طبيعية وبشرية وحيوانية ونباتية، تؤهلها لرفع التنمية من خلال زيادة الناتج الداخلي الخام وفي نصيب الفرد منه، وفي توفير مناصب الشغل للسكان خاصة في المناطق الريفية، وتقليص فاتورة استيراد المواد الغذائية.

وهذه الأهمية جعلت الدول العربية تحاول الاهتمام بهذا القطاع بجملة من السياسات والإصلاحات.

إشكالية الدراسة:

من هذا المنطلق يمكن صياغة الإشكالية التالية:

❖ ما أثر التنمية الفلاحية على النمو الاقتصادي في دول الوطن العربي؟

الفرضيات:

للإجابة على الإشكالية السابقة تم طرح الفرضية التالية:

❖ يوجد أثر للتنمية الفلاحية على النمو الاقتصادي في دول الوطن العربي.

أسباب اختيار الموضوع:

- تناسب الموضوع مع التخصص.
- كون القطاع الفلاحي يمثل عصب الأقطاع الاقتصادية الأخرى.

أهداف الدراسة:

نهدف من خلال دراستنا إلى:

- دراسة المرجعيات النظرية للتنمية الفلاحية والنمو الاقتصادي والتأكيد على الدور الإيجابي للتنمية الفلاحية في تحقيق النمو الاقتصادي.
- تقييم وضع التنمية الفلاحية في الوطن العربي من خلال تحليل مختلف المؤشرات المتعلقة بذلك.
- محاولة بناء نموذج قياسي لمعرفة أثر التنمية الفلاحية على النمو الاقتصادي في اقتصاد الوطن العربي.

أهمية الدراسة:

إن لهذا الموضوع أهمية كبيرة وخاصة وأن مسعى كل دولة من الدول العربية هو تحقيق الأمن الغذائي لسكانها، باعتبارها مقوم أساسي لأمنها القومي، وفي حالة عدم تحقيقها لذلك يعتبر كانعكاس خطير على مختلف الأوضاع فيها.

أيضا توضيح أهمية الدور الذي يلعبه الإنتاج الفلاحي من خلال إسهامه في الناتج المحلي وقدرته على خلق فرص العمل وتخفيض من الإيرادات وزيادة الصادرات الزراعية.

حدود البحث:

- **الإطار المكاني:** تناولت الدراسة عينة من دول الوطن العربي (الجزائر- المغرب - تونس - مصر - السعودية - البحرين - الأردن - جزر القمر - لبنان - موريتانيا - عمان - السودان - فلسطين.) من مخرجات البنك الدولي.
- **الإطار الزماني:** حددت فترة الدراسة من سنة 1990–2020.

منهجية الدراسة:

لتحقيق أهداف هذه الدراسة وإيجاد الإجابة على الإشكالية المطروحة اعتمدنا على المنهج الوصفي التحليلي لعرض الجانب النظري للتنمية الفلاحية والنمو الاقتصادي في الوطن العربي، كما تطلبت الدراسة في الجانب التطبيقي استعمال المنهج التحليلي القياسي حيث يمكننا تحليل البيانات المتحصل عليها من البنك الدولي وذلك باستخدام نماذج البانل.

صعوبة البحث:

- صعوبة الحصول على الكتب في موضوع دراستنا وخاصة على مستوى المكتبة بالجامعة مما اعتمدنا بشكل كبير على المقالات والمذكرات.
- قلة دراسات النمذجة والقياس للتنمية الفلاحية في الوطن العربي وإن وجدت لم تكون ببرنامج Stata.

الدراسات السابقة:

- **دراسة Rezgar Mohammed (2020):**

بعنوان السببية بين الزراعة والنمو الاقتصادي في العالم العربي حيث تم البحث في العلاقة السببية بين الزراعة والنمو الاقتصادي في مجموعة مختارة من 8 دول عربية خلال الفترة الممتدة من 1980 إلى 2018 وقد إستخدم الباحث السلاسل الزمنية طرق الاقتصاد القياسي، وقد توصلت الدراسة أن الزراعة مرتبطة بشكل إيجابي بالنمو الاقتصادي في البلدان المدروسة والعلاقة مهمة على المدى القصير والمدى الطويل لكن اتجاه العلاقة السببية بين الزراعة والنمو الاقتصادي يختلف عبر البلدان. بالنسبة لعدد قليل من البلدان، من المرغوب فيه زيادة الاستثمار في القطاع الزراعي حيث ثبت أن الزراعة تساهم بشكل كبير في النمو الاقتصادي في هذه البلدان.

في المقابل، يمكن لمعظم الدول العربية إستخدام الزراعة كمحرك لتعزيز النمو الإقتصادي لبعض الدول العربية وبالتالي ستكون هذه البلدان قادرة على تعزيز القيمة المضافة للزراعة من خلال الإستثمار في هذا القطاع.

- **دراسة كرار محمد عبد الغني، لعوج بن عمر(2020) :**

بعنوان أثر النمو الزراعي على النمو الإقتصادي بالجزائر حيث تم دراسة العلاقة بين متغيرات النمو الزراعي والنمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1990-2019 بالاعتماد على منهج التكامل المشترك ونموذج تصحيح الخطأ، بينت نتائج الدراسة أن هناك علاقة عكسية بين الدعم الحكومي الموجه لقطاع الزراعة والنمو الإقتصادي في المدى الطويل، و يرجع ذلك إلى أن الدعم الحكومي الموجه للقطاع الزراعي في الجزائر موجه أساسا للاستثمار الزراعي ولا يتم توجيهه إلى دخل العاملين بالزراعة، كما أظهرت النتائج علاقة طردية بين كل من إنتاجية العامل في القطاع الزراعي ومعدل نمو القيمة المضافة في قطاع الزراعة وبين معدل النمو الإقتصادي على المدى الطويل و هذا ما يتوافق مع التحليل النظري والدراسات السابقة التي أثبتت أن هناك علاقة وطيدة بين النمو الزراعي والنمو الإقتصادي،

كما أشارت النتائج إلى وجود علاقة طردية بين الانفتاح التجاري ومعدل النمو الإقتصادي في المدى الطويل، وذلك لأن الاقتصاد الجزائري يعتمد على الريع الناتج من الصادرات النفطية.

- **دراسة د. مومني لمياء (2020):**

بعنوان أثر القطاع الزراعي على النمو الإقتصادي في الجزائر حيث تم دراسة أثر قطاع الزراعة وعوائد صادرات النفط الخام على النمو الإقتصادي في الجزائر باستخدام نموذج الانحدار الذاتي VAR خلال الفترة 1990-2016، و قد توصلت الدراسة إلى أن اليد العاملة الزراعية والذي يعتبر كمؤشر للإنتاج الزراعي لو له تأثير سالب في الأجل الطويل أي أن العلاقة عكسية بين المتغير التابع والمتغير المستقل وهذا مالا يتماشى مع النظرية الاقتصادية فالنظرية تقول أن كل ما يزيد عدد العمال في قطاع معين ترتفع إنتاجية العامل وبالتالي زيادة الإنتاج نلاحظ من خلال النموذج أن نسبة اليد الزراعية بلغت 18% خلال الفترة المدروسة أما معلمة الصادرات كانت موجبة حيث زيادة الناتج الإجمالي ب 1% يؤدي لزيادة الصادرات بـ13.68% وبالنسبة للواردات كانت معلمتها موجبة ويرجع ذلك لأغلب الواردات الزراعية بذور وشتلات و من خلال النموذج ان الواردات تسجل نسبة 71% مما يعكس حالة القطاع الزراعي في الجزائر خلال فترة الدراسة مما إنجر عنه التبعية الغذائية وزيادة قيمة الواردات في الفواتير العالمية حيث نجد أن أكثر الواردات واردات غذائية أساسية وبما ان الدولة لم توفر حاجيات السكان من إنتاج وطني فهذا يجعلها تعتمد على الإستراد.

تقسيم (هيكل) المذكرة:

حرصا منا على تقديم بحث موضوعي وفق منهج علمي سليم وللإجابة على الإشكالية المطروحة تم تقسيم البحث إلى ثلاث فصول، فصليين نظريين والآخر تطبيقي.

- **الفصل الأول: الإطار النظري للتنمية الفلاحية**
  - المبحث الأول: ماهية التنمية الفلاحية
  - المبحث الثاني: التنمية الفلاحية في الوطن العربي
- **الفصل الثاني: الإطار النظري للنمو الإقتصادي**
  - المبحث الأول: ماهية النمو الاقتصادي
  - المبحث الثاني: مؤشرات وطرق قياس النمو الإقتصادي
- **الفصل الثالث:** هو موضوع دراستنا التجريبية والذي نخصصه لتحديد اتجاه الإشكالية وموضوع مذكرتنا.

الفصل الأول:
الإطار النظري للتنمية الفلاحية

تمهيد:

يحظى القطاع الفلاحي بإهتمام متزايد من قبل معظم دول العالم سواء المتقدمة أو النامية لأنه القطاع التي تعول عليه الدولة لتطوير اقتصادها وحمايته من التبعية، وهذا الدور الهام و الحيوي الذي يقوم به في تحقيق أهداف التنمية الاقتصادية والمتمثلة في زيادة مساهمة الناتج الفلاحي في الناتج المحلي الإجمالي وفي زيادة نصيب الفرد منه وكذا توفير مناصب الشغل لمختلف الفئات الاجتماعية خاصة في المناطق الريفية كما يوفر الاحتياجات الغذائية للسكان وتحقيق الأمن الغذائي وتقليل حجم الواردات وتوفير المواد الأولية الزراعية للصناعة ويمثل مصدرا لثروات إضافية للبلاد.

وعليه سنقسم هذا الفصل الى ما يلي:

I. **الفصل الأول: الإطار النظري للتنمية الفلاحية**

- **المبحث الأول: ماهية التنمية الفلاحية**
- **المبحث الثاني: التنمية الفلاحية في الوطن العربي**

المبحث الأول: ماهية التنمية الفلاحية

المطلب الأول: مفهوم التنمية الفلاحية

الفرع الأول: تعريف التنمية الفلاحية

من الصعب تحديد تعريف دقيق وموحد للتنمية الفلاحية نظرا لتطرق العديد من المفكرين الاقتصاديين إلى مفهوم التنمية الفلاحية ومن أبرز تلك المفاهيم أو التعاريف نذكر ما يلي:

- ✓ التنمية الزراعية هي مجموعة من السياسات والإجراءات المتبعة لتغيير بنيان وهيكل القطاع الفلاحي، مما يؤدي إلى أحسن إستخدام ممكن للموارد الزراعية المتاحة وتحقيق الارتفاع في الإنتاجية وزيادة الإنتاج الزراعي، بهدف رفع معدل الزيادة في الدخل الوطني وتحقيق مستوى مرتفع لأفراد المجتمع.[1]
- ✓ **كما يعرفها المنجد الزراعي:** بأنها تطور الزراعة والمزارعين في المجالات الاقتصادية والتقنية والاجتماعية، وفي الأجهزة التي تساهم في هذا التطور في البادية.
- ✓ أما موريز **Moritz:** فيعرف التنمية الفلاحية على أنها تستهدف في الأساس إلى الرفع من مستوى المحاصيل عن طريق تطوير الإنتاجية بإستثمار جيد للأراضي وباقي العوامل الأخرى بالطبع، فهذه التنمية تضع ضمن أولوياتها البعد البيئي.[2]
- ✓ كما يقصد بالتنمية الزراعية، إدارة قاعدة الموارد الطبيعية وصيانتها وتوجيه التغيرات التكنولوجية والمؤسساتية مما يضمن تحقيق وإشباع الحاجات البشرية للأجيال القادمة.[3]

---

[1] عماري الزهير، عامر أسامة، دور التامين الزراعي في تحقيق التنمية الفلاحية دراسة حالة الجزائر خلال الفترة 2000/ 2012, مداخلة ضمن فعاليات الملتقى الدولي حول استدامة الأمن الغذائي في الوطن العربي، جامعة سطيف. 2014 ص7.

[2] العزة بنة محمد محمود، تقييم دور المرأة في التنمية المحلية، مذكرة تدخل ضمن متطلبات نيل دبلوم الدراسات العليا المعمقة، كلية الآداب والعلوم الإنسانية, 2005 ص، 33،34 /، جامعة المولي إسماعيل، المغرب.

[3] منصور حمدي أبو على، الجغرافيا الزراعية، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان الأردن، 2004، ص 3.

وانطلاقا مما سبق فإن التنمية الزراعية تركز فقط على الإنتاج دون المزارعين ويجب أخذ كل هذه المحددات بعين الاعتبار لأنها تدخل ضمن محيط الطبيعة كنسق مركب فلا تنمية زراعية بدون تنمية المزارعين.[4]

فمثل هذه التنمية تصون الأرض الزراعية تجاه المصادر الوراثية أصول النبات والحيوان وتحافظ على البنية الطبيعية، كما تتميز التنمية بأنها ملائمة فنيا وصالحة اقتصاديا ومقبولة اجتماعيا.

الفرع الثاني: متطلبات التنمية الفلاحية

تتطلب التنمية الريفية المستدامة مشاركة متنوعة من جميع الجهات والمؤسسات والهيئات وأفراد المجتمع المتأثرين بنواتجها في عمليات التخطيط والإدارة والتقويم وتهدف المشاركة في إدارة عمليات التنمية في الريف إلى عدة أمور منها:[5]

- ترشيد سياسات وقرارات إدارة التنمية.
- الإسراع بإحداث التغيرات السلوكية الضرورية لنجاح التنمية.
- إدراك المواطنين للإمكانيات المتاحة للتنمية الريفية.
- تأمين الموارد المالية والبشرية اللازمة للتنمية الريفية عن طريق التمويل الذاتي.
- الحرص على المال العام والإسهام في المحافظة على مقومات الدخل القومي.
- مساعدة المواطنين وتدريبهم على أساليب لحل المشكلات التنموية.

[4] عبد الوهاب مطر الداهري، إقتصاديات الإصلاح الزراعي، مطبوعات جامع بغداد، العراق، دون سنة نشر، ص 61.

[5] عمار عبود وآخرون، ورشة التنمية المستدامة في لبنان. بيروت: شبكة المنظمات العربية غير الحكومية 19 20 ماي 2003.

المطلب الثاني: مقومات التنمية الفلاحية وشروط تحقيقها

الفرع الأول: مقومات التنمية الفلاحية

تحتاج التنمية الفلاحية إلى مقومات طبيعية كالأراضي الزراعية والموارد المائية والظروف المناخية ومقومات حيوية كالثروة النباتية والحيوانية وهذا ما سنتطرق إليه فيما يلي:

- **الأراضي الزراعية:** تمثل الأراضي الزراعية القاعدة الأساسية للإنتاج الزراعي مما يجعلها ثروة إستراتيجية لابد من العمل على حمايتها وتنميتها بالوسائل المتاحة، من خلال العمل على تحسينها وتوسيعها عن طريق تزويدها بالمحسنات العضوية والقيام باستصلاح الأراضي والحد من التوسع العمراني والانجراف والتصحر والتملح وهو ما يجعل ممارسة النشاط الزراعي عليها يهدف إلى زيادة الإنتاج عن طريق ثلاثة محاور هي: [6]
  - ✓ محور زيادة الإنتاج بزيادة مساحة الأراضي المزروعة (التوسع الأفقي).
  - ✓ محور زيادة الإنتاج بزيادة المساحة المحصولية (التكثيف المحصولي).
  - ✓ محور زيادة الإنتاج بزيادة إنتاجية وحدة المساحة (التوسع الراسي).
- **الموارد المائية:** تعد الموارد المائية المحدد الرئيسي لإمكانيات التنمية الفلاحية وذلك بحكم محدوديتها من ناحية وانخفاض كفاءة استخدامها من ناحية أخرى في الدول النامية، بالإضافة إلى الضغوطات الكبيرة على استخداماتها والمتمثلة فيما يلي:[7]
  - ✓ انخفاض معدلات نمو السكان.
  - ✓ التغيرات المناخية التي يشهدها العالم وزيادة التصحر وتدهور الموارد البيئية المختلفة.
  - ✓ التطور الحضاري وغير المسبوق بسبب تحسين المستوى المعيشي لغالبية سكان العالم.

[6] نمري خلف بن سليمان شركات الإستثمار في الاقتصاد الإسلامي، مؤسسة الشباب، جامعة الإسكندرية مصر، 2000، ص 100.
[7] غردي محمد، القطاع الزراعي الجزائري وإشكالية الدعم والاستثمار في ظل الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة، رسالة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير جامعة الجزائر 3, ص 10.

- ✓ الأنماط الزراعية الإنتاجية غير المستدامة التي أدت إلى استنزاف الموارد المائية.
- ✓ عدم إستخدام تقنيات الري الحديثة بصورة فعالة في كافة المجالات الزراعية.
- ✓ غياب ثقافة ترشيد إستخدام المياه والمحافظة عليها.
- ✓ هذه المشاكل والضغوطات ومحدودية الموارد المائية تفرض على الدول ضرورة رفع كفاءة استعمالها بشكل عام وفي تنمية القطاع الزراعي بشكل خاص من خلال القيام بما يلي:
- ✓ تحسين كفاءة البنية التحتية لأنظمة الري بإتباع النظم الحديثة في الري.
- ✓ إتباع طرق إنتاجية المحصول التي تقتصد من مياه الري وتخفيض التكاليف.
- ✓ تغيير الصورة المتداولة على أن الزراعة تهدر المياه.
- ✓ تنمية الموارد المائية عن طريق بناء السدود وإنشاء الحواجز المائية وحفر الآبار ووضع سياسة شاملة ومستدامة لتسيير هذا المورد الهام.
- ✓ توسيع وتطوير شبكات وأساليب الرصد المائية والاهتمام بالثروة المائية.

- **الثروة الحيوانية والنباتية:** يعتبر توفير الثروة الحيوانية والنباتية من مقومات التنمية الزراعية لأن الهدف الأساسي لأي نظام اقتصادي هو السعي لتحقيق الرفاهية الاقتصادية لأفراد المجتمع من خلال الارتقاء بكفاءة استثمار هذه الموارد الحيوانية والنباتية المتاحة وصيانتها لضمان استمرارها وقدرتها على العطاء، والذي يتفق مع أهداف التنمية الاقتصادية للقطاع الفلاحي وحتى يمكن استثمار هذه الموارد الإنتاجية الزراعية بالكفاءة الاقتصادية، حيث يستلزم أن تكون نواتج هذه الاستثمارات من المنتجات الزراعية والغذائية بالمستوى النوعي والكيفي الذي يفي

بمتطلبات الأسواق وتحقيق الاستثمار في تنمية هذه الموارد وتطويرها إلى الوفاء باحتياجات المجتمع من السلع الغذائية الرئيسية.[8]

- **الدعم المالي والتقني:** إن تقدم مختلف القطاعات الاقتصادية مرهون بوجود رؤوس أموال ضخمة المخصصة لتسييرها، وفيما يتعلق بالقطاع الفلاحي فإن الدولة تخصص في ميزانيتها سنويا غلاف مالي يحدد بحسب الاحتياجات كما أن للقطاع الخاص (مستثمرين وفلاحين) دور في زيادة رؤوس الأموال.[9]
- **الموارد البشرية:** يمثل العنصر البشري المحرك الأساسي لأي قطاع إنتاجي بصفة عامة وللقطاع الزراعي بصفة خاصة، فهو العنصر الذي بإمكانه تحقيق الشروط الملائمة لاستغلال الموارد الطبيعية والاستعمال الأمثل للإمكانيات المتوفرة، لرفع الإنتاج الزراعي إلى المستوى الذي يكفل تحقيق الاحتياجات الغذائية للسكان.[10]

الفرع الثاني: شروط تحقيق التنمية الفلاحية

إن المهمة الأساسية التي قد يلعبها القطاع الزراعي على مستوى القطاع الزراعي هو توفير الغذاء للسكان وضمان حد أدنى من الأمن الغذائي للبلد لأن التبعية الغذائية ليست ظاهرة حتمية بالنسبة لأي بلد له تبعية غذائية للعلم الخارجي وبما أن الهدف الأساسي للسياسة الزراعية لأي بلد هو الرفع من الإنتاج الزراعي وهذا قصد تلبية حاجيات شعبها من الغذاء ولكن لا يتأتى هذا إلا بتنمية القطاع الزراعي وكي يتحقق هذا يجب أن يمر بالمراحل التالية:[11]

[8] حمدي سالم، التحرير النهائي حول الأمن الغذائي، مشروع المساعدة في التحرير المؤسسي والسياسات الزراعية، دمشق، سوريا 2000، ص7.
[9] زلاطو نعيمة، حداشي حكيم، المقومات التنموية للقطاع الفلاحي الجزائري، للوصول إلى التنمية الاقتصادية، مجلة الاقتصاد الدولي والعولمة، المجلد 22, العدد 03, 2019, ص 34, 53.
[10] زلاطو نعيمة، حداشي حكيم، مرجع سابق ص 41.
[11] علي جدوع الشرفاوي، مبادئ الاقتصاد الزراعي، إصدارات المطبعة الوطنية، الأردن، 2003، ص 304.

- **المرحلة الأولية:** في هذه المرحلة تنصب المجهودات الدولة في تخصيص أحجام معتبرة من الاستثمارات للهياكل القاعدية أي الهياكل الموجودة على مستوى الريف وهذا من الري وحفر الآبار وبناء السدود وتشييد الطرق لتسهيل الحركة من المزرعة إلى مختلف العمليات الأخرى المرتبطة بالمزرعة، وكذألك إجراء بحوث ودراسات حول هذا الميدان.[12]

- **مرحلة الانطلاق:** عندما يتحقق الاستثمار العام في الري ،الهياكل القاعدية والبحث يشعر الفلاحون بارتفاع مداخيلهم فإن القطاع الخاص يهتم بالزراعة ،وبالخصوص تنصيب استثماراتهم في حفر الآبار وبيع الآلات الزراعية وإيجارها, ونشير إلى أن حجم الاستثمارات في القطاع الزراعي يرتبط بمدى فعالية السياسة السعرية في هذا القطاع ،إذ يجب تدعيم القطاع الزراعي بالموارد المالية والبشرية من خلال الاستثمار في مجال الري والبحث العلمي ،الهياكل القاعدية من اجل تحسين الإنتاج و الإنتاجية في المراحل الأولى على الأقل وبعدها تنتقل هذه الإنتاجية إلى القطاعات غير الزراعية عن طريق السوق ،ففي هذه الحالة تظهر فرص عديدة للاستثمارات ،وهذا بسبب الفائض في عوائد المنتوجات الزراعية ثم تأتي المرحلة الأخيرة وهي المرحلة التي يتكامل فيها القطاع الزراعي مع مختلف العمليات الأخرى للاقتصاد الوطني.[13]

- **مرحلة التكامل القطاعي:** في هذه المرحلة نجد التكامل والتنسيق بين السياسات الاقتصادية من شأنها التقليل من النزوح الريفي نحو المدن وإقامة التوزيع العادل للمداخيل، وتعد سياسة القروض وسيلة لتشجيع الاستثمارات كإنشاء وحدات الإنتاج الزراعي، الصناعي للخواص، فبفضل إدماج التكنولوجيا واستعمال البيو تكنولوجيا حققت الدول المتقدمة مرحلة مزدهرة.[14]

[12] رشيد مراد، محاولة تقييم التنمية الفلاحية ببلدية الرويبة 1980-1997, مذكرة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماجيستير في العلوم الاقتصادية تخصص اقتصاد كمي، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير جامعة الجزائر 1999, ص36.

[13] رشيد مراد، مرجع سابق ص36.

[14] رشيد مراد، مرجع سابق ص36.

المطلب الثالث: أهداف ومحددات التنمية الفلاحية

الفرع الأول: أهداف التنمية الفلاحية

تعتبر التنمية الفلاحية من أهم عناصر التنمية الاقتصادية وارتباطها الكلي بها في أي دولة، وبالتالي فان أهداف التنمية الفلاحية تدخل ضمن أهداف التنمية الاقتصادية بشكل عام، نظرا للترابط والتداخل فيما بين عناصرها في العديد من الجوانب التنموية، وهو ما يعني أن التنمية الفلاحية تهدف إلى تحقيق ما يلي:

1. **الأهداف الاقتصادية:**

- زيادة الدخل الوطني الفلاحي الذي يدخل ضمن الدخل الوطني الإجمالي، مما يرفع من متوسط نصيب الفرد من الدخل الحقيقي، ويتم هذا عن طريق زيادة النمو في الناتج والإنتاجية الفلاحية.
- زيادة الإنتاج الغذائي لتلبية الطلب المتزايد من طرف السكان الذين هم في تزايد كذلك، وإلى زيادة الصادرات والحد من الواردات، والى خلق وظائف جديدة من خلال تغطية مطالب القطاعات الأخرى خاصة قطاع الصناعة.
- التقدم الاقتصادي والذي يقصد به تطوير وتنمية الفنون الإنتاجية، والذي اعتبره الكثير من الاقتصاديين أبرز عناصر التنمية الاقتصادية وأهم أهدافها، حيث يتيح ارتفاع معدلات الاستثمار إلى ارتفاع معدلات نمو الدخل الوطني الذي يؤثر بشكل مباشر على معدلات الادخار والاستثمار.[15]

2. **الأهداف الاجتماعية:**

[15] محمد براق و حمزة غربي، **نمو المؤسسات والاقتصاديات بين تحقيق الأداء المالي وتحديات الأداء البيئي**، مجمع مداخلات الملتقى الدولي الثاني حول الأداء المتميز للمنظمات والحكومات، المنعقد بجامعة ورقلة يومي 22 و 23 سنة 2011 ، الطبعة الثانية، ص 465.

- رفع مستوى معيشة السكان خاصة في المناطق الريفية التي يعتمد سكانها في معيشتهم على القطاع الفلاحي، وهذا من خلال تحقيق زيادة الضروريات المادية من مأكل وملبس ومسكن وغيرها، بالإضافة إلى تحقيق مستوى ملائم من الخدمات الاجتماعية من الصحة والتعليم والثقافة في هذه المناطق.
- الحد من الهجرة من الريف إلى المدينة.
- توفير مناصب الشغل خاصة لسكان المناطق الريفية حتى يتسنى لهم الحصول على مداخيل تلبي احتياجاتهم وتوفر لهم الاستقرار.
- إعادة توزيع عوائد التنمية لصالح سكان الريف من أجل تحقيق العدالة الاجتماعية.[16]

3. الأهداف البيئية:

- المحافظة على الأرضية والمائية والغطاء النباتي (المراعي) واستغلالها ضمن حدود قدراتها على التجدد من أجل إدامة قدرتها الإنتاجية وتمكينها من المساهمة في تحقيق التنمية المستدامة.
- المحافظة على التنوع الحيوي واستغلاله في تكامل وتدعيم التنمية الفلاحية.
- تحسين قدرات قطاع الفلاحة على تدارك التداعيات البيئية المحتملة واستيعاب نواتجها.[17]

4. أهداف في مجال التعاون مع الدول الأخرى:

- إقامة مشاريع فلاحية مشتركة في مجالات الإنتاج.
- التعاون في مجال التسويق.

[16] جواد سعد العارف، التخطيط والتنمية الزراعية، دار الراية، 2010، الأردن، عمان، ص 99.
[17] ياسمينة زرنوح، إشكالية التنمية المستدامة في الجزائر، رسالة مقدمة لنيل شهادة ماجيستير، تخصص التخطيط، جامعة الجزائر، 2005 - 2006، ص .34.

- التعاون في مجال التصنيع.[18]

إضافة إلى ذلك تساهم التنمية الفلاحية في التنمية الاقتصادية، وهذا من خلال:[19]

- الإسهام الإنتاجي أي مقدار ما تضعه الفلاحة للدخل الوطني من خلال زيادة الإنتاج الفلاحي.
- الإسهام السوقي أي ما تقدمه الفلاحة من فرص للتنمية في قطاعات الاقتصاد الوطني.
- الإسهام الموردي وذلك من خلال ما تقدمه الفلاحة من موارد اقتصادية يمكن تسخيرها لاستخدامات القطاعات الأخرى خاصة مورد العمل ورأس المال.

الفرع الثاني: محددات التنمية الفلاحية

محددات التنمية الفلاحية هي تلك العقبات التي تعترض تنمية القطاع الفلاحي مما يحد من تقدمه وتطوه ر وبالتالي تأثر الاقتصاد الوطني سلباً بوجود مثل هذه العقبات، وهذه الأخيرة تختلف باختلاف الدول والمجتمعات بالرغم من وجود أساس مشترك لها. وعموماً تقسم هذه العقبات إلى ثلاثة رئيسة:

- **العقبات الاقتصادية:** هذه العقبات تعاني منها غالبية الدول النامية وأهمها انخفاض الإنتاجية في مختلف أنشطة القطاع الفلاحي بسبب تدني مستوى التقنية المستخدمة وسوء توزيع القوى العاملة بين أنشطة هذا القطاع مما يعني انخفاض مستوى الدخل لهذه القوى. كل هذا يؤدي إلى قلة التكوين الرأسمالي اللازم لعملية التنمية الفلاحية وبالتالي عدم الوصول إلى المستوى المطلوب من التنمية الفلاحية.[20]

[18] ريم قصوري، الأمن الغذائي والتنمية المستدامة حالة الجزائر مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، تخصص اقتصاد التنمية، جامعة باجي \ مختار، عنابة، الجزائر، 2011 - 2012، ص 102.

[19] اعموري كلثوم، بوشنة نادية، برنامج التجديد الفلاحي والريفي وأثره على التنمية الفلاحية، دراسة حالة وكالة بنك الفلاحة بأدرار 2009-2015, جامعة أدرار,2016 , ص29.

[20] نظال كامل، الأسس النظرية في التنمية الزراعية العرقية، مطبعة الحوادث بغداد العراق، دون سنة نشر، ص، 55،57.

- **العقبات السياسية والاجتماعية والفكرية:** إن عدم توافر الاستقرار السياسي يشكل عائقا كبيراً أمام عملية التنمية، لذا فإن السعي لوجود مثل هذا الاستقرار السياسي في الدول يوفر بيئة قادرة على إدارة موارد الاقتصاد بحيث تدور عجلة التنمية ككل ومنها عجلة التنمية الفلاحية بالإضافة إلى هذا الجانب فإن للجانب الاجتماعي أهمية في تحقيق التنمية المطلوبة، فكثير من العادات والتقاليد الاجتماعية تقف حائلا أمام الوصول إلى التنمية, فانخفاض الإنتاجية بسبب الجهل في أساليب الإنتاج الحديثة انعكاس لمستوى علمي متواضع وعدم وضع الكفاءات العلمية في مكانها المناسب لتساهم في عجلة التنمية بشكل سليم.[21]
- **العقبات التقنية والتنظيمية:** عدم نقل التقنية الحديثة إلى القطاع الفلاحي يؤدي بشكل أو بآخر إلى دفع هذا القطاع إلى التأخر وعدم النمو مقارنة مع القطاعات الفلاحية في الدول التي تتبنى التقنية الحديثة في الإنتاج, ونقل التقنية الحديثة من الدول المتقدمة على أسس صحيحة تساهم في دفع عجلة التنمية للأمام والوصول إلى مستويات متقدمة منها وبالإضافة إلى الجانب التقني فان تردي وضع الجانب التنظيمي والإداري إتباعًا لأساليب إدارية معقدة وتبني الروتين والبيروقراطية يؤدي إلى عدم وصول الاقتصاد ككل إلى مستوى عال من النمو أو حتى تحقيق مستوى معقول من هذا النمو.

[21] أحمد عارف العساف و محمود حسين الوادي، التخطيط والتنمية الاقتصادية، الطبعة الأولى، دار المسيرة للنشر، سنة 2011 ، عمان، ص 125-126.

المبحث الثاني: التنمية الفلاحية في الوطن العربي

المطلب الأول: خصائص التنمية الفلاحية في الوطن العربي

1. الموارد الزراعية في الدول العربية:

- **الأراضي الزراعية:** تبلغ المساحة الإجمالية للدول العربية حوالي 1.13 مليون كيلو متر مربع، أي ما يعادل حوالي 6.9 في المائة من مساحة اليابسة في العالم. وتقدر مساحة الأراضي الصالحة للزراعة في الدول العربية بحوالي 197 مليون هكتار، في حين قدرت المساحة المستغلة عام 2019 بنحو 1.75 مليون هكتار، أي بنسبة 1.38 في المائة من مساحة الأراضي الصالحة للزراعة، زرع منها فعليا نحوً 4.4 مليون هكتار، بينما تركت المساحة المتبقية البالغة 7.28 مليون هكتار دون استغلال لاستعادة حيويتها وخصوبتها، إضافة إلى ضعف الإمكانات لاستغلالها في بعض الدول العربية. ويرجع سبب ضعف استغلال الموارد الأرضية إلى محدودية الموارد المائية المتاحة.[22]

- **المراعي:** قدرت مساحة المراعي الطبيعية في الدول العربية بحوالي 9.375 مليون هكتار في عام 2019 أي بتراجع بلغت نسبته حوالي 6.1 في المائة بالمقارنة مع العام 2018 علما بأن مساحة المراعي تتراجع بنسبة 3 في المائة سنويا منذ عام 2010. وتتباين مساحة المراعي ونسبتها إلى المساحة الإجمالية في الدول العربية، حيث تصل إلى حوالي 67 في المائة في الصومال وحوالي 10 في المائة في موريتانيا، وتنخفض إلى حوالي 06 في المائة في العراق. بينما تتصدر السعودية الدول العربية من حيث مساحة المراعي تليها السودان والجزائر والصومال. وعلى الرغم من اتساع المراعي في الدول العربية، إلا أن معظمها يقع في مناطق صحراوية تقل فيها الأمطار عن معدل 100 مم سنويا كما هو الحال في السعودية.[23]

[22] عياش خديجة، سياسة التنمية الفلاحية في الجزائر: دراسة حالة المخطط الوطني للتنمية الفلاحية 2000-2007, رسالة ماجيستر، كلية العلوم السياسة والإعلام، جامعو الجزائر, 2011, ص24.

[23] بلغالي محمد، سياسة إدارة الموارد المائية في الجزائر، تشخيص الواقع وآفاق التطوير، الندوة الدولية الرابعة حول الموارد المائية في حوض البحر الأبيض المتوسط، الجزائر , 2008, ص76.

- **الغابات:** بلغت مساحة الغابات في الدول العربية حوالي 4.37 مليون هكتار في عام 2019 حيث حافظت على نفس المساحة كما في العام السابق رغم تراجعها بنسبة 3 في المائة سنويا منذ عام 2016 وهي تمثل حوالي 2 في المائة من مساحة الغابات في العالم وحوالي 7.2 في المائة من المساحة الإجمالية للدول العربية. تتركز معظم الغابات في السودان والمغرب والجزائر حيث تشكل مساحة الغابات فيها نحو 78 بالمائة من مساحة الغابات في الدول العربية وتتعرض الغابات في معظم الدول العربية للاستغلال الجائر كالقطع والتحطيب، مما ساهم في انحصار مساحتها إذ تراجعت خلال الفترة (2010- 2019) بحوالي 5.57 مليون هكتار وبمعدل خسارة سنوية تقدر بنحو 4.6 مليون هكتار، مما ساهم في اختلال التوازن الطبيعي والبيئي والتأثير على نظم التربة الطبيعية والمناخ.[24]
- **الموارد المائية:** تعاني معظم الدول العربية من ندرة مياه شديدة لوقوعها في منطقة شحيحة الأمطار، إذ لم يتجاوز متوسط حصة الفرد من المياه المتجددة في عام 2020 بين حوالي 650 متر مكعب سنويا مع تراوح 5 متر مكعب في الكويت و2472 متر مكعب سنويا في موريتانيا. وتعتبر ثلاث عشرة دولة بما يشمل دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية واليمن والأردن وفلسطين وجيبوتي والجزائر وليبيا وتونس، من دول الندرة المطلقة للمياه التي تقل فيها حصة الفرد عن 500 مكعب في السنة، بينما تعتبر ست دول، وهي الصومال ولبنان وسورية ومصر والسودان والمغرب، من دول الندرة المائية التي تتراوح حصة الفرد فيها بين 500 -1000 متر مكعب سنويا. ولم تزد حصة الفرد عن حد الندرة المائية المقدر بحوالي 1000 م مكعب سنة إلى في ثلاث دول فقط وهي العراق وموريتانيا وجزر القمر، وتتفاقم أوضاع المياه في هذه الدول كل بضعة أعوام بسبب النمو السكاني ونمو الطلب على المياه مع ثبات كميات المياه المتجددة التي تردها سنويا.[25]

[24] سليمان دحو، التسويق الدولي للمنتوج الزراعي كأداة لتنمية الصادرات خارج المحروقات، دراسة واقع تسويق التمور في الجزائر، أطروحة دكتوراه، جامعة بسكرة 2016, ص228.

[25] باشي أحمد، القطاع الفلاحي بين واقع ومتطلبات الإصلاح، مجلة الباحث، العدد02، 2003, ص112.

المطلب الثاني: السياسات الفلاحية في الوطن العربي

لقد مرت السياسات الزراعية في الوطن العربي بمرحلتين مختلفتين، تمتد المرحلة الأولى بين الفترة (1950-1970) اتسمت بكونها كانت ثنائية في التوجهات والخيارات الاقتصادية، أما المرحلة الثانية تميزت بانتهاجها مبدأ اقتصاد السوق، خاصة بعد سلسلة الإصلاحات الاقتصادية التي كانت تهدف إلى زيادة الإنتاج المحلي، وتقليل الإعانات الموجهة للأغذية الاستهلاكية.

1. **السياسات الزراعية في البلدان العربية (1950-1970):** هناك توجهان:

- **سياسة زراعية ذات توجه اشتراكي في كل من مصر وسوريا والعراق والجزائر:** وكانت أبرز ملامحها ما يلي:

✓ تحديد سقف الملكية الزراعية ووضع يد الدولة على الفائض، وتوزيع الأراضي على الفلاحين؛

✓ وضع نظام تعاوني ينخرط فيه الفلاحون.

لكنها لم تبلغ الأهداف المسطرة، وكان من أسباب فشلها سوء التسيير الذي تعاني منه المزارع التي تديرها الدولة، وكذلك التعاونيات الزراعية بالإضافة إلى السياسة السعرية التي كانت على حساب المنتجين. هذه المشاكل وغيرها أدت إلى عدم تمكن الإصلاحات من سد الفجوة بين الطلب على الغذاء والمعروض منه.[26]

- **سياسة زراعية ذات طابع ليبرالي:** اتسمت هذه السياسة بتدخلات بسيطة على شكل حوافز للمستثمرين وتميزت عن سابقاتها بأنها لا تمارس نزع الملكية وطبقت في كل من السعودية والأردن والمغرب وتونس.[27]

[26] جبارة مراد ولياس يحياوي، حدود فعالية السياسات الزراعية في رفع الإنتاج الزراعي وتحقيق الأمن الغذائي، الملتقى العلمي الدولي الثالث حول "القطاع الفلاحي ومتطلبات تحقيق الأمن الغذائي بالدول العربية" 28 أكتوبر 2014, جامعة المدية، الجزائر، ص04.

[27] فوزي عبد العزيز الشاذلي وآخرون، "التركيب المحصولي المصري في يل المخاطر والمتغيرات المحلية والدولية، "مؤتمر نحو وضع سياسات جديدة للنهوض بالقطاع الزراعي في مصر"، مركز البحوث والدراسات الاقتصادية والمالية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، 2 أكتوبر 2009، مصر، ص02.

هذه السياسات لم تفلح أيضا في سد فجوة الغذاء بل وحتى إيقاف نموها واتساعها نظرا لكون هذه السياسات غير مدروسة من جميع جوانبها، وقد نفذت الإصلاحات بصورة تدريجية في العديد من الدول العربية، ويمكن الإشارة لأهمها:

❖**إستراتيجية الزراعة في مصر:** يلعب القطاع الزراعي دورا مهما في الاقتصاد المصري حيث يساهم في توفير الغذاء للسكان، وتوفير مستلزمات الإنتاج للقطاعات الأخرى، كما يساهم بنحو 30 % من إجمالي القوة العاملة، وتساهم الصادرات الزراعية بنحو 20% الصادرات السلعية للعالم خلال سنة 2014. تتبنى مصر الاستراتيجيات كإطار عام للتوجهات من أجل تحقيق أهداف تتطلب أفقا زمانيا طويلا، مع تحديد واضح للسياسات والآليات الواجب إتباعها لتحقيق هذه الأهداف،[28]

وبناءًا عليه فقد عرفت الزراعة المصرية إستراتيجيتين مطلع الألفية الحالية:

- ✓ إستراتيجية التنمية الزراعية (2003-2007).
- ✓ إستراتيجية التنمية الزراعية المستدامة (2007-2030).

❖**الإستراتيجية الفلاحية في المغرب:** يعتبر القطاع الفلاحي في المغرب قطاعا مهما في الاقتصاد حيث يساهم بفعالية في مختلف المؤشرات الاقتصادية، إذ يستوعب ما يقارب 2 مليون من العمالة، بالإضافة إلى مساهمته بنحو 15% من الناتج المحلي، ويوفر نحو 20 % من فرص العمل، وقد أطلقت المغرب مخطط المغرب الأخضر كإستراتيجية متكاملة ومندمجة لتنمية القطاع الفلاحي منذ سنة 2009 ، والذي يهدف إلى المساهمة في نمو الاقتصاد المغربي وذلك بالرفع من الناتج الداخلي الخام، وخلق فرص الشغل بالإضافة إلى محاربة الفقر ودعم القدرة الشرائية للمستهلك المغربي، فضلا عن ضمان الأمن الغذائي على المدى الطويل، وجعله المحرك الأساسي للنمو خلال 15 سنة القادمة.[29]

[28] حركاتي فاتح، اسهامات الزراعة في التنمية الاقتصادية في الجزائر"، المجلة العلمية للبحوث والدراسات التجارية، المجلد 22 - العدد الرابع - الجزء الأول، كلية التجارة وإدارة الأعمال، 2014، ص 341.

[29] محمود ياسين، "الاقتصاد الزراعي – إدارة المزارع – التسويق "، مديرية الكتب الجامعية، دمشق، 1977، ص: 149-147.

❖ **السياسات الزراعية في تونس:** على غرار باقي الدول العربية انتهجت الجمهورية التونسية هي الأخرى حزمة من الإصلاحات الاقتصادية والتي تهدف إلى دعم القطاع الفلاحي وتنمية المناطق غير الملائمة والمهمشة[30]، وتعتمد السياسة الفلاحية في تونس على مخططات تنموية تتضمن السياسة الفلاحية المتبعة وهي كالتالي:

✓ **المخطط العاشر للتنمية (2002-2006):** في هذا المخطط تم تنفيذ جملة من الإصلاحات والبرامج التي أدت إلى تحقيق نتائج ايجابية على المستوى كل من الإنتاج والتصدير والاستثمار والشغل، حيث بلغت مساهمة القطاع في الناتج المحلي الإجمالي نحو 12.6 %، وفي إجمالي الصادرات نحو 9.6 % وفي إجمالي الاستثمارات نحو 10.1 %، وما نسبته 16 % من توييف اليد العاملة.

✓ **المخطط الحادي عاشر للتنمية (2007-2009):** كان هذا المخطط يهدف إلى تطوير القطاع الفلاحي وعصرنته والرفع من قدرته التنافسية وتعزيز الأمن الغذائي الوطني بالإضافة إلى مواصلة تعبئة وإحكام استغلال الموارد الطبيعية المتاحة والمحافظة عليها.

✓ **المخطط الثاني عاشر للتنمية (2010-2014):** ارتكز هذا المخطط على أربع محاور أساسية وهي تعزيز الأمن الغذائي والرفع من القدرة التنافسية للقطاع الفلاحي، وتطوير الصادرات والنهوض بالموارد الطبيعية.

❖ **السياسة الزراعية في الأردن:** يعتبر قطاع الزراعة قطاعا رائدا في الاقتصاد الأردني، حيث يلعب دورا مهما في المنظومة التنموية خاصة للمجتمعات الريفية ويساهم في تحقيق الأمن الغذائي، كما يشكل نسبة كبيرة من الصادرات الأردنية، فضلا عن كونه يعتبر مصدر دخل أساسي للعديد من الأسر، إذًا يساهم هذا القطاع بنحو 3.4 % من الناتج المحلي الإجمالي، كما أن نسبة العمالة الزراعية بالنسبة لمجموع العمالة تقدر بنحو 1.54 % خلال سنة 2016.[31]

[30] مختار عبد العزيز، " التخطيط لتنمية المجتمع"، دار حموقة للتوزيع، الطبعة الأولى، بدون سنة نشر، القاهرة، ص: 07.

[31] رانية ثابت الدروبي، " واقع الأمن الغذائي العربي وتغيراته المحتملة في ضوء المتغيرات الاقتصادية الدولية"، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية، المجلد 24 العدد الأول، 2008، ص 300.

❖ **السياسة الزراعية في المملكة العربية السعودية:** يعتبر القطاع الزراعي أحد القطاعات الاقتصادية الهامة في منظومة الاقتصاد السعودي، إذ يساهم في تحسين الأمن الغذائي ودعم الدخل الوطني، وقد لقي الاهتمام الأوفر بإعداد الخطط الخماسية لهذا القطاع والهادفة إلى تحسين الظروف الاقتصادية والاجتماعية للعاملين فيه وزيادة الإنتاج بشقيه الحيواني والنباتي مع المحافظة على الموارد الطبيعية والعمل على تنميتها.[32]

ولتحقيق هذه الأهداف فقد رسمت سياسات وبرامج تنموية اشتملت على:[33]

- ✓ توزيع الأراضي.
- ✓ الدعم المباشر وغير المباشر لمدخلات الإنتاج؛
- ✓ توفير الخدمات المساندة للعمليات الإنتاجية؛
- ✓ إنشاء البنية التحتية مثل الطرق والسدود ومراكز الأبحاث والتدريب؛
- ✓ دعم الأسعار النهائية لبعض المنتجات؛
- ✓ تشجيع قيام المشاريع المتخصصة والشركات المساهمة ذات الكثافة الرأسمالية الكبيرة والتي تستخدم
- ✓ أحدث الأساليب الزراعية والتقنيات العالمية في الإنتاج الزراعي.

❖ **السياسات الفلاحية في الجزائر:** انتهجت الجزائر منذ مطلع الألفية الجديدة حزمة من السياسات التنموية لتأهيل قطاعها الزراعي وتطويره بهدف رفع معدل مساهمته في النمو والتنمية الاقتصادية وتحسين الأمن الغذائي بحيث اعتمدت على مجموعة من المخططات التنموية وهي كالتالي: [34]

[32] إنعام قرشي، " الصناعات الغذائية بدولة الإمارات بين الواقع وتحقيق الأمن الغذائي"، مجلة آفاق اقتصادية، مجلد 28، عدد 109, 2007, ص17.
[33] رحمة، منى، السياسات الزراعية في البلدان العربية (الطبعة الأولى)، سلسلة أطروحات الدكتوراه، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت, 2000, ص36.
[34] حركاتي فاتح، "اسهامات الزراعة في التنمية الاقتصادية في الجزائر"، المجلة العلمية للبحوث والدراسات التجارية، المجلد 28 - العدد الرابع- الجزء الأول، كلية التجارة وإدارة الأعمال، 2014، ص: 341.

- ✓ **البرنامج الوطني للتنمية الفلاحية (2000-2004):** يهدف البرنامج إلى تحسين مستوى الأمن الغذائي وتحسين مستوى تغطية الاستهلاك بالإنتاج الوطني، بالإضافة إلى تنمية قدرات الإنتاج للمدخلات الزراعية، بالإضافة إلى توسيع المساحات الصالحة للزراعة من خلال عملية استصلاح الأراضي الزراعية وترقية التشغيل ورفع مداخيل المزارعين.
- ✓ **البرنامج التكميلي لدعم النمو (2005-2009):** يطلق عليه أيضا المخطط الخماسي الأول، ويهدف إلى ترقية الصادرات الفلاحية ولاسيما المنتوجات المحلية والفلاحية الحيوية البيولوجية، بالإضافة إلى استحداث مناصب الشغل في القطاع الفلاحي من خلال دعم اندماج الشباب ذوي الشهادات وكذلك الإدماج الفعلي للتشغيل الفلاحي ضمن ترتيب الحماية الاجتماعية، فضلا عن تطوير وسائل مكافحة الآفات الزراعية بما فيها الجراد والطفيليات والوقاية منها، بما في ذلك رد الاعتبار لوسائل العمل الجوي.[35]
- ✓ **برنامج توطيد النمو الاقتصادي (2010-2014):** يطلق عليه أيضا المخطط الخماسي الثاني، وهي عبارة عن محاولة الوصول إلى استدامة الأمن الغذائي الوطني من خلال استراتيجيات تعتبر محور هذه السياسة، ففي المدى المتوسط تبحث في المتغيرات والآثار المهمة في البنية التحتية التي تؤسس دعامة الأمن الغذائي وتؤسس شراكة بين القطاع العام والخاص، مع تأثير جميع الفاعلين في عملية التنمية وبروز حوكمة جديدة للفلاحة والأقاليم الريفية.[36]
- ✓ **المخطط الخماسي (2015-2019):** خصصت له الحكومة 300 مليار دينار سنويا لتطوير ودعم المكننة المتخصصة ووسائل القطف والغرس والري من أجل عصرنة المستثمرات الزراعية كمدخل لتحقيق الأمن الغذائي، وتعتزم

[35] حركاتي فاتح، مرجع سابق، ص 341.
[36] حركاتي فاتح، مرجع سابق، ص 342.

الجزائر من خلال هذا المخطط الوصول لمليوني هكتار من الأراضي المسقية كما تعتزم إنتاج 200 ألف طن من الأسماك في المزارع المائية مع مطلع عام 2019.[37]

❖**السياسات الزراعية في سوريا:** يحظى القطاع الزراعي بأهمية بالغة في سوريا منذ القدم، كما يُعتقد أنه الموطن الأصلي الزراعة الحبوب، وهو حتى يومنا هذا تعتلي فيه الزراعة بقية القطاعات الاقتصادية، حيث يساهم بنسبة تتراوح ما بين 19-20 %من إجمالي الناتج المحلي، إذ تقدر العمالة في هذا القطاع بنحو 721 ألف شخص، ويعد القطاع الزراعي أحد أسباب قوة الاقتصاد السوري وتحقيقه الأمن الغذائي والاكتفاء الذاتي من معظم المنتجات الزراعية.[38]

المطلب الثالث: أسباب فشل السياسات الفلاحية في الوطن العربي ومتطلبات النهوض بالفلاحة العربية

أولا: أسباب فشل السياسات الفلاحية في الوطن العربي

1. **ضعف الكفاءة الاقتصادية في تطبيق السياسات الزراعية:** إن المؤشرات الاقتصادية تبين أن الإصلاحات الزراعية التي تبنتها الدول العربية مطلع الألفية الجديدة لم تحقق تقدما يذكر، إذ لم تزد إلا بمعدل لم يتجاوز 0.2 % سنويا، أما على مستوى الفجوة الغذائية العربية فنجدها في تزايد مستمر حيث بلغت ما نسبته 34.1 مليار دولار سنة 2014، وترجع أسباب ذلك إلى سوء إدارة القطاع الزراعي بالإضافة إلى إبلاء الاهتمام بالأهداف السياسية على حساب الأهداف الاقتصادية، فضلا عن عدم كفاية الأيدي العاملة المؤهلة والمدربة.[39]
2. **ضآلة الاستثمارات الموجهة للقطاع الزراعي:** تتطلب الزراعة الحديثة استثمارات رأسمالية ومعرفية كثيفة وعمالة مدربة لتحقق إنتاجية عالية، وهذا ما لا نلاحظه في الزراعات العربية، إذ أن نصيبها من حجم الاستثمارات ضئيل

[37] حركاتي فاتح، مرجع سايق، ص 342.
[38] وزارة الزراعة والإصلاح الزراعي، " سوريا بالمراتب الأولى زراعيا"، مجلة الزراعة، العدد 48، سوريا، 2012، ص, 8.
[39] النجفي، سالم توفيق، وشريف، عبد الرزاق الحميد. السياسة الاقتصادية الزراعية، الموصل: مديرية دار الكتب للطباعة والنشر, 1990, ص 35.

جدا، ورغم أهمية الاستثمار في قطاع الزراعة في تحقيق الأمن الغذائي إلا أنه لم يتجاوز في أحسن حالاته نسبة 9% إلى إجمالي الاستثمارات العربية ويرجع ذلك إلى مجموعة من المعوقات سواءًا تلك المتعلقة بسوء تسيير مؤسسات الإقراض الزراعي والنقص في اعتمادات المصارف المختصة بالإقراض الزراعي وارتفاع فوائد المصارف التجارية وغياب خطة شاملة للسياسات الاقراضية المؤسسية وعدم موضوعية معايير توزيع القروض على المزارعين إضافة إلى عدم وفاء المزارعين بتسديد القروض الممنوحة.[40]

3. **غياب التخطيط الجيد في استصلاح الأراضي:** تهدف سياسات الاستصلاح إلى تهيئة الأرض وذلك باستخدام الآلات الضرورية لشق وتمهيد الطرق الزراعية وبناء السدود وحفر الآبار وتخليص التربة من الملوحة وغير ذلك من الإجراءات الضرورية لتتم الزراعة في أحسن الظروف ورغم الجهود التي بذلت فإن عمليات الاستصلاح لم تعط النتائج المرجوة منها مما أثر سلبا على الإنتاج الزراعي وذلك نتيجة العوامل التالية:

- ✓ غياب تحديد أهداف استصلاح الأراضي في كثير من الأحيان.
- ✓ عدم تكامل مراحل الاستصلاح.
- ✓ سوء اختيار بعض مناطق الاستصلاح.
- ✓ عدم الالتزام بالشروط الفنية للزراعة في المشاريع المتحصلة.

4. **عدم ملائمة السياسات السعرية العربية:** تؤدي السياسات السعرية الزراعية دورا فاعلا في التأثير على توزيع الموارد الزراعية لإنتاج مجموعات مختلفة من المحاصيل وتظهر أهميتها من كون التغير في الأسعار النسبية للمحاصيل الزراعية (الغذائية) يعد في مقدمة العوامل التي تتحكم في تغير الدخل الحقيقي لأفراد المجتمع، ولاسيما ذوي الدخول المنخفضة سواءًا في القطاع الزراعي أو غير الزراعي.[41]

[40] المنظمة العربية للتنمية الزراعية، تقرير أوضاع الأمن الغذائي العربي، 2004, ص19.
[41] وزارة الفلاحة، " المخطط الوطني للتنمية الفلاحية"، "نظام الدعم عن طريق الصندوق للضبط والتنمية الفلاحية"، ص ص: 71-72.

5. **إهمال البحث العلمي الزراعي:** يلعب البحث العلمي دورا فعالا في عملية التقدم الاقتصادي والاجتماعي والمساهمة في دعم خطط التنمية باختلاف أبعادها، خاصة إذا تعلق الأمر بالشق الزراعي وتحسين الأمن الغذائي، إلا أن البحث العلمي الزراعي يعاني من التهميش بحيث لا يتعدى ما ينفق عليه ما نسبته 0.2 % من الناتج القومي في حين يصل ما تنفقه الدول المتقدمة إلى 2.8 % من دخلها القومي، كما أن مساهمة الباحثين العرب في تطوير التقانة الزراعية والإنتاج الزراعي لا تشكل أكثر من 0.3 %، في حين نجد نصيب الدول النامية 10 %، ونصيب الولايات المتحدة الأمريكية يقدر بنحو 31 %، وهذا ما يؤثر سلبا على مردودية القطاع الزراعي في الوطن العربي ويساهم في تدني الإنتاج والإنتاجية، مما ينتج عنه تراجع في مستويات الأمن الغذائي العربي.[42]

ثانيا: متطلبات النهوض بالزراعة العربية وتحقيق الأمن الغذائي

1. اعتماد مفهوم واقعي للأمن الغذائي:

إن تحقيق الأمن الغذائي لا يعني إنتاج كامل إحتياجات الطلب الحالي على حساب البيئة والاحتياجات المستقبلية، فالمهم هو تأمين الوصول الدائم للغذاء بالكميات والنوعيات والأسعار المناسبة، سواء عن طريق الإنتاج العالي الكفاءة، أو عن طريق الاستيراد بأفضل الأسعار. ويجب أن يكون الهدف الأساسي هو تحقيق القدرة على الإنتاج العالي الكفاءة، وايضا القدرة على توفير الاحتياجات من الاستيراد.[43]

2. اعتماد إستراتيجية عربية مشتركة للتنمية الزراعية المستدامة:

[42] بوثلجة عائشة ومحمد راتول، " أهمية الاستثمار الزراعي في الدول العربية في يل أزمة الغذاء العالمية"، الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والانسانية، قسم العلوم الاقتصادية والقانونية، العدد 15، جانفي 2016، الجزائر، ص: 103.

[43] خالد تحسين علي، أزمة الغذاء والعمل الإقتصادي العربي المشترك، ضمن (التكامل الإقتصادي العربي: الواقع والآفاق)، سلسلة كتب المستقبل العربي، رقم 12، مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الأولى، بيروت، 1998.

إن التوجه الواقعي للأمن الغذائي يتطلب تكريس إستراتيجية تكاملية عربية مشتركة تركز على تشجيع القطاع الخاص على استخدام التكنولوجيا والأساليب الحديثة لتحقيق زيادة كمية ونوعية في الإنتاج وفي التصدير في مجالين أساسيين، أولهما مجال المشاريع الكبيرة القادرة على الاستثمار في قواعد الموارد الأوسع للإنتاج الحيواني والسمكي ارتكاز على علوم الزراعة الحديثة. والمجال الثاني يتمثل بالاستثمار في تكنولوجيا الزراعة الحديثة لتحقيق التطوير الرأسي للزراعة العربية نظرا للظروف الموضوعية التي تحد من مجالات التوسع الأفقي للزراعة في البلاد العربية.[44]

3. وضع سياسة عربية مشتركة للبحث التكنولوجي الزراعي التطبيقي:

من أجل تحقيق التنمية المستدامة والقفزة النوعية في الصادرات الزراعية العربية يجب الاهتمام بوضع سياسة عربية للبحث التكنولوجي الزراعي التطبيقي في المجالات التالية:

- التكنولوجيا الحيوية التي سيكون لها شأن كبير في رسم معالم الزراعة المستقبلة.
- تكنولوجيا الاستشعار عن بعد، والتي لا غنى عنها اليوم لتقويم الأوضاع ولتتبعها من أجل وضع خطط مستقبلية لتنمية الزراعة والموارد المائية.
- تكنولوجيا الجغرافية الفيزيائية التي تعنى بالتغيرات في تركيب الأراضي.
- تطبيقات الهندسة الايكولوجية التي تعنى باستيعاب الظواهر الطبيعية والسيطرة عليها.
- تكنولوجيا مكافحة التصحر وزيادة مقاومة النبات وتكثيف زراعة الأشجار الحرجية.[45]

4. إعادة بناء قدرات المؤسسات الزراعية:

[44] خالد تحسين علي، مرجع سابق رقم 12.
[45] خالد تحسين علي، مرجع سابق رقم 12.

من الضروري التركيز على إعادة بناء قدرات المؤسسات الزراعية للنشاطات الزراعية لكي تستعيد الدولة دورها في ممارسة السياسات الزراعية وافساح المجال للقطاع الخاص للقيام بدوره في الاستثمار والتجارة، وخصوصا المؤسسات المساندة للتسويق والتصدير من خلال توفير الدعم والتمويل والمساهمة بتحقيق الجودة والمواصفات، ومن المهم جدا العمل على وضع البرامج الكفؤة لتوفير القروض الصغيرة بفوائد ميسرة.[46]

[46] خالد تحسين علي، مرجع سابق رقم 12.

خلاصة الفصل:

من خلال ما سبق يمكن القول أن القطاع الفلاحي يمثل عصب الأقطاع الاقتصادية الأخرى، فنجاح إقتصاديات الدول بشكل عام يرتبط أساسا بمدى نجاحها في تنمية قطاعها الفلاحي، وفي حالة الوطن العربي فإن التنمية الفلاحية تحتل مكانة مهمة من بين العديد من برامج التنمية و الإصلاح الإقتصادي و الاجتماعي، وقد أولت أغلب الدول العربية اهتماما بالغا و مشتركا بهذا الموضوع منذ السبعينات حيث تم تأسيس مجموعة من المؤسسات العربية لدعم التنمية الزراعية و تعزيز الأمن الغذائي.

لكن بالرغم من الجهود المبذولة بقضايا التنمية الفلاحية في ظل الإمكانيات من توفر للأراضي الزراعية والموارد البشرية والمائية والمادية، إلا أن القطاع لا يزال يعاني من عدة صعوبات وتحديات في أغلب مناطق الوطن العربي، مما يشكل حاجزا كبيرا في وجه تقدمه وتنميته على نحو أفضل، فالبلدان العربية تعاني من عجز غذائي يتفاقم مع مرور السنين نظرا لكون حجم إنتاجها من المواد الغذائية لا يكفي لتغطية حاجاتها الاستهلاكية، والذي أدي بدوره إلى إرتفاع كبير في الواردات وزيادة العجز في الميزان التجاري.

الفصل الثاني:
الإطار النظري للنمو الإقتصادي

تمهيد الفصل:

يأتي النمو الإقتصادي في صدر اهتمامات العديد من الاقتصاديين تماشيا وتطور الفكر الإقتصادي، إذ كان الاهتمام يدور حول العوامل المفسرة له والمحددات التي يتحدد من خلالها، وبحكم تطور الوقائع الاقتصادية فإن ذلك ساهم في انقلاب عديد المفاهيم والاطر التي استندت إليها بعض النظريات من قبل في تفسير عملية النمو الإقتصادي، إذ بحكم أن النمو الإقتصادي يعني بصفة مباشرة بعملية الإنتاج، فقد تشابكت المفاهيم والعلاقات بشكل يجعل من النمو الإقتصادي نتيجة عوامل عديدة ومتنوعة. وعليه سنقسم هذا الفصل الى ما يلي:

II. **الفصل الثاني: الإطار النظري للنمو الإقتصادي**

- **المبحث الأول: ماهية النمو الاقتصادي**
- **المبحث الثاني: مؤشرات وطرق قياس النمو الإقتصادي**

المبحث الأول: ماهية للنمو الاقتصادي

المطلب الأول: مفهوم النمو الإقتصادي وأنواعه

أولا: مفهوم النمو الاقتصادي

لقد تطرق الكثير من الاقتصاديين إلى تعريف النمو الاقتصادي وأبسط تعريف له أنه **" الزيادة في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، أي في الناتج المحلي الإجمالي بعد إزالة آثار التضخم"**[47]

وتم تعريفه أيضا بأنه **"حدوث زيادة مستمرة في متوسط الدخل الفردي الحقيقي مع مرور الزمن أي نصيب الفرد في المتوسط من الدخل الكلي للمجتمع، وهو ما يعني أن النمو الاقتصادي لا يعني مجرد حدوث زيادة في الدخل الكلي أو الناتج الكلي وإنما يتعدى ذلك ليعني حدوث تحسن في مستوى معيشة الفرد ممثلا في زيادة نصيبه من الدخل الكلي"**[48].

وهناك من عرفه على أنه **" الزيادة الحاصلة في القدرات الانتاجية لدولة ما نتيجة لحصول زيادة أو تحسن في استخدام الموارد الاقتصادية، أو تطور التقنية المستخدمة في الانتاج".**[49]

ومن خلال هذه التعاريف يمكننا استخلاص ما يلي:

- النمو الاقتصادي هو الزيادة الحاصلة في الناتج المحلي الاجمالي، أي أنه تغير كمي في الانتاج.
- هذه الزيادة يجب أن تكون بمعدلات مضطردة، أي مستمرة ومستقرة لفترة طويلة من الزمن.
- هذه الزيادة يجب أن تكون بمعدلات حقيقية أي يجب استبعاد أثر التضخم.
- لا يشترط أن يصاحب هذه الزيادة أي تغيرات هيكلية على مستوى اقتصاد الدولة.

---

[47] Neva Goodwin and al, Principles of Economics in Context, First published, Routledge, USA, 2014, p 719.

[48] اسماعيل محمد بن قانة، اقتصاد التنمية (نظريات- نماذج - استراتيجيات)، الطبعة الأولى، دار أسامة للنشر والتوزيع، عمان، 2012، ص 1.

[49] جيمس جوارتيني و ريتجارد استروب، ترجمة عبد الفتاح عبد الرحمان، الاقتصاد الكلي، دار المريخ للنشر والتوزيع، الرياض، السعودية، 1999، ص 581.

- معدل هذه الزيادة ينبغي أن يفوق معدل زيادة السكان حتى يؤدي ذلك إلى زيادة مستوى الناتج للفرد.

وعليه مما سبق يمكن اقتراح تعريف للنمو الاقتصادي كالتالي: **"هو حدوث زيادة مستمرة ومطردة في نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي، وذلك مهما كان مصدر هذه الزيادة (محليا أو خارجيا).** [50]

ثانيا: أنواع النمو الإقتصادي

يمكن التمييز بين نوعين للنمو الاقتصادي، نمو شامل ونمو كثيف.[51]

1. النمو الشامل:

هو عبارة عن حدوث زيادة في معدلات نمو الناتج القومي الحقيقي (أي الناتج المحلي الاجمالي بالأسعار الحقيقية لإزالة آثار التضخم)، حتى ولو لم ينعكس ذلك على زيادة نصيب الفرد منه، وبعبارة أخرى يتميز هذا النوع في كون نمو الدخل يتم بنفس معدل نمو السكان، أي أن الدخل الفردي ساكن.

2. النمو الكثيف:

ويتحقق من خلال زيادة السلع والخدمات المتاحة للفرد، وعلى ذلك فان نصيب الفرد من الانتاج الحقيقي (الدخل الحقيقي) هو معيار النمو الاقتصادي الكثيف، حيث إذا كان معدل نمو إنتاج دولة ما من السلع والخدمات يفوق معدل نمو السكان فإن ذلك يعني حدوث زيادة في نصيب الفرد من الدخل الحقيقي، والذي يعني بدوره تحسن في المستوي المعيشي للأفراد وهو ما يعني في المحصلة أن نموا اقتصاديا كثيفا قد حدث، وعلى العكس من ذلك نجد لو أن معدل نمو السكان في دولة ما يفوق معدل نمو انتاجها فإن ذلك سيؤدي إلى انخفاض نصيب الفرد من الدخل الحقيقي دلالة على حدوث تدهور في الحالة الاقتصادية لهذه الدولة.

---

[50] هوشيار معروف، تحليل الاقتصاد الكلي، الطبعة الأولى، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2005، ص 347.

[51] صواليلي صدر الدين، النمو والتجارة الدولية في الدول النامية، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر, 2005-2006, ص 05.

المطلب الثاني: محددات النمو الاقتصادي

حتى يتحقق النمو الاقتصادي في أي دولة لابد أن تتوفر ثلاث عوامل أساسية، تتمثل في تراكم رأس المال والنمو السكاني وبالتالي النمو الفعلي في القوى العاملة والتقدم التكنولوجي، بالإضافة إلى محددات أخرى منها الموارد الطبيعية والتجارة الخارجية، وفيما يلي يمكننا شرح كل عامل من هذه العوامل على حدة.

1. تراكم رأس المال:

يشمل التراكم الرأسمالي كل الاستثمارات الجديدة سواءا كانت مادية أو بشرية، وهو ينتج عندما يخصص جزء من الدخل الحالي كادخار ليتم استثماره حتى يزداد نمو الدخل والناتج المستقبلي، حيث نجد مثلا أن إنشاء المصانع وزيادة المعدات والآلات وتشييد المباني كلها استثمارات تزيد من رصيد رأس المال المادي للدولة، وبالتالي يمكن من خلاله التوسع في مستويات الانتاج التي يمكن تحقيقها. ويعتبر الادخار أساسا لتراكم رأس المال حيث ينبغي على الدولة النامية إلى زيادة معدلات نموها المستقبلي الامتناع عن استهلاك جزء من دخلها الحالي وتحويله إلى ادخار ومن ثم إلى مشاريع استثمارية، ولذلك نجد أن كلفة النمو الاقتصادي هي الجزء المضحى به من الاستهلاك لصالح الادخار بغرض تكوين تراكم رأس المال. [52]

2. القوة العاملة:

تمثل القوة العاملة ما يعرف بالفئة النشطة اقتصاديا من السكان، وهي الفئة التي تتراوح أعمارها بين السن الأدنى والسن الأعلى المسموح به للعمل، وذلك بطبيعة الحال بعد استبعاد ربات البيوت (غير الراغبات في العمل) والمرضى والعاجزين عن العمل وفئة الطلاب في المدارس والجامعات والجنود في الثكنات، أي أن قوة العمل تشمل كل العاملين فعلا والعاطلين عن العمل وهم راغبين فيه وقادرين عليه. [53]

[52] توفيق عباس عبد عون المسعودي: الاقتصاد الكلي، الطبعة الأولى، دار حامد للنشر والتوزيع، الأردن، 2009 ، ص 32.
[53] مدحت القريشي، إقتصاديات العمل، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، 2007، ص 24.

3. التقدم التكنولوجي:

يعد التقدم التكنولوجي عامل أساسي ومهم للنمو الاقتصادي، ولا يأتي هذا التقدم في الغالب من دون مقابل بل يجب السعي وراءه في نشاط إرادي، وهو نشاط غالبا ما يدفعه البحث عن الربح المادي، وتتكون التكنولوجيا من مجموعة من المعارف العلمية التي قد تكون متظمنة في السلع الرأسمالية كالآلات والمعدات، كما قد تكون متظمنة في الجانب البشري في شكل كفاءات ومهارات ملازمة للأفراد ولا تنفصل عنهم. أما متطلبات تحقيق التقدم التكنولوجي فأنها تتمثل أساسا في الاستثمار في مجال البحث والتطوير من خلال تخصيص أغلفة مالية لهذا الغرض مع ضرورة العمل على تدعيم هذه الاستثمارات المالية بما تحتاجه من رأس مال بشري مؤهل.[54]

4. الموارد الطبيعية:

إذ أن الدولة التي تحوي موارد طبيعية أكبر بإمكانها الاستفادة منها لرفع مستويات نموها أفضل من الدولة التي تعاني من شح في هذه الموارد، إلا أن معظم الاقتصاديين لا يعتبرون هذا العامل (الموارد الطبيعية) محددا أساسيا للنمو بل يمكن أن يكون مساعدا فقط، حيث أن دولة مثل اليابان لا تملك إلا كم قليل من الموارد الطبيعية وتستورد أغلب الطاقة اللازمة لصناعتها، وبالمثل هونج كونج ليست تملك في الواقع مواد أولية ولديها مساحة قليلة جدا من الأرض الخصبة ولا تملك مصادر محلية للطاقة، ومع ذلك فإن هاتان الدولتان حققتا مستويات عالية من التقدم و النمو, وعلى العكس من ذلك هناك دول غنية بمواردها وثرواتها الطبيعية مثل غانا وكينيا وبوليفيا وغيرها ولكنها لم تحقق سوى معدلات بطيئة من النمو وفي الغالب هي معدلات ظاهرية وليست حقيقية، وهذا ما يدل على أن توفر الموارد الطبيعية في ظل غياب العوامل الثلاث سابقة الذكر لن يكون له أي أثر ايجابي في رفع معدلات النمو الاقتصادي.[55]

[54] James Gerber, International Economics, Sixth edition, Pearson Education, USA, 2014, P11

[55] جيمس جوانتني، ريجار داستروب: الاقتصاد الكلي –الاختبار العام والخاص- ، ترجمة عبد الفتاح عبد الرحمن، عبد العظيم محمد، دار المريخ للنشر، الرياض، المملكة العربية السعودية, 1999, ص 581.

المطلب الثالث: نظريات النمو الإقتصادي

1. النظرية النيو كلاسيكية:

ظهر الفكر النيو كلاسيكي في السبعينيات من القرن التاسع عشر، وبمساهمات أبرز اقتصاديها: ألفريد مارشال، فيسكل وكلارك، قائمة على أساس إمكانية استمرار عملية النُّمو الاقتصادي دون حدوث ركود اقتصادي، كما أوردت النظرية الكلاسيكية[56]، ولعل أهم أفكار النيو كلاسيك تتمثل في:

- ✓ أن النُّمو الاقتصادي عبارة عن عملية مترابطة متكاملة ومتوافقة، ذات تأثير إيجابي متبادل؛ حيث يؤدي نمو قطاع معين إلى دفع القطاعات الأخرى للنمو؛ لتبرز فكرة مارشال، المعروفة بالوفرات الخارجية، كما أن نمو الناتج القومي يؤدي إلى نمو فئات الدخل المختلفة من أجور وأرباح.
- ✓ أن النُّمو الاقتصادي يعتمد على مقدار ما يتاح من عناصر الإنتاج في المجتمع (العمل، الأرض، الموارد الطبيعية، رأس المال، التنظيم، التكنولوجيا).
- ✓ بالنسبة لعنصر العمل نجد النظرية تربط بين التغيرات السكانية وحجم القوى العاملة، مع التنويه بأهمية تناسب الزيادة في السكان أو في القوى العاملة مع حجم الموارد الطبيعية المتاحة.

نقد النظرية:

- التركيز على النواحي الاقتصادية في تحقيق النُّمو والتنمية متجاهلة النواحي الأخرى التي لا تقل أهمية؛ كالنواحي الاجتماعية، والثقافية، والسياسية.
- القول بأن التنمية تتم تدريجيًّا بخلاف ما هو متفق عليه في الكتابات الاقتصادية حول أهمية وجود دفعة قوية لحدوث عملية التنمية.

[56] عبلة عبد الحميد بخاري، التنمية والتخطيط الاقتصادي: نظريات النمو والتنمية الاقتصادية، الجزء الثالث، ص: 34،35.

- الاهتمام بالمشكلات الاقتصادية في المدى القصير بدون الإشارة إلى ما قد يحدث على المدى الطويل.[57]

2. النظرية الكينزية:

ترتبط هذه النظرية بأفكار الاقتصادي جون مايناردر كينز (1883 - 1946)، الذي تمكن من وضع الحلول المناسبة للأزمة الاقتصادية العالمية للفترة من عام (1929 - 1932)، وبموجب هذه النظرية فإن قوانين نمو الدخل القومي ترتبط بنظرية المضاعف؛ حيث يزداد الدخل القومي بمقدار مضاعف للزيادة الحاصلة في الإنفاق الاستثماري، ومن خلال الميل الحدّي للاستهلاك.[58]

وترى هذه النظرية أن هناك ثلاث معدلات للنمو، وهي:[59]

- معدل النُّمو الفعلي **Actual rate of growth**، وهو يمثل نسبة التغيير في الدخل إلى الدخل.
- معدل النُّمو المرغوب **Warranted rate of growth**، وهو يمثل معدل النُّمو عندما تكون الطاقة الإنتاجية في أقصاها.
- معدل النُّمو الطبيعي **(GN)** ، فهو أقصى معدل للنمو يمكن أن يتمخض عن الزيادة الحاصلة في التقدم التقني والتراكم الرأسمالي والقوة العاملة عند مستوى الاستخدام الكامل، ويجب أن يتحقق التعادل بين معدل النُّمو الفعلي ومعدل النُّمو المرغوب، وأن يتعادل أيضًا معدل النُّمو الفعلي مع المعدلين المرغوب والطبيعي؛ فالتعادل الأول يؤدي لتوفر القناعة لدى المديرين بقراراتهم الإنتاجية، أما إذا تعادل معدل النُّمو المرغوب فيه مع معدل النُّمو الطبيعي فليس هناك اتجاه لنشوء البطالة والتضخم، فلو افترضنا أن المعدل المرغوب أقل من المعدل الطبيعي - حتى في حالة تساوي المعدل الفعلي والمرغوب فيه - فإن البطالة ستزيد؛ حيث إن كلاً من المعدل الفعلي والمرغوب فيه أقلُّ من المعدل

[57] بناني فتيحة، السياسة النقدية والنمو الاقتصادي، مذكرة لنيل شهادة الماجيستر في العلوم الاقتصادية، جامعة امحمد بوقرة، بومرداس، 2008-2009, ص38.

[58] جورج نايهانز، تاريخ النظرية الاقتصادية إسهامات النظرية الكلاسيكية 1720 - 1980، ترجمة صقر أحمد، المكتبة الأكاديمية، مصر، 1997.

[59] مليك محمودي، يوسف بركان، محددات النمو الاقتصادي في الجزائر دراسة قياسية تحليلية للفترة 1990 – 2014, مجلة الدراسات المالية والمحاسبية، المجلد 07، العدد 07، جامعة الواد، الجزائر، 2016.

الطبيعي، أما في حالة العكس (أي إن المعدل المرغوب فيه أكبر من المعدل الطبيعي) بصورة مؤقتة، فإن كِلا المعدلين الفعلي والمرغوب فيه قد يتعادلان، وإن المعدل الفعلي لا يمكن أن يتجاوز المعدل الطبيعي على نحو غير محدود؛ حيث إن المعدل الطبيعي يمثل أقصى معدل للنمو.

3. النظرية الماركسية:

لقد فند كارل ماركس في نظريته للنمو الاقتصادي آراء الرأسماليين، وقد قامت نظريته في هذا الصدد على مجموعة من الفرضيات تتعلق بطبيعة الوظيفة التي يقوم بها الإنتاج في المجتمع، وكذا على نوع الابتكار والاختراع السائدين، وعلى طريقة تراكم رأس المال، إلى جانب فرضيات تتصل بمعدلات الأجور والأرباح السائدة. وتعتبر نظرية فائض القيمة الأساس الفعلي للنظرية الماركسية في النُّمو، ويعرف فائض القيمة بأنه زيادة الإنتاج عن حاجة الاستهلاك، أي ما هو مخصص للاستثمار، كذلك يرى ماركس أن التسيير المركزي للاقتصاد من أجل تحقيق المنفعة العامة سوف يؤدي بكل مؤسسة للبحث عن فائدتها الخاصة، وبالتالي الاستغلال الأمثل لمواردها الطبيعية والقوة العاملة.[60]

ويرى ماركس أن المقياس السليم لسلوك الأفراد هو طريقة الإنتاج السائدة؛ أي إن هناك تنظيمًا معينًا للإنتاج في المجتمع يتضمن:

- تنظيم العمل عن طريق التعاون والتقسيم المثمر بين المهارات العمالية، وعن طريق الوضع القانوني للعمال من حيث الحرية والاسترقاق.
- البيئة الجغرافية والمعرفة بطرق استخدام موارد الثروة الموجودة.

ما يعاب على ماركس هو إهماله لدور الطلب في تحديد القيمة المضافة، وتحديده للعمل فقط كمحدد للقيمة، كما أن الواقع ينفي ما ذهب إليه ماركس من أن أجور العمال تتجه نحو الانخفاض، بل على العكس نجد الأجور في ارتفاع لفترات

[60] مطانيوس حبيب، شومبيتر (جوزيف)، الموسوعة العربية، المجلد الحادي عشر. http://www.arab-ency.com.

طويلة في الدول الرأسمالية المتقدمة دون أن يؤثر ذلك على فائض القيمة المحقق، كما أن التنبؤ الماركسي بزوال الرأسمالية كان عكسيًا.[61]

4. النظرية الحديثة:

ركزت هذه النظرية على النُّمو الاقتصادي في الأجل الطويل، نتيجة استمرار الفجوة التنموية بين البلدان الصناعية المتقدمة والبلدان النامية، منها: نموذج بول رومر وروبرت لوكاس سنة 1986، التي تمحورت حول تطوير الإطار التاريخي لتحقيق تحول نوعي ذاتي في مجال المعرفة والتقدم التقني، أما الأساتذة غريك مانكي، ديفيد رومر وديفيد ويل (1992) فقد استندت أبحاثهم على الصياغة الجديدة لدالة الإنتاج بالترابط مع السلاسل الزمنية وإحصاءات النُّمو في البلدان النامية، التي ترتكز على أهمية التقدم التقني في النُّمو الاقتصادي من خلال الاكتشافات والاختراعات والابتكارات، وفي نفس الوقت فإن مثل هذه الدالة لا تفسح المجال لرأس المال البشري لتوسيع مساهمته في العملية الإنتاجية؛ لكون مجموع معاملات المرونة للعناصر الثلاثة مساويًا للواحد الصحيح، وبالتالي تنفرد هذه النظريات السابقة بأنها قسمت رأس المال إلى جزأين، هما: رأس المال المادي، ورأس المال البشري.[62]

في ظل هذه النظرية ينسجم مع مفهوم معدلات النُّمو اللازمة لصالح الفقراء؛ حيث يتم مناقشة المضامين الأساسية لتطوير حياة السكان، خاصة الفقراء الذين يعيشون تحت خط الفقر، وذلك لا يتحقق إلا من خلال تطوير المستويات التعليمية والصحية والخدمات الأساسية، وكل ما يتعلق بزيادة مساهمة العنصر البشري في العملية الإنتاجية.

[61] عبلة عبد الحميد بخاري، مرجع سابق ص 45.

[62] Olivier Blanchard and David R. Johnson, MACROECONOMICS, Sixth edition, Pearson Education, USA, 2013, pp 259-260.

المبحث الثاني: مؤشرات وطرق قياس النمو الإقتصادي

المطلب الأول: مؤشرات النمو الإقتصادي

يقصد بالمؤشر الدليل الذي يسمح لنا بقياس العامل و بالنسبة للنمو يوجد ثلاث مؤشرات أساسية تسمح لنا بقياسه ونذكرها كالآتي:

1. طريقة الدخل الوطني:

أولا: يجب علينا حساب الدخل الفردي ثم حصر دخول أفراد المجتمع وبعد ذلك يتم الجمع مع الحرص على تفادي التكرار الحسابي وذلك لتقدير الدخل الوطني.

تعريف الدخل الفردي: هو المبلغ الذي يستطيع إنفاقه الفرد في مدة معينة دون أن يصبح بعدها أفقر مما كان ولا يدخل في هذا المبلغ ما يمتلكه الفرد من ملك ورأس مال يستطيع بيعه وإنفاقه لأنه في هذه الحالة يستطيع الإنفاق ولكن المنفق يصبح أقل ماديا مما كان ومنه فإن تعريف الدخل ينطبق على المبالغ الناتجة عن عمل الفرد أو عن طريق استخدام أو تأجير عناصر الإنتاج التي يمتلكها في النشاط الاقتصادي وقد يأتي الدخل عن طريق الهبة، المعونة وكذا المعاشات الحكومية.[63]

ومنه فإننا يمكن أن نحصر الفئات التي تتحصل على دخل فيما يلي:

- **الأشخاص والمعنيين:** هم أصحاب الأجور والمرتبات والإيجارات والفوائد والأرباح وكذلك أصحاب الإعانات.
- **المشروعات:** ونقصد بها الخاصة والعامة ويتمثل دخلها في صور أرباح عامة وخاصة وفوائد وحصص.

[63] ابراهيم العيسوي، التنمية في عالم متغير، دراسة في مفهوم التنمية ومؤشراتها، دار الشروق القاهرة، مصر، الطبعة الثانية، 2001، ص17، 18.

- **الهيئات العمومية:** يتمثل دخلها في تحصيل الضرائب والمبالغ المحققة من الملكيات العامة للدولة ومن القيام لبعض أنواع النشاط التجاري، أي أنه بتجميع هذه الدخول تتحصل على الدخل الوطني، لكن يجب تفادي التكرار في الحساب فمثلا نحسب الضريبة على دخل دولة ولا تنزع قسطها من دافعها.

2. طريقة القيمة المضافة:

القيمة المضافة = قيمة الإنتاج - قيمة المستلزمات من السلع الوسطية

أي انه عبارة عن GDP قياس للقيم الكلية للسلع والخدمات والمشتريات من قبل المستهلكين الأسر والمستثمرين والحكومة والأجانب.[64]

3. طريقة الإنفاق:

ولتطبيق هذا الأسلوب يقاس GDP بتجميع النفقات (C) (I) (G) (E-M) إما تنازليا حلزونيا أو تصاعديا حلزونيا، في الأولى نتبع تدفق الناتج من أوسع القطاعات إلى أصغر الوحدات وفي الحالة الثانية تجمع النفقات المباشرة والغير مباشرة للدخول المسلمة من قبل مجهزي العمل ورأس مال والأرض والتنظيم من خلال العلاقة التالية:[65]

بحيث: $C+I+G+E-M=GDP$

GDP هو الإنتاج الحقيقي.

C هو الإنفاق الاستهلاكي بالنسبة للعائلات.

I هو الإنفاق الاستثماري بالنسبة للقطاع الإنتاجي السلع، الرأس مال، المخزون....

[64] توفيق عباس المسعودي، دراسة من معدلات النمو لصالح فقراء العراق، دراسة تطبيقية، مجلة العلوم الاقتصادية، العدد 26 المجلد 7، 2010، ص28.
[65] روبرت يارو ترجمة نادر ادريس، محددات النمو الاقتصادي، دراسة تجريبية عبر البلدان، دار الكتاب الحديث للنشر والتوزيع، عمان الأردن، 2009، ص 24.

G الإنفاق الحكومي.

E-M الصادرات – الواردات، ويتمثل في الإنفاق الخارجي للقطاع.

المطلب الثاني: طرق قياس النمو الاقتصادي

I. الناتج الحقيقي:

يعبر عن الكميات الفعلية من السلع والخدمات المنتجة مقومة بالأسعار الثابتة، والذي يتم حسابه من خلال التغيير في الناتج الحقيقي بين فترتين مقسوما على الناتج الإجمالي للفترة الأساس، إلا أن هذا المقياس لم يلقى قبولا، نظرا لأن الزيادة في الدخل القومي لا يعني نموا اقتصاديا عن زيادة عدد السكان بمعدل كبير، ونقص الدخل القومي لا يعني بالضرورة هناك تخلف في حالة معاكسة لسكان.[66]

- **نصيب وحدة العمل (ساعة عمل) من الإنتاج الكلي:**

يساهم هذا النوع من المقاييس في تقدير المعدل الحقيقي للنمو الاقتصادي، من خلال ارتباطه بالإنتاجية المتوسطة للعامل، الذي يسمح لنا بمزج عنصر العمل مع العناصر الإنتاجية الأخرى على دالة الإنتاج بحيث يمثل عنصر العمل انعكاسا لمدى كفاءة القوى العاملة وكذا انعكاس لمدى التغير الكمي والنوعي في تكوين ال أ رسمال المستخدم، بإضافة إلى المساهمة في تحسن الفني والتكنولوجي، بهذا يمكن استنتاج أنه كلما ارتفع المعدل الذي ينمو به نصيب وحدة العمل من الإنتاج الكلي، كلما ارتفع المعدل الذي تنمو به الإنتاجية، وكلما كان ذلك دافعا لتحقق نمو اقتصادي.[67]

[66] بنابي فتيحة، "السياسة النقدية والنمو الاقتصادي"، رسالة ماجستير، غير منشورة، في علوم الاقتصادية، جامعة أحمد بوقرة، بومرداس، 2008-2009, ص05.

[67] عطية عبد الواحد وآخرون؛ دور السياسة المالية في تحقيق التنمية الاقتصادية. التوزيع العادل للدخول الطبعة الأولى دار النهضة العربية القاهرة 1993 ص 218.

- **الدخل القومي الكلي المتوقع:**

يعتمد في احتساب هذا الدخل على ضرورة إقحام الدولة كل الموارد الكامنة الغنية، والإمكانيات المختلفة للاستفادة منها، بإضافة إلى التقدم التقني الذي وصلت إليه.

II. معيار متوسط الدخل:

يتميز هذا المعيار بمصداقية قياسه، إلا أنه يصعب تطبيقه في الدول النامية، نظرا لعدم توفر إحصائيات عن السكان، تكون صحيحة ودقيقة، وهذا ما يعرقل حول الفصل في الجدل القائم عن هل يتم تقسيم الدخل القومي عل جميع السكان أم السكان العاملين دون سواهم، ولتوضيح الأمر أكثر يتم قياس النمو الاقتصادي وفقا للأس.[68]

المطلب الثالث: نماذج النمو الإقتصادي

لقد اهتمت النظرية الكلاسيكية في تحليلها على المدى الطويل اما النظرية الكينزية فقد اهتمت في تحليلها للظواهر الاقتصادية من منظور المدى القصير الى انها وسعت مجال اهتمامها بقضية النمو الاقتصادي من المدى القصير الى المدى الطويل ونتيجة لهذا بدأت مرحلة جديدة عرفت باسم مرحلة نماذج النمو التي اعطت للبعد الزمني اهمية في تحليل الظاهرة الاقتصادية ونذكر منها ما يلي:

1. نموذج هارود ودومار:

ينتمي هذا النموذج الى كل من الاقتصادي البريطاني والاقتصادي الامريكي، بحيث عمل كل منهما بمفرده وبالتزامن على تطوير الفكر الكينزي في مجال النمو الاقتصادي، كانت المشكلة الاساسية لهاورد البحث في ذلك المعدل الذي يتعين ان

[68] بنابي فتيحة، مرجع سابق ص07.

ينمو به الدخل المحلي على المدى الطويل حتى يمكن المحافظة على التوظيف الكامل وتجنب حدوث البطالة والكساد وقد انطلق من الفرضيات التالية: [69]

- الادخار يمثل نسبة ثابتة من الدخل المحلي.
- الاستثمار هو التغير في مستوى الدخل وأن التغير في الدخل يعتمد على المعجل الذي يوضح تلك العملية التي بموجبها يتغير الطلب على السلع الاستهلاكية الى تغيرات بنسبة أكبر في الطلب على المعدلات الانتاجية.
- عرض العمل من المفروض ان يزيد بمعدل ثابت n والذي يسمى بمعدل النمو الطبيعي او معدل النمو الديمغرافي ولا يوجد تفرقة بين الزيادة العاملة للسكان وزيادة اليد العاملة.

حدد كل من هاورد ودومار ثلاثة انواع من النمو الاقتصادي وهي:

- النمو الفعلي او الحقيقي والمحقق في الاقتصاد.
- النمو المرغوب فيه او معدل النمو التوازني.
- معدل النمو الطبيعي الذي يحقق التشغيل الكامل.

حيث توصل هاورد الى نموذج انطلاقا من اقتصاد ينتج ناتج حقيقي y باستخدام راس المال K والعمل L.

$$y = \min\left(\frac{K_t}{v}; \frac{L_t}{u}\right) \dots\dots\dots\dots (1)$$

بحيث: v و u ثوابت موجبة .

من المعادلة الاولى يمكن استخراج معدلة الطلب لعوامل الانتاج:

[69] عماد الدين احمد المصبح. محددات النمو الاقتصادي في سوريا، اطروحة دكتوراة في فلسفة العلوم الاقتصادية، كلية الاقتصاد، جامعة دمشق، 2001، ص 98- 102.

$$K_{t=vY_t \ldots\ldots(2)} \qquad L_{t=uY_t \ldots\ldots(3)}$$

يمكن اختصار شروط النمو المتوازن كالاتي:

التغير في السلع الرأسمالية ما هو الى استثمار الذي سيتعادل مع الادخار وذلك لتحقيق التوازن في سوق راس المال.

$$\delta k_t = I_t = S_t \ldots\ldots\ldots\ldots (4)$$

بما ان الادخار جزء من الدخل المحلي فان:

$$S_t = sY_t \ldots\ldots\ldots\ldots (5)$$

بتعويض المعادلة 4 في 2 ومن تم في 5 نجد:

$$k_t = vY_t \Rightarrow \delta K_t = v\delta Y_t$$

$$\Longrightarrow S_t = v\delta Y_t$$

$$\Longrightarrow sY_t = v\delta Y_t$$

بالتالي يمكن كتابة معادلة النمو على الشكل التالي:

$$g = \frac{\delta Y_t}{Y_t} = \frac{s}{v} \qquad g = \frac{\delta Y_t}{Y_t}$$

بحيث :

G: معدل النمو الاقتصادي المرغوب فيه

S: الميل الحدي للادخار

V: متوسط رأس المال الى الإنتاج المعجل

تساوي عرض العمل اعتماد على ثابت المعامل $u = \frac{L_t}{y_t}$ في جميع الفترات وذلك لتحقيق التوازن في سوق العمل

من المعادلة 1 يمكن استخلاص دالة الطلب على العمل.

$$L_t = uY_t$$

بما ان الارتفاع في عرض العمل هو n والارتفاع في الناتج yt هو g و في حالة اقتصاد يتسم بالنمو المستمر فان التوازن في سوق العمل يكون كالاتي: $g = n = \frac{s}{v}$

اي ان معدل النمو الطبيعي يساوي معدل النمو المرغوب فيه ولا يوجد اي سبب فعلي لتحقيق هذه المساواة الا إذا كانت هناك مصادفة وعليه فان الاقتصاد يكون في حالتين[70]:

- **الحالة الاولى:** عندما يكون g أكبر من n فان سرعة نمو الناتج وراس المال تكون أكبر من سرعة عرض العمل وبالتالي فان الاستثمارات ستقضي على البطالة.
- **الحالة الثانية:** عندما تكون g أصغر من n فان سرعة نمو عرض العمل تكون أكبر من سرعة نمو الناتج وراس المال وبالتالي فان الاستثمارات تكون غير كافية لتجهيز العمال الجدد وعليه تزيد البطالة.

[70] روبرت سولو. نظرية النمو، ترجمة ليلى عبود، مراجعة محمد دويدار ، الطبعة الثانية ، المنظمة العربية للترجمة ، بيروت ، 2003 ، ص 67.

2. نموذج كالدور:

شكلت افكار كالدور ما اصطلح عليه نظرية النمو والتوزيع لما بعد الكينزية بحيث كانت تتميز نظريته من خلوها من افكار النيو كلاسيك التي كانت تشير الى ان النمو يتحدد بمجرد وفرة الموارد وسرعة التقدم التكنولوجي،[71]

بحيث اعطت نظريته اهمية كبيرة لتراكم راس المال والميل الحدي وعلاقة ذلك بتوزيع الدخل لتفسير النمو الاقتصادي.

اعتبر كالدور ان الدخل يمكن ان نقسمه الى قسمين، الاجور w والأرباح p حيث:

$$Y = W + P$$

و فرض كالدور ان المجتمع يتكون من طبقتين اجتماعيتين هما العمال (الاجور) و الرأسماليين (الارباح) بحيث الميل الحدي للادخار الرأسماليين اكبر من الميل الحدي للعمال $0 < s_w < s_p$

تكون دوال الادخار على الشكل التالي:

$$S_W = s_w W \quad \text{و} \quad S_P = s_P p$$

يحصل التوازن عن طريق تساوي الادخار الكلي s والاستثمار i:

$$I = S = s_w W + s_p P$$

$$I = S_W(Y - P) + s_p P$$

$$I = P(s_p - s_w) + s_w Y$$

$$\Longrightarrow \frac{I}{Y} = \frac{P}{Y}(s_p - s_w) \dots\dots\dots\dots (1)$$

[71] طاوش قندوسي، تأثير النفقات العمومية على النمو الاقتصادي، اطروحة لنيل شهادة دكتوراة، تلمسان، جامعة ابي بكر بلقايد، 2013، ص120، 122.

$$\Longrightarrow \frac{P}{Y} = \frac{I}{Y} - S_W \left(\frac{1}{s_p - s_w}\right) \dots\dots\dots\dots (2)$$

من المعادلة الاخيرة نستنتج ان حصة الاجور من الدخل ليست مرتبطة فقط بنسبة الاستثمار من الدخل بحيث تعتبر متغير مستقل، ولقد استعمل كالدور دالة الانتاج هاورد ودومار:

$$g = \frac{\delta Y_t}{Y_t} = \frac{\delta K_t}{K_t} = \frac{s}{v} - \theta \dots\dots\dots\dots (3)$$

θ: تمثل معدل اهتلاك راس المال.

يمكن كتابة نسبة الاستثمار من الانتاج عن طريق النمو الاقتصادي بالشكل التالي:

$$\frac{I}{Y} = gv \dots\dots\dots\dots (4)$$

بتعويض المعادلة 1 في المعادلة 4 نجد:

$$gv = \frac{P}{Y}(s_p - s_w) + s_w$$

$$g = \frac{1}{v}\Big((s_{p-}s_w) + s_w\Big) \dots\dots\dots\dots (5)$$

بتعويض المعادلة 5 في المعادلة 3 نجد معادلة النمو الاقتصادي التي تحقق التشغيل الكامل:

$$\frac{\delta Y_t}{Y_t} = \frac{\delta Y_t}{K_t} = \frac{1}{v}\left(\frac{P}{Y}(s_p - s_w) + s_w\right) - \theta$$

3. نموذج ريبيلو AK:

يعتبر هذا النموذج من ابسط نماذج النمو الداخلي، في بداية تحليله بين ريبيلو كيف ان القضاء على تناقص الغلة من شانه ان يقودنا الى النمو الداخلي حتى في غياب التقدم التقني، ولهذا افترض هذا النموذج عدة فرضيات نذكر منها: [72]

- معدل الادخار ثابت وهو متغير خارجي.
- مردود سلمي ثابت.

انطلق من دالة الانتاج y خطية لعنصر واحد من ع ناصر الانتاج هو راس المال k:

$$Y = AK$$

بحيث A معدل ثابت يمثل مستوى التقدم التكنولوجي

انتاج الفرد يكون مساوي للمعادلة التالية: $Y = AK$

بالتالي فان الانتاجية الحدية لراس المال تكون تساوي A ويرجع ريبيلو اختياره لهذه المعادلة (عامل واحد فقط هو رأس المال) لأنها تعتبر ان استثمار راس المال يكون في الجا نب المادي والبشري، تكون معادلة تغيير مخزون راس المال كالاتي: $\dot{k} = sf(k) \dot{-} (n + \theta)K$

نعوض f(k) بAK فنجد المعادلة التالية:

$$\dot{k} = sAK - (n + \theta)K$$

عليه تكون معادلة نمو تغير مخزون رأس مال الفرد كالاتي:

$$\frac{\dot{k}}{k} = sA - (n + \theta)$$

[72] سالم النجمي، محمد القريشي، مقدمة في اقتصاد التنمية، دار الكتاب للطباعة والنشر، جامعة الموص، العراق 1998.

خلاصة الفصل:

إن لدراسة النمو الإقتصادي أهمية كبيرة في تحليل الواقع الإقتصادي لكل بلد على اعتباره مؤشر يعكس اتجاه تطور النشاط الإقتصادي، وبالتالي فهو يمدنا بنظرة عامة حول باقي المتغيرات الأخرى التي تربط به ولو بشكل نسبي.

كما يمكن اعتبار النمو الإقتصادي كنتيجة حتمية لتفاعل جملة من العوامل الاقتصادية وغير الاقتصادية أهمها عوامل الإنتاج، العمل، رأس المال، التكنولوجيا، إضافة إلى عوامل مالية، سياسية وحتى بيئية تؤثر على حجم الناتج الوطني ومن ثم على النمو.

الفصل الثالث:

دراسة قياسية لأثر التنمية الفلاحية على النمو الإقتصادي

تمهيد الفصل:

لقد رأينا في الفصلين السابقين مفاهيم أساسية حول التنمية الفلاحية والنمو الإقتصادي حيث أعطتنا نظرة عامة حول مساهمة القطاع الفلاحي في النمو الإقتصادي، ونحاول في هذا الفصل ترجمة هذه العلاقة في صورة نماذج وإختبارات تسهل القيام بعملية القياس الكمي باعتباره أداة أساسية تقدر معالم النظرية الاقتصادية بإعطائها تقديرات تجعلها أكثر منطقية وقبول. وعليه سيكون الفصل التطبيقي كما يلي:

III. الفصل الثالث: دراسة قياسية لأثر التنمية الفلاحية على النمو الإقتصادي

- **المبحث الأول: تحديد المتغيرات وطريقة وأدوات الدراسة**
- **المبحث الثاني: الإحصاء والتحليل الوصفي للدراسة**

المبحث الأول: تحديد المتغيرات وطريقة وأدوات الدراسة

المطلب الأول: تحديد متغيرات النموذج وبيانات الدراسة

حتى نتمكن من الاجابة عن اشكالية الدراسة يتطلب منا تحديد مجتمعها وعينتها، بالإضافة الى طريقة جمع البيانات والمعطيات وكذا التحديد والتعريف بمتغيرات الدراسة وذلك وفق الدراسات السابقة، مع الإشارة الى دراسة وتحليل تطور متغيرات الإنتاج الفلاحي والنمو الإقتصادي في الوطن العربي خلال الفترة الممتدة من 1990 الى 2020.

أولا: مجتمع الدراسة

يعتبر مجتمع الدراسة الركيزة الأساسية لاجراء الدراسات التطبيقية والميدانية الهادفة، وهذا من خلال عملية جمع المعلومات اللازمة التي تساعد على قياس وتحليل الأثار المترتبة عن هذه الدراسة.

ويتمثل مجتمع دراستنا في التنمية الفلاحية في الوطن العربي.

ثانيا: وصف نموذج ومتغيرات الدراسة

المتغيرات التي ستعرض تم جمعها من خلال عينة ل13 دولة (الجزائر- المغرب – تونس – مصر – السعودية – البحرين – الأردن – جزر القمر – لبنان – موريتانيا – عمان – السودان – فلسطين) من الدول العربية لفترة ممتدة من 1990 الى 2020 بالإعتماد على قاعدة بيانات البنك الدولي.

من خلال المتغيرات المستخدمة في الدراسة يمكن وضع النموذج العام للدراسة كما يلي:

$$Yt = \alpha + \beta X_{it} + \ldots + U_{it}$$

$$t = 1,2,\ldots,T \text{ و } i = 1,2,\ldots,N$$

$$GDP_{it} = \alpha + \beta 1EXP_{it} + \beta 2IMP_{it} + \beta 3L_{it} + \beta 4FDI_{it} + \beta 5GNE_{it} + \beta 6INF_{it} + \beta 7GFCF_{it} + \beta 8VA_{it} + U_{it}$$

إن النموذج السابق يتمثل في المعادلة ذات المعالم التالية: *GDP* المتغير التابع، VA,GFCF,INF,GNE,FDI,L,IMP,EXP تمثل المتغيرات المستقلة، i يمثل الدول من 1 إلى 13، t يمثل الزمن من 1990 إلى 2020، β يمثل معاملات المتغيرات المستقلة، U يمثل البواقي.

المتغيرات:

المتغير التابع: ويتمثل في:

- **النمو في نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي (% سنويا)** ويرمز له بالرمز **(GDP)**: معدل نسبة النمو السنوي لنصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي مبني على أساس سعر ثابت للعملة المحلية. نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي هو حاصل قسمة إجمالي الناتج المحلي على عدد السكان في منتصف العام. إجمالي الناتج المحلي بأسعار المشترين هو عبارة عن مجموع إجمالي القيمة المضافة من جانب جميع المنتجين المقيمين في الاقتصاد مضافاً إليه أية ضرائب على المنتجات ومخصوماً منه أية إعانات دعم غير مشمولة في قيمة المنتجات. ويتم حسابه بدون اقتطاع قيمة إهلاك الأصول المصنعة أو إجراء أية خصوم بسبب نضوب وتدهور الموارد الطبيعية.[73]

المتغيرات المستقلة: وتتمثل في:

- **صادرات المواد الغذائية (%من صادرات السلع)** ويرمز لها بالرمز **EXP**: وتشمل الأغذية السلع الواردة في التصنيف الموحد للتجارة الدولية في القسم صفر (الأغذية والحيوانات الحية)، و1 (المشروبات والتبغ)،

[73] مخرجات بيانات البنك الدولي، النمو في نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي، الاقتصاد والنمو،2021.

و4 (الزيوت والشحوم الحيوانية والنباتية)، والقسم 22 من التصنيف الموحد (الحبوب الزيتية، والمكسرات التي تستخرج منها الزيوت).[74]

- **واردات المواد الخام الزراعية (%من واردات السلع)** ويرمز لها بالرمز **IMP**: تضم المواد الخام الزراعية القسم الثاني من التصنيف الموحد للتجارة الدولية (المواد الخام باستثناء المحروقات) ما عدا القسم الفرعي 22 و27 (الأسمدة الطبيعية والمعادن الخام باستثناء الفحم والبترول والأحجار الكريمة) و28 (خامات المعادن والخردة).[75]

- **العاملون في الزراعة (من إجمالي المشتغلين)** ويرمز لهم بالرمز **L**: يعرف التوظيف على أنه الأشخاص في سن العمل الذين شاركوا في أي نشاط لإنتاج سلع أو تقديم خدمات مقابل أجر أو ربح، سواء في العمل خلال الفترة المرجعية أو خارج العمل بسبب الغياب المؤقت عن الوظيفة، أو لترتيب وقت العمل. يتكون قطاع الزراعة من أنشطة في الزراعة والصيد والغابات وصيد الأسماك، وفقًا للقسم 1 (ISIC 2) أو الفئات A-B (ISIC 3) أو الفئة A (ISIC 4).[76]

- **الاستثمار الأجنبي المباشر، صافي التدفقات الخارجة (% من إجمالي الناتج المحلي)** ويرمز له بالرمز **FDI**: الاستثمار الأجنبي المباشر هو صافي تدفقات الاستثمار الوافدة للحصول على حصة دائمة في الإدارة (نسبة 10 في المائة أو أكثر من الأسهم المتمتعة بحقوق التصويت) في مؤسسة عاملة في اقتصاد غير اقتصاد المستثمر. وهو عبارة عن مجموع رأس مال حقوق الملكية والعائدات المعاد استثمارها وغير ذلك من رأس المال طويل الأجل ورأس المال قصير الأجل، كما هو مبين في ميزان المدفوعات. توضح هذه السلسلة

[74] مخرجات بيانات البنك الدولي، صادرات المواد الغذائية، التجارة، 2021.
[75] مخرجات بيانات البنك الدولي، واردات المواد الخام الزراعية، الزراعة والتنمية الريفية، 2021.
[76] مخرجات بيانات البنك الدولي، العاملون في الزراعة، الزراعة والتنمية الريفية، 2021.

صافي التدفقات الخارجية للاستثمارات من الاقتصاد القائم بالإبلاغ إلى بقية أنحاء العالم، وهي مقسمة حسب إجمالي الناتج المحلي.[77]

- **إجمالي الانفاق الوطني (% من إجمالي الناتج المحلي)** ويرمز له بالرمز **GNE**: إجمالي الإنفاق القومي (الاستيعاب المحلي سابقا) هو مجموع نفقات الاستهلاك النهائي للأسر المعيشية (الاستهلاك الخاص سابقا)، ونفقات الاستهلاك النهائي للحكومة العامة (استهلاك الحكومة العامة سابقاً) وإجمالي تكوين رأس المال (إجمالي الاستثمار المحلي سابقاً).[78]

- **التضخم، الأسعار التي يدفعها المستهلكين (سنويا)** ويرمز له بالرمز **INF**: يعكس التضخم كما يقيسه مؤشر أسعار المستهلكين التغيّر السنوي للنسبة المئوية في التكلفة على المستهلك المتوسط للحصول على سلة من السلع والخدمات التي يمكن أن تثبت أو تتغير على فترات زمنية محددة، ككل سنة مثلاً وتُستخدم بوجه عام صيغة لاسبيرز.[79]

- **إجمالي تكوين رأس المال الثابت (% النمو السنوي)** ويرمز له بالرمز **GFCF**: المعدل السنوي لنمو صادرات السلع والخدمات على أساس سعر ثابت للعملة المحلية. وتستند الإجماليات إلى السعر الثابت للدولار الأمريكي عام 2010. يشمل إجمالي تكوين رأس المال الثابت (إجمالي الاستثمار المحلي سابقاً) تحسينات الأراضي (الأسوار والخنادق وقنوات تصريف المياه، الخ)، ومشتريات الآلات والماكينات والمعدات، وإنشاء الطرق، والسكك الحديدية، وما شابه، بما في ذلك المدارس، والمكاتب، والمستشفيات، والمساكن الخاصة، والمباني التجارية والصناعية. وطبقا لنظام الحسابات القومية لعام 1993، فإن صافي اقتناء النفائس يندرج أيضا ضمن تكوين رأس المال.[80]

[77] مخرجات بيانات البنك الدولي، الاستثمار الأجنبي المباشر، الإقتصاد والنمو،2021.
[78] مخرجات بيانات البنك الدولي، إجمالي الانفاق الوطني، الإقتصاد والنمو،2021.
[79] مخرجات بيانات البنك الدولي، التضخم، الإقتصاد والنمو،2021.
[80] مخرجات بيانات البنك الدولي، إجمالي تكوين رأس المال الثابت، الإقتصاد والنمو،2021.

- **القيمة المضافة في قطاع الزراعة (% النمو السنوية)** ويرمز لها بالرمز **VA**: المعدل السنوي لنمو صادرات السلع والخدمات على أساس سعر ثابت للعملة المحلية. وتستند الإجماليات إلى السعر الثابت للدولار الأمريكي عام 2010. تتوافق الزراعة مع الأقسام الفرعية 1-5 من التصنيف الصناعي الدولي الموحد وتشمل كلاً من: الحراجة، والصيد، وصيد الأسماك، فضلاً عن زراعة المحاصيل وإنتاج الثروة الحيوانية. والقيمة المضافة هي صافي ناتج قطاع ما بعد جمع كافة المخرجات وطرح المدخلات الوسيطة. ويتم حسابها بدون إجراء أية خصومات فيما يتعلق بإهلاك الأصول المصنعة أو بنضوب أو تدهور الموارد الطبيعية. ويتقرر منشأ القيمة المضافة طبقا للتصنيف الصناعي الدولي الموحد، التنقيح الثالث.[81]

[81] مخرجات بيانات البنك الدولي، القيمة المضافة في قطاع الزراعة، الزراعة والتنمية الريفية،2021.

المطلب الثاني: وصف بياني للمتغيرات

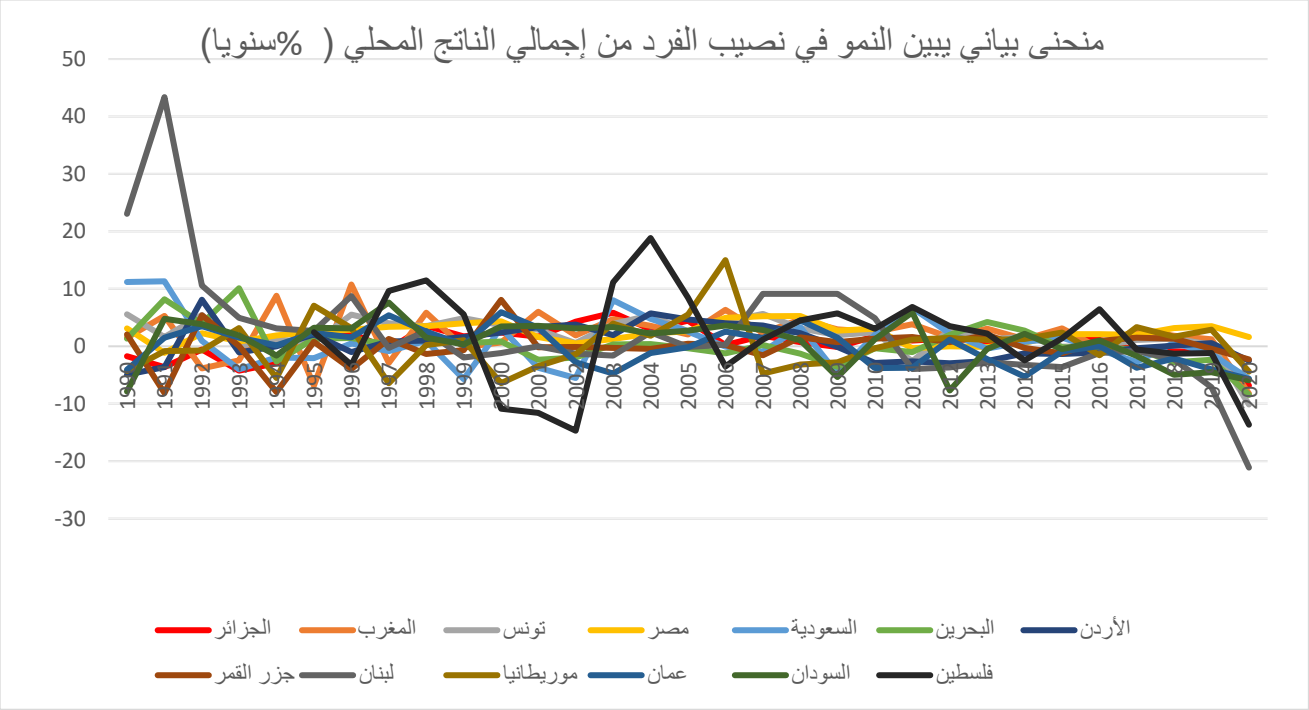

المصدر: من إعداد الطالبين بالإعتماد على مخرجات موقع البنك الدولي

- **الشكل رقم (01):** يوضح النمو في نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي (% سنويا) بالنسبة لعينة من الدول العربية تتمثل في (13 دولة)، يبين لنا نسب النمو في نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي في فترة زمنية محددة بالسنوات تمتد من سنة 1990-2020.
- من خلال المنحنى البياني نلاحظ أن النمو في نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي في تذبذب شديد من سنة لأخرى خلال فترة الدراسة فيرجع سبب الارتفاع إلى تحسن مستوى دخل الفرد في بعض الدول العربية أيضا منها النفطية بسبب الزيادة الهامة في عوائد الصادرات النفطية كالسعودية و الجزائر و أيضا لاهتمام الدول بتحسين المستوى المعيشي لفرد.

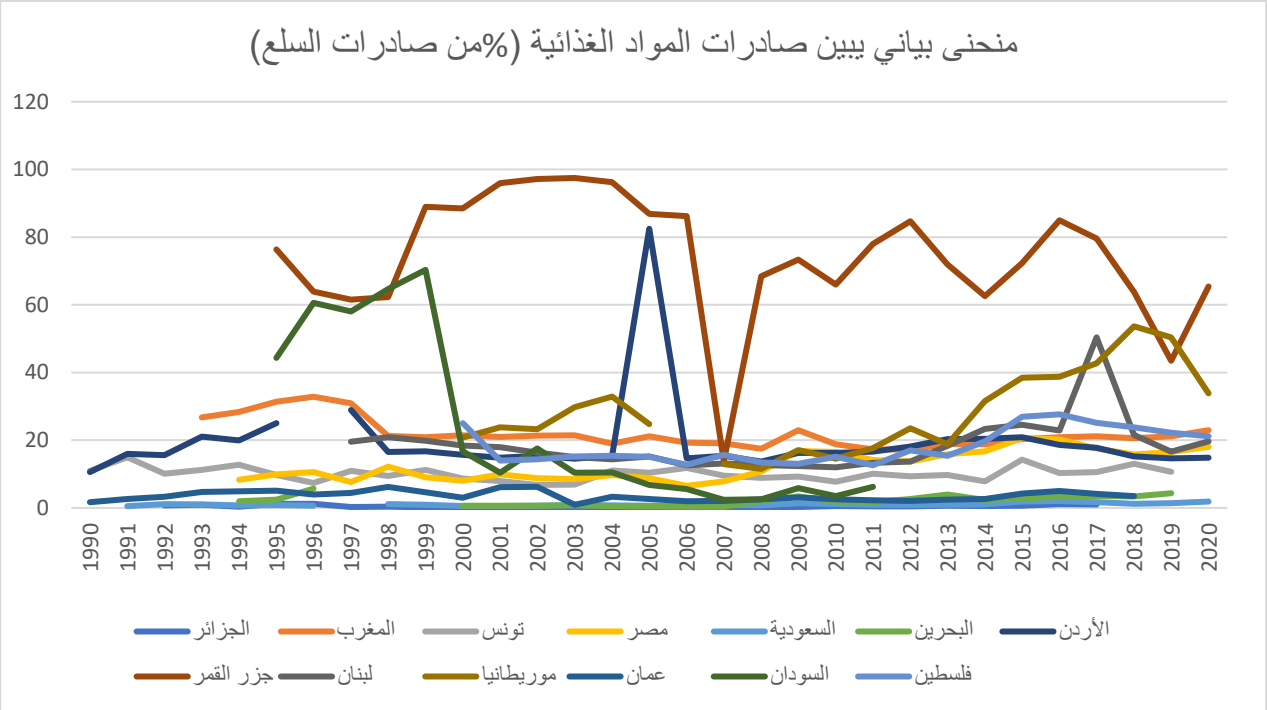

المصدر: من إعداد الطالبين بالإعتماد على مخرجات موقع البنك الدولي

- **الشكل رقم (02)**: يوضح صادرات المواد الغذائية (%من صادرات السلع) بالنسبة لعينة من الدول العربية تتمثل في (13 دولة)، يبين لنا نسب صادرات المواد الغذائية (%من صادرات السلع) في فترة زمنية محددة بالسنوات تمتد من سنة 1990-2020.
- من خلال المنحنى البياني نلاحظ أن نسبة صادرات المواد الغذائية في تذبذب شديد من سنة لأخرى خلال فترة الدراسة كما نلاحظ انخفاضات كبيرة في نسب صادرات هذه المواد الغذائية ويرجع هذا الانخفاض إلى عدم تحقيق فعالية على مستوى صادرات الوطن العربي الزراعية التي تعتبر ضعيفة جدا ضمن إجمالي الصادرات حيث أن صادرات المواد الغذائية لا تتعدى بعض المنتجات وكذلك ترجع هذه الانخفاضات إلى زيادة الاستهلاك المحلي الذي يتوافق عادة مع الزيادة في عدد السكان.

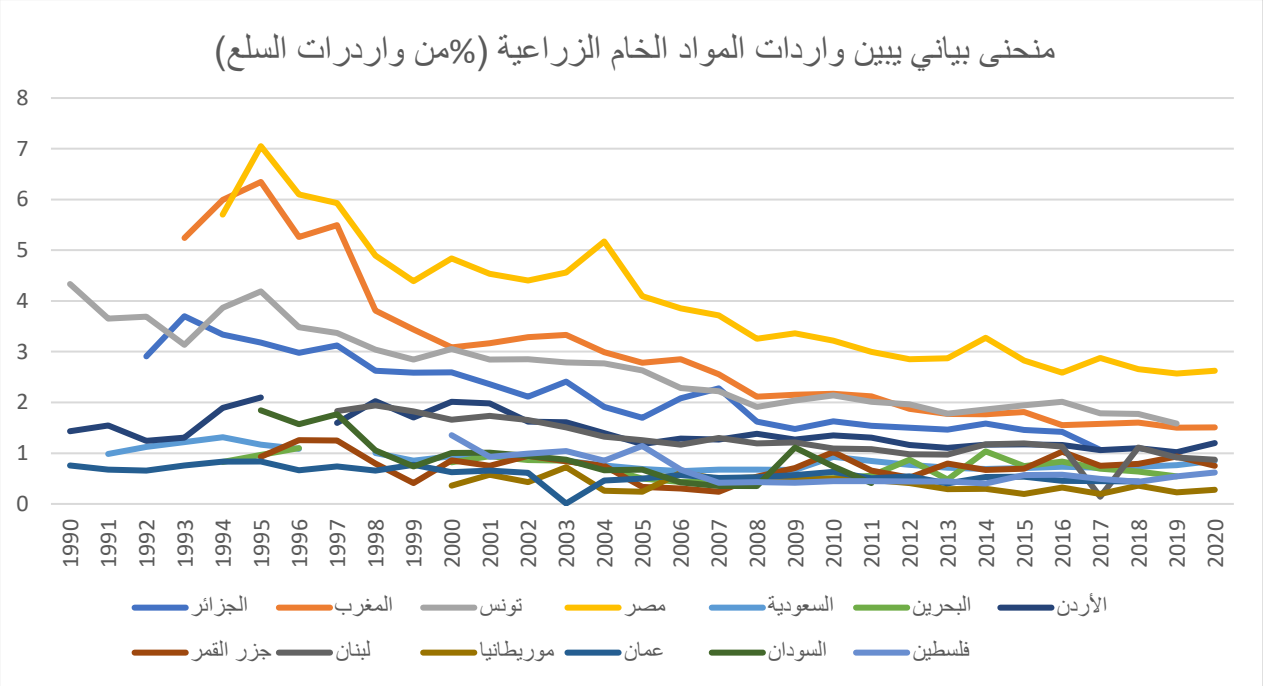

المصدر: من إعداد الطالبين بالإعتماد على مخرجات موقع البنك الدولي

- **الشكل رقم (03):** يوضح واردات المواد الخام الزراعية (%من واردات السلع) بالنسبة لعينة من الدول العربية تتمثل في (13 دولة)، يبين لنا نسب واردات المواد الخام الزراعية (%من واردات السلع) في فترة زمنية محددة بالسنوات تمتد من سنة 1990-2020.
- من خلال المنحنى البياني نلاحظ أن نسب واردات المواد الخام الزراعية عرفت انخفاضات خلال فترة الدراسة حيث نلاحظ أن أعلى نسبة كانت سنة 1995 وأدنى نسبة سنة 2003 وأيضا 2017 ويرجع هذا الانخفاض إلى أن الدول العربية استطاعت في السنوات الأخيرة أن تحقق اكتفاء ذاتي في الإنتاج الزراعي ولأن تلك المواد الخام التي كانت تستوردها أصبحت تنتجها.

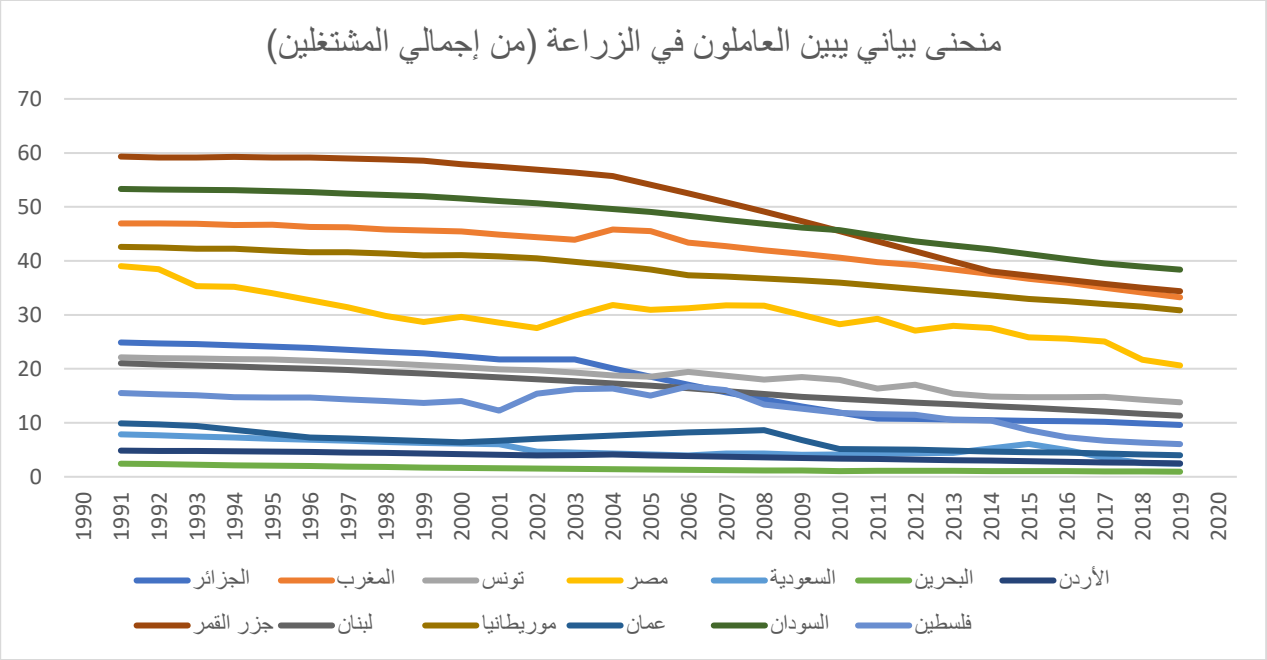

المصدر: من إعداد الطالبين بالإعتماد على مخرجات موقع البنك الدولي

- **الشكل رقم (04):** يوضح العاملون في الزراعة (من إجمالي المشتغلين) بالنسبة لعينة من الدول العربية تتمثل في (13 دولة)، يبين لنا نسب العاملون في الزراعة (من إجمالي المشتغلين) في فترة زمنية محددة بالسنوات تمتد من سنة 1990-2020.
- من خلال المنحنى نلاحظ أن نسبة القوى العاملة في الزراعة كانت تعرف ارتفاعا في بداية فترة الدراسة لاعتماد الدول العربية في تلك الفترة غالبا على قطاع الفلاحة هذا ما يعد مؤشرا تمويا إيجابيا وكان غالب سكان الريف يشتغلون في الزراعة (أكثر من 50%) لكن مع الزمن بدأت تشهد انخفاضات وذلك لهجرة اليد العاملة نحو القطاعات الاقتصادية الأخرى ذات العائد المرتفع كالصناعة و التجارة، وكذلك النقص في الخدمات الأساسية المقدمة في هذا القطاع مقارنة بالقطاعات الأخرى الأكثر استقطابا لليد العاملة.

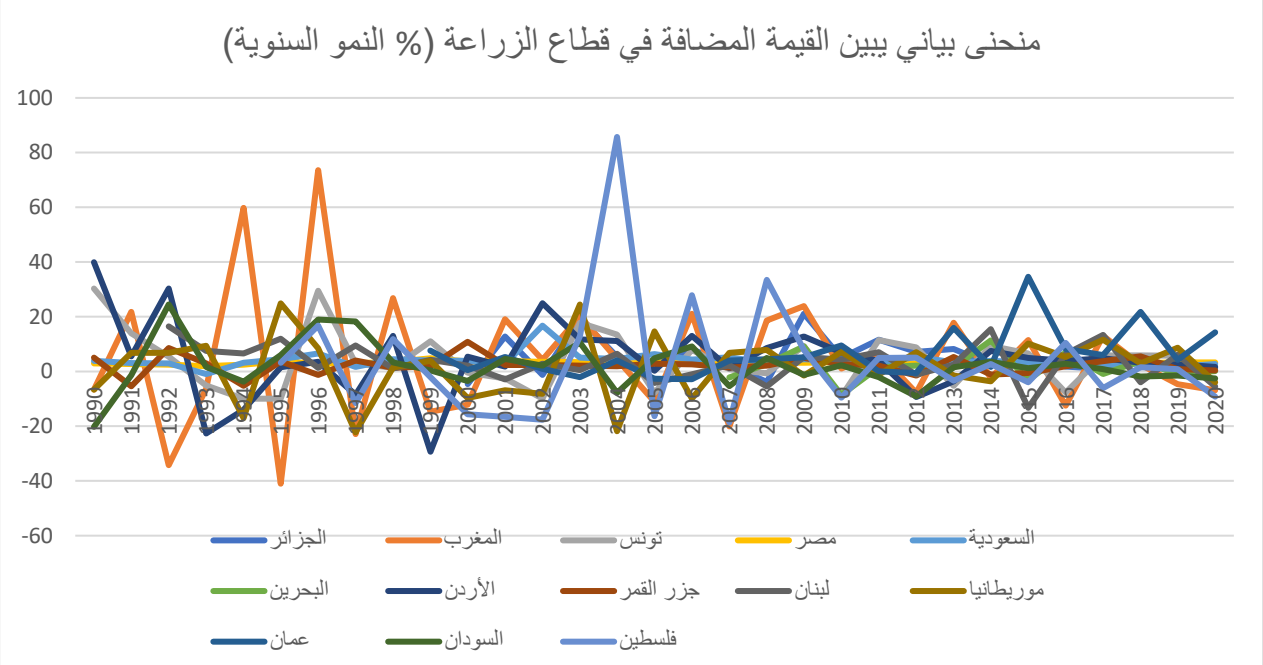

المصدر: من إعداد الطالبين بالإعتماد على مخرجات موقع البنك الدولي

- **الشكل رقم (05):** يوضح القيمة المضافة في قطاع الزراعة (% النمو السنوية) بالنسبة لعينة من الدول العربية تتمثل في (13 دولة)، يبين لنا نسب القيمة المضافة في قطاع الزراعة (% النمو السنوية) في فترة زمنية محددة بالسنوات تمتد من سنة 1990-2020.
- من خلال المنحنى نلاحظ أن نسبة القيمة المضافة في قطاع الزراعة في تذبذب شديد من سنة لأخرى خلال فترة الدراسة فترة ترتفع فترة تنخفض.
- نقول أن سبب الارتفاع كان نتيجة لبرامج الدعم الفلاحي التي منحتها كل دولة لفلاحيها على إثر تحسن إيرادات تلك الدول بغية النهوض بالقطاع الفلاحي، وأن سبب الانخفاض كان بسبب أن برنامج التكييف الهيكلي قد انعكس على المستوى العام للأسعار بالارتفاع مما أدى إلى إرتفاع الأسمدة وتكلفة مختلف عوامل الإنتاج مما أثر على قيمة الإنتاج المحقق وكذا انعكاس الأزمة الأمنية والاجتماعية على القيمة المضافة المحققة في مجال الفلاحة.

المطلب الثالث: طريقة الدراسة

في هذه الدراسة قمنا باستخدام نماذج البانل بطرقه الثلاثة: نموذج الانحدار التجميعي PRM، نموذج الاثار العشوائية REM، ونموذج الاثار الثابتة FEM، وذلك من خلال برنامج Stata.

وإختيار أيها الأفضل في تقدير النموذج العام للدراسة أيضا دراسة إستقرارية السلاسل الزمنية والتكامل المشترك، إضافة إلى التحليل الوصفي للعينة.

المطلب الرابع: أدوات الدراسة

نبذة عن بانل: يشتمل إطار الدراسة على تعريف بيانات السلاسل الزمنية المقطعية، والتي نختصرها بكلمة "**بانل**" في دراستنا.

تعرف بيانات السلاسل الزمنية المقطعية بمجموعة البيانات التي تجمع بين خصائص كل من البيانات المقطعية والسلاسل الزمنية، فالبيانات المقطعية تصف سلوك عدد من المفردات أو الوحدات المقطعية عند فترة زمنية واحدة بينما تصف بيانات السلسلة الزمنية سلوك مفردة واحدة خلال فترة زمنية معينة.[82]

يقصد بيانات بانل المشاهدات المقطعية، مثل (الدول، الولايات، الشركات، الأسر،) المرصودة عبر فترة زمنية معينة، أي دمج البيانات المقطعية مع الزمنية في ان واحد.[83]

إستطاعت نماذج بانل في الأونة الأخيرة أن تكسب اهتماما كبيرا خصوصا في الدراسات الاقتصادية، نظرا لأنها تأخذ في الإعتبار أثر تغير الزمن وأثر تغير الإختلاف بين الوحدات المقطعية على حد سواء.

[82] زكريا يحي الجمال، إختبار النموذج في بيانات النماذج الطولية الثابتة والعشوائية، المجلة العراقية للعلوم الإحصائية، العدد 22، ص272.
[83] Frees,A,Kim, "Longitudinal and Panel Data", University of Wisconsin, Madison, 2007, p.02.

1. **نموذج الإنحدار التجميعي (PRM):** يعتبر هذا النموذج من أبسط نماذج بانل لكون أن جميع المعاملات تبقى فيه ثابتة لجميع الفترات الزمنية (يهمل أي تأثير للزمن).
2. **نموذج التأثيرات الثابتة (FEM):** تكون المشاهدات المقطعية أو الزمنية كقواطع تعبر عن الاختلافات الفردية أو الزمنية أي أن النموذج يسمح بحدوث ثوابت تفاوت حسب كل مشاهدة مقطعية أو حسب كل فترة زمنية.
3. **نموذج التأثيرات العشوائية (REM):** يعتبر هذا النموذج عكس نموذج التأثيرات الثابتة حيث أن المشاهدات المقطعية والزمنية ماهي إلا معالم عشوائية وعليه فإن متوسطها معدوم وتباينها ثابت.

المبحث الثاني: الإحصاء والتحليل الوصفي للدراسة

المطلب الأول: الإحصاء الوصفي

الجدول أدناه يوضح نتائج الإحصاء الوصفي بين المتغيرات قيد الدراسة منها المتغيرات المستقلة

(FDI-EXP-IMP-L-GNE-INF-GFCF-VA) و المتغير التابع **(GDP)**

من خلال الجدول نلاحظ بأن أعلى قيمة ل(GDP)كانت تساوي (43.377)، بينما أقل قيمة قدرت ب (21.116-).

الجدول رقم 01: الإحصاء الوصفي للمتغيرات التفسيرية

المتغيرات	الملاحظات	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	أعلى قيمة	أقل قيمة
GDP	398	1.039557	4.792939	43.37741	-21.116
EXP	330	17.41534	20.97578	97.48495	0.1486064
IMP	331	1.555834	1.27265	7.0515	0.0077447
L	377	22.36034	17.16834	59.32	0.94
FDI	363	0.5986122	1.732562	10.27662	-10.5004
GNE	395	107.6509	18.94303	167.0399	65.7651
INF	348	8.133148	18.33921	150.3227	-4.294873
GFCF	363	5.258665	27.46734	429.0563	-79.97136
VA	360	3.575603	11.61598	85.72541	-41.00809

المصدر: من إعداد الطالبين بالإعتماد على مخرجات برنامج Stata 17

نلاحظ من خلال الجدول أن القيمة المتوسطة لقيم الناتج المحلي الإجمالي للفرد خلال الفترة الزمنية 1990-2020 لعينة الدراسة قدرت ب1.039557 ، كما قدر إنحراف قيم الناتج المحلي الإجمالي للفرد عن الوسط الحسابي ب 4.792939، وبلغت أعلى قيمة 43.37741، بينما كانت أقل قيمة 21.116-.

نلاحظ من خلال الجدول أن القيمة المتوسطة لصادرات المواد الغذائية خلال الفترة الزمنية 1990-2020 لعينة الدراسة قدرت ب 17.41534، كما قدر إنحراف قيم صادرات المواد الغذائية عن الوسط الحسابي ب 20.97578، وبلغت أعلى قيمة 97.48495، بينما كانت أقل قيمة 0.1486064.

نلاحظ من خلال الجدول أن القيمة المتوسطة لواردات المواد الزراعية خلال الفترة الزمنية 1990-2020 لعينة الدراسة قدرت ب 1.555834، كما قدر إنحراف قيم واردات المواد الزراعية عن الوسط الحسابي ب 1.27265، وبلغت أعلى قيمة 7.0515، بينما كانت أقل قيمة 0.0077447.

نلاحظ من خلال الجدول أن القيمة المتوسطة لليد العاملة في الزراعة خلال الفترة الزمنية 1990-2020 لعينة الدراسة قدرت ب 22.36034، كما قدر إنحراف قيم اليد العاملة في الزراعة عن الوسط الحسابي ب 17.16834، وبلغت أعلى قيمة 59.32، بينما كانت أقل قيمة 0.94.

نلاحظ من خلال الجدول أن القيمة المتوسطة للاستثمار الأجنبي المباشر خلال الفترة الزمنية 1990-2020 لعينة الدراسة قدرت ب 0.5986122، كما قدر إنحراف قيم الإستثمار الأجنبي المباشر عن الوسط الحسابي ب 1.732562، وبلغت أعلى قيمة 10.27662، بينما كانت أقل قيمة 10.5004-.

نلاحظ من خلال الجدول أن القيمة المتوسطة لإجمالي الإنفاق الحكومي خلال الفترة الزمنية 1990-2020 لعينة الدراسة قدرت ب 107.6509، كما قدر إنحراف قيم إجمالي الإنفاق الحكومي عن الوسط الحسابي ب 18.94303، وبلغت أعلى قيمة 167.0399، بينما كانت أقل قيمة 65.7651.

نلاحظ من خلال الجدول أن القيمة المتوسطة للتضخم خلال الفترة الزمنية 1990-2020 لعينة الدراسة قدرت ب 8.133149، كما قدر إنحراف قيم التضخم عن الوسط الحسابي ب 18.33921، وبلغت أعلى قيمة 150.3227، بينما كانت أقل قيمة 4.294873-.

نلاحظ من خلال الجدول أن القيمة المتوسطة لإجمالي تكوين رأس المال الثابت خلال الفترة الزمنية 1990-2020 لعينة الدراسة قدرت ب 5.258665، كما قدر إنحراف قيم إجمالي تكوين رأس المال الثابت عن الوسط الحسابي ب 27.46734، وبلغت أعلى قيمة 429.0563، بينما كانت أقل قيمة 79.97136-.

نلاحظ من خلال الجدول أن القيمة المتوسطة للقيمة المضافة في قطاع الزراعة خلال الفترة الزمنية 1990-2020 لعينة الدراسة قدرت ب 3.575603، كما قدر إنحراف قيم القيمة المضافة في قطاع الزراعة عن الوسط الحسابي ب 11.61598، وبلغت أعلى قيمة 85.72541، بينما كانت أقل قيمة 41.00809-.

المطلب الثاني: تحليل مصفوفة الارتباط

الجدول رقم 02: الارتباطات

	GDP	EXP	IMP	L	FDI	GNE	INF	GFCF	VA
GDP	1								
EXP	0.0034	1							
IMP	0.2301	-0.0797	1						
L	0.1823	0.4971	0.3517	1					
FDI	-0.3154	-0.1251	-0.1140	-0.1751	1				
GNE	0.0345	0.4571	-0.0418	0.1252	0.0540	1			
INF	0.1033	0.0207	0.2087	0.2755	-0.0685	0.0540	1		
GFCF	0.4205	-0.003	0.0032	0.0131	-0.1224	-0.1330	0.1007	1	
VA	0.4568	-0.0321	0.0267	0.0087	-0.1324	-0.0048	-0.0014	0.0638	1

المصدر: من إعداد الطالبين بالإعتماد على مخرجات برنامج Stata 17

نلاحظ من خلال **الجدول رقم (02)** أن:

معدل الناتج الإجمالي المحلي للفرد GDP يرتبط إيجابيا مع كل من مؤشر صادرات المواد الغذائية EXP و مؤشر واردات المواد الخام الزراعية IMP و مؤشر العاملون في الزراعة L و مؤشر إجمالي الإنفاق الوطني GNE و مؤشر التضخم INF و مؤشر إجمالي تكوين رأس المال الثابت GFCF و مؤشر القيمة المضافة في قطاع الزراعة VA و هذا الارتباط ضعيف ، حيث تقدر معاملات الارتباط المتحصل عليها بين المتغير التابع GDP و هذه المتغيرات التفسيرية ب 0.0034 ، 0.2301 ، 0.1823 ، 0.0345 ، 0.1033 ، 0.4205 ، 0.4568 على الترتيب.

بينما هناك ارتباط عكسي بين مؤشر الإستثمار الأجنبي المباشر FDI والناتج الإجمالي المحلي للفرد.

المطلب الثالث: نماذج البانل

الفرع الأول: نموذج الإنحدار التجميعي Pool Regression Model

هو نموذج مبني على فكرة رفض عدم التجانس وإهمال المقاطع والزمن أي عدم إعتبار وجود تغير وحدوي بين المقاطع.

الجدول رقم 03: نموذج الإنحدار التجميعي PRM

المتغيرات	المتغير التابع: معدل الناتج الإجمالي المحلي (GDP)			
المتغيرات المستقلة	معاملات المتغيرات المستقلة	معنوية المعاملات		القرار
		قيمة t	قيمة المعنوية	
EXP	-0.282504	-2.08	0.039	معنوي
IMP	0.3747627	2.70	0.008	معنوي
L	0.326343	2.23	0.027	معنوي
FDI	-0.4220336	-4.04	0.000	معنوي
GNE	0.0288652	2.74	0.007	معنوي
INF	-0.0226641	-0.48	0.633	غير معنوي

GFCF	0.1130382	8.01	0.000	معنوي
VA	0.1126951	8.23	0.000	معنوي
C	-3.524798	-3.17	0.002	معنوي
معامل التحديد	0.4705			النموذج معنوي
معامل التحديد المصحح	0.4524			
قيمة F	25.99			
القيمة المعنوية	0.0000			

المصدر: من إعداد الطالبين بالإعتماد على مخرجات برنامج Stata 17

من خلال الجدول رقم 03 نلاحظ أن النموذج معنوي و بالتالي مقبول إحصائيا حيث وجدنا أن قيمة فيشر تساوي 25.99 وذات دلالة معنوية 0.0000 و معامل تحديد بلغ 0.4705 ، أما بالنسبة لمعلمات النموذج فوجدنا سبعة متغيرات ذات معنوية إحصائية عند مستوى 0.05 تمثلت في : صادرات المواد الغذائية معاملها 0.282504- بمعنوية 0.039 ، وواردات المواد الخام الزراعية معاملها 0.3747627 بمعنوية 0.008 ، و العاملون في الزراعة معامله 0.326343 بمعنوية 0.027 ، والاستثمار الأجنبي المباشر معامله 0.4220336- بمعنوية 0.000 ، و إجمالي الإنفاق الوطني معامله 0.0226641 بمعنوية 0.007 ، و إجمالي تكوين رأس المال الثابت معامله 0.1130382 بمعنوية 0.000 ، و القيمة المضافة في قطاع الزراعة معامله 0.1126951 بمعنوية 0.000 .

الفرع الثاني: نموذج التأثيرات الثابتة Fixed Effects Model

هو نموذج يرتكز على إعتبار وجود عدم التجانس بين المقاطع والوحدات.

الجدول رقم 04: نموذج التأثيرات الثابتة FEM

المتغيرات	المتغير التابع: معدل الناتج الإجمالي المحلي (GDP)			
المتغيرات المستقلة	معاملات المتغيرات المستقلة	معنوية المعاملات		القرار
		قيمة t	قيمة المعنوية	
EXP	-0.0061622	-0.32	0.749	غير معنوي
IMP	-0.5341508	-1.76	0.080	غير معنوي
L	0.1936349	2.66	0.008	معنوي
FDI	-0.3996453	-3.64	0.000	معنوي
GNE	0.0009379	0.04	0.971	غير معنوي
INF	-0.0417679	-0.72	0.470	غير معنوي
GFCF	0.1140148	8.22	0.000	معنوي
VA	0.1166794	8.68	0.000	معنوي
C	-2.546663	-0.82	0.416	غير معنوي
معامل التحديد	0.4694			النموذج معنوي
قيمة F	24.55			
القيمة المعنوية	0.0000			

المصدر: من إعداد الطالبين بالإعتماد على مخرجات برنامج Stata 17

من خلال الجدول رقم 04 نلاحظ أن النموذج معنوي و بالتالي مقبول إحصائيا حيث وجدنا أن قيمة فيشر تساوي 24.55 وذات دلالة معنوية 0.0000 و معامل تحديد بلغ 0.4694 ، أما بالنسبة لمعلمات النموذج فوجدنا خمس متغيرات ذات معنوية إحصائية عند مستوى 0.05 تمثلت في : وواردات المواد الخام الزراعية معاملها 0.5341508- بمعنوية 0.080 ، و العاملون في الزراعة معامله 0.1936349 بمعنوية 0.008 ، والاستثمار الأجنبي المباشر معامله 0.3996453- بمعنوية 0.000 ، و إجمالي تكوين رأس المال الثابت معامله 0.1140148 بمعنوية 0.000 ، و القيمة المضافة في قطاع الزراعة معاملها 0.1166794 بمعنوية 0.000.

الفرع الثالث: نموذج التأثيرات العشوائية Random Effect Model

هو نموذج أيضا يفرض وجود عدم تجانس بين المقاطع والوحدات

الجدول رقم 05: نموذج التأثيرات العشوائية REM

المتغيرات	المتغير التابع: معدل الناتج الإجمالي المحلي (GDP)			
المتغيرات المستقلة	معاملات المتغيرات المستقلة	معنوية المعاملات		القرار
		قيمة z	قيمة المعنوية	
EXP	-0.0269135	-1.89	0.058	غير معنوي
IMP	0.3252144	2.12	0.034	معنوي
L	0.0345059	2.10	0.036	معنوي
FDI	-0.4150136	-3.95	0.000	معنوي
GNE	0.0264264	2.25	0.025	معنوي
INF	-0.0207662	-0.42	0.675	غير معنوي
GFCF	0.1139928	8.14	0.000	معنوي
VA	0.1135676	8.36	0.000	معنوي
C	-3.283565	-2.64	0.008	معنوي
معامل التحديد	0.4460			النموذج معنوي
قيمة Wald	202.22			
القيمة المعنوية	0.0000			

المصدر: من إعداد الطالبين بالإعتماد على مخرجات برنامج Stata 17

من خلال الجدول رقم 05 نلاحظ أن النموذج معنوي و بالتالي مقبول إحصائيا حيث وجدنا أن قيمة Wald تساوي 202.22 وذات دلالة معنوية 0.0000 و معامل تحديد بلغ 0.4460 ، أما بالنسبة لمعلمات النموذج فوجدنا سبعة متغيرات ذات معنوية إحصائية عند مستوى 0.05 تمثلت في : صادرات المواد الغذائية معاملها 0.0269135- بمعنوية 0.058 ، وواردات المواد الخام الزراعية معاملها 0.3252144 بمعنوية 0.034، و العاملون في الزراعة معامله 0.0345059 بمعنوية 0.036 ، والاستثمار الأجنبي المباشر معامله 0.4150136 بمعنوية 0.000 ، وإجمالي الإنفاق الوطني معامله 0.0264264

بمعنوية 0.025 ، و إجمالي تكوين رأس المال الثابت معامله 0.1139928 بمعنوية 0.000 ، و القيمة المضافة في قطاع الزراعة معاملها 0.1135676 بمعنوية 0.000 .

الفرع الرابع: أساليب اختيار النموذج المناسب للدراسة

أول ما يجب القيام به عند إستخدام نماذج البانل هو التحقق من خاصية التجانس أو عدم التجانس للنموذج المدروس، ولتحديد النموذج المناسب للبيانات الطويلة سوف نقوم بعرض ثلاث أساليب:

أ. إختبار التجميعية (Poolability test) بين FEMوPRM:

الجدول رقم 06: نتائج إختبار فيشر

نوع الاختبار	قيمة الاختبار	معنوية الاختبار (P-value)
إختبار Fisher	24.55	0.000

المصدر: من إعداد الطالبين بالإعتماد على مخرجات برنامج Stata 17

يستخدم هذا الاختبار للمقارنة بين نموذج الإنحدار التجميعي ونموذج التأثيرات الثابتة وبمقارنة قيمة المعنوية مع 0.05 نجد أن نموذج التأثيرات الثابتة هو الملائم للدراسة.

ب. إختبار التجميعية (Poolability test) بين REMوPRM:

الجدول رقم 07: نتائج إختبار مضاعف لاغرانج LM

نوع الاختبار	قيمة الاختبار	معنوية الاختبار (P-value)
إختبار LM Breusch-Pagan	0.19	0.3307

المصدر: من إعداد الطالبين بالإعتماد على مخرجات برنامج Stata 17

يستخدم هذا الاختبار للمقارنة بين نموذج الإنحدار التجميعي ونموذج التأثيرات العشوائية وبمقارنة قيمة المعنوية مع 0.05 نجد أن نموذج الإنحدار التجميعي هو الملائم للدراسة.

ت. إختبار التجميعية (Poolability test) بين REM و FRM :

الجدول رقم 08: نتائج إختبار Hausman

نوع الاختبار	قيمة الاختبار	معنوية الاختبار (P-value)
إختبار Hausman	10.25	0.2480

المصدر: من إعداد الطالبين بالإعتماد على مخرجات برنامج Stata 17

يستخدم هذا الإختبار للمقارنة بين نموذج التأثيرات الثابتة ونموذج التأثيرات العشوائية وبمقارنة قيمة المعنوية مع 0.05 نجد أن نموذج التأثيرات العشوائية هو الملائم للدراسة.

الفرع الخامس: الاختبارات التشخيصية

- **إختبار معامل تضخم التباين VIF :** (دراسة مشكل تعدد العلاقة الخطية)

الجدول رقم 09: نتائج إختبار VIF

المتغيرات	معامل تضخم التباين VIF	1/VIF
EXP	1.93	0.517899
L	1.83	0.546120
GNE	1.35	0.739885
IMP	1.29	0.777167
INF	1.14	0.879269
FDI	1.09	0.921537
GFCF	1.05	0.950888
VA	1.02	0.975834
متوسط VIF	1.34	

المصدر: من إعداد الطالبين بالإعتماد على مخرجات برنامج Stata 17

من خلال الجدول السابق نلاحظ أن كل قيم VIF أقل من 5 ومنه لا يوجد تعددية خطية في البيانات.

- **إختبار الارتباط الذاتي Wooldridge test:** (دراسة مشكل الارتباط الذاتي لبواقي النموذج)

الجدول رقم 10: نتائج إختبار Wooldridge

نوع الإختبار	قيمة الإختبار	معنوية الإختبار (P-value)
إختبار Wooldridge	8.771	0.0119

المصدر: من إعداد الطالبين بالإعتماد على مخرجات برنامج Stata 17

من خلال الجدول السابق نلاحظ أن الإختبار معنوي، ومنه نستنتج أن النموذج يعاني من مشكلة الارتباط الذاتي.

- **إختبار Likelihood-ratio :** (دراسة مشكل عدم تجانس التباين)

الجدول رقم 11: نتائج إختبار Likelihood-ratio

- نوع الإختبار	قيمة الإختبار	معنوية الإختبار (P-value)
إختبار Likelihood-ratio	466.09	0.0000

المصدر: من إعداد الطالبين بالإعتماد على مخرجات برنامج Stata 17

من قيمة المعنوية للاختبار نلاحظ أن الإختبار معنوي وبالتالي وجود مشكلة عدم ثبات التباين في البيانات محل الدراسة.

الفرع السادس: تقدير نموذج الدراسة

من خلال الاختبارات السابقة والنتائج المتحصل عليها وجدنا بأن أفضل نموذج هو نموذج التأثيرات العشوائية إلا أنه يعاني من مشكلتين الأولى تتمثل في عدم ثبات التباين والثانية مشكلة الارتباط الذاتي، وعليه سنستخدم طريقة Robust والتي تساعد في تصحيح النموذج والذي جاءت صيغته كالتالي:

الجدول رقم 12: نموذج التأثيرات العشوائية بطريقة Robust

المتغيرات	المتغير التابع: معدل الناتج الإجمالي المحلي (GDP)			
المتغيرات المستقلة	معاملات المتغيرات المستقلة	معنوية المعاملات		القرار
		قيمة z	قيمة المعنوية	
EXP	-0.0269135	-1.87	0.061	غير معنوي
IMP	0.3252144	1.47	0.143	غير معنوي
L	0.0345059	2.49	0.013	معنوي
FDI	-0.4150136	-1.25	0.212	غير معنوي
GNE	0.0264264	1.78	0.075	غير معنوي
INF	-0.0207662	-0.40	0.686	غير معنوي
GFCF	0.1139928	4.90	0.000	معنوي
VA	0.1135676	6.82	0.000	معنوي
C	-3.283565	-2.34	0.019	معنوي
معامل التحديد	0.4460			النموذج
قيمة Wald	891.04			معنوي
القيمة المعنوية	0.0000			

المصدر: من إعداد الطالبين بالإعتماد على مخرجات برنامج Stata 17

- معادلة النموذج الممثل للاثار العشوائية قبل التصحيح:

$$GDP_{it} = -3.283565 + 0{,}3252144\ IMP_{it} + 0{,}0345059\ L_{it} - 0{,}4150136 FDI_{it} + 0{,}0264264\ GNE_{it} + 0{,}1139928\ GFCF_{it} + 0{,}1135676\ VA_{it} + U_{it}$$

- معادلة النموذج الممثل للاثار العشوائية بعد التصحيح:

$$GDP_{it} = -3.283565 + 0.0345059 L_{it} + 0.1139928 GFCF_{it} + 0.1135676 VA_{it} + U_{it}$$

المطلب الرابع: نتائج الدراسة

من خلال الدراسة القياسية لدراسة أثر التنمية الفلاحية على النمو الاقتصادي في الدول العربية حاولنا تقدير نموذج قياسي باستخدام نماذج البانل.

ومن خلال نتائج الاختبارات الإحصائية وكذلك نتائج الاختبارات الكمية المطبقة على متغيرات الدراسة توصلنا إلى النتائج التالية:

النتائج قبل تصحيح النموذج:

- وجود أثر إيجابي لواردات المواد الخام الزراعية على النمو الإقتصادي، أي كلما زادت واردات المواد الخام الزراعية فإنها تساعد في زيادة الإنتاج الزراعي ومنه الزيادة في القيمة المضافة الزراعية وبذلك الزيادة في الإقتصاد.
- نجد أن اليد العاملة الزراعية والذي تعتبر كمؤشر للإنتاج الزراعي لها تأثير إيجابي أي أن العلاقة طردية بين المتغير التابع والمتغير المستقل وهذا ما يتماشى مع النظرية الإقتصادي والتي تقول أن كل ما يزيد عدد العمال في قطاع معين ترتفع إنتاجية العامل وبالتالي زيادة الإنتاج.

- وجود أثر سلبي للإستثمار الأجنبي المباشر على النمو الإقتصادي أي بينهما علاقة عكسية.
- وجود أثر إيجابي لإجمالي الإنفاق الوطني على النمو الإقتصادي وفقا لعلاقة طردية، فإن تطور الإنفاق الوطني يؤدي حتما إلى تطور النمو الإقتصادي.
- كلما كان إجمالي تكوين رأس المال الثابت مرتفع يكون أثر إيجابي على النمو الإقتصادي وكلما زاد إجمالي تكوين رأس المال الثابت زاد معدل الناتج المحلي الإجمالي وهو متغير معنوي.
- وجود أثر إيجابي للقيمة المضافة في قطاع الزراعة على النمو الإقتصادي أي علاقة طردية بينهما أي كلما تزيد القيمة المضافة في قطاع الزراعة فإن GDP يرتفع وهذا ما يتوافق مع التحليل النظري وجل الدراسات السابقة التي أثبتت أن هناك علاقة وطيدة بين الإنتاجية الزراعية والنمو الزراعي والنمو الإقتصادي.
- بينت النتائج أيضا أن كل من معامل صادرات المواد الغذائية ومعامل التضخم لا يؤثران على النمو الإقتصادي.

النتائج بعد تصحيح النموذج:

- نجد أن اليد العاملة الزراعية والذي تعتبر كمؤشر للإنتاج الزراعي لها تأثير إيجابي أي أن العلاقة طردية بين المتغير التابع والمتغير المستقل وهذا ما يتماشى مع النظرية الإقتصادي والتي تقول إن كل ما يزيد عدد العمال في قطاع معية ترتفع إنتاجية العامل وبالتالي زيادة الإنتاج.
- كلما كان إجمالي تكوين رأس المال الثابت مرتفع يكون أثر إيجابي على النمو الإقتصادي وكلما زاد إجمالي تكوين رأس المال الثابت زاد معدل الناتج المحلي الإجمالي وهو متغير معنوي.
- وجود أثر إيجابي للقيمة المضافة في قطاع الزراعة على النمو الإقتصادي أي علاقة طردية بينهما أي كلما تزيد القيمة المضافة في قطاع الزراعة فإن GDP يرتفع وهذا ما يتوافق مع التحليل النظري وجل الدراسات السابقة التي أثبتت أن هناك علاقة وطيدة بين الإنتاجية الزراعية والنمو الإقتصادي.

خلاصة الفصل:

في هذا الفصل تم القيام بدراسة تجريبية لتأكيد ما تناولناه في الجانب النظري التي بينت هذه الدراسة أن للتنمية الفلاحية أثر على النمو الاقتصادي، وذلك من خلال للنتائج المتحصل عليها و التي كانت تصب في نفس سياق الدراسات السابقة إلى حد ما، حيث وجدنا النموذج مقبول وذات دلالة إحصائية مما يوحي بوجود أثر إيجابي على النمو الاقتصادي.

الخاتمة العامة

الخاتمة العامة:

تطرقنا في هذه الدراسة إلى قياس أثر التنمية الفلاحية على النمو الاقتصادي حيث في الجانب النظري وجدنا أن للتنمية الفلاحية تأثير على النمو الاقتصادي وذلك لأن لها دور أساسي في توفير الإنتاج الغذائي وزيادة الدخل الوطني وزيادة نصيب الفرد من الناتج الفلاحي بصفة مستمرة وتحقيق الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي والذي يتحقق من خلال إستخدام مقومات التنمية الفلاحية المتمثلة في الموارد الطبيعية والبشرية، وتراكم رؤوس الأموال والتكنولوجيا، مما ينتج عنه الحصول على أقصى ناتج زراعي بأدنى تكلفة حدية له.

أما في الجانب التطبيقي حاولنا إثبات ما سبق ذكره وبالاستعانة بمتغيرات التنمية الفلاحية والنمو الإقتصادي على مجموعة من الدول العربية (13دولة) خلال الفترة (1990-2020) بالإعتماد على قاعدة بيانات البنك الدولي من أجل الإجابة على الإشكالية المطروحة، إذ جاءت النتائج موافقة للدراسة وحققت الفرضية محل الدراسة، وفيما يلي سنستعرض أهم نتائج البحث:

النتائج قبل تصحيح النموذج:

- وجود أثر إيجابي لواردات المواد الخام الزراعية على النمو الإقتصادي، أي كلما زادت واردات المواد الخام الزراعية فإنها تساعد في زيادة الإنتاج الزراعي ومنه الزيادة في القيمة المضافة الزراعية وبذلك الزيادة في الإقتصاد.
- نجد أن اليد العاملة الزراعية والذي تعتبر كمؤشر للإنتاج الزراعي لها تأثير إيجابي أي أن العلاقة طردية بين المتغير التابع والمتغير المستقل وهذا ما يتماشى مع النظرية الإقتصادي والتي تقول إن كل ما يزيد عدد العمال في قطاع معين ترتفع إنتاجية العامل وبالتالي زيادة الإنتاج.
- وجود أثر سلبي للإستثمار الأجنبي المباشر على النمو الإقتصادي أي بينهما علاقة عكسية.

- وجود أثر إيجابي لإجمالي الإنفاق الوطني على النمو الإقتصادي وفقا لعلاقة طردية، فإن تطور الإنفاق الوطني يؤدي حتما إلى تطور النمو الإقتصادي.
- كلما كان إجمالي تكوين رأس المال الثابت مرتفع يكون أثر إيجابي على النمو الإقتصادي وكلما زاد إجمالي تكوين رأس المال الثابت زاد معدل الناتج المحلي الإجمالي وهو متغير معنوي.
- وجود أثر إيجابي للقيمة المضافة في قطاع الزراعة على النمو الإقتصادي أي علاقة طردية بينهما أي كلما تزيد القيمة المضافة في قطاع الزراعة فإن GDP يرتفع وهذا ما يتوافق مع التحليل النظري وجل الدراسات السابقة التي أثبتت أن هناك علاقة وطيدة بين الإنتاجية الزراعية والنمو الزراعي والنمو الإقتصادي.
- بينت النتائج أيضا أن كل من معامل صادرات المواد الغذائية ومعامل التضخم لا يؤثران على النمو الإقتصادي.

النتائج بعد تصحيح النموذج:

- نجد أن اليد العاملة الزراعية والذي تعتبر كمؤشر للإنتاج الزراعي لها تأثير إيجابي أي أن العلاقة طردية بين المتغير التابع والمتغير المستقل وهذا ما يتماشى مع النظرية الإقتصادي والتي تقول إن كل ما يزيد عدد العمال في قطاع معية ترتفع إنتاجية العامل وبالتالي زيادة الإنتاج.
- كلما كان إجمالي تكوين رأس المال الثابت مرتفع يكون أثر إيجابي على النمو الإقتصادي وكلما زاد إجمالي تكوين رأس المال الثابت زاد معدل الناتج المحلي الإجمالي وهو متغير معنوي.
- وجود أثر إيجابي للقيمة المضافة في قطاع الزراعة على النمو الإقتصادي أي علاقة طردية بينهما أي كلما تزيد القيمة المضافة في قطاع الزراعة فإن GDP يرتفع وهذا ما يتوافق مع التحليل النظري وجل الدراسات السابقة التي أثبتت أن هناك علاقة وطيدة بين الإنتاجية الزراعية والنمو الإقتصادي.

قائمة المراجع والمصادر

قائمة المراجع

1. ابراهيم العيسوي، التنمية في عالم متغير، دراسة في مفهوم التنمية ومؤشراتها، دار الشروق القاهرة، مصر، الطبعة الثانية، 2001، ص17، 18 .
2. أحمد عارف العساف ومحمود حسين الوادي، التخطيط والتنمية الاقتصادية، الطبعة الأولى، دار المسيرة للنشر، سنة 2011، عمان، ص 125-126 .
3. إسماعيل محمد بن قانة، اقتصاد التنمية (نظريات- نماذج - استراتيجيات)، الطبعة الأولى، دار أسامة للنشر والتوزيع، عمان، 2012، ص 1 .
4. اعموري كلثوم، بوشنة نادية، برنامج التجديد الفلاحي والريفي وأثره على التنمية الفلاحية، دراسة حالة وكالة بنك الفلاحة بأدرار 2009-2015, جامعة أدرار,2016 , ص29 .
5. إنعام قرشي، " الصناعات الغذائية بدولة الإمارات بين الواقع وتحقيق الأمن الغذائي"، مجلة آفاق اقتصادية، مجلد 28، عدد 109, 2007, ص17 .
6. باشي أحمد، القطاع الفلاحي بين واقع ومتطلبات الإصلاح، مجلة الباحث، العدد02، 2003, ص112 .
7. بلغالي محمد، سياسة إدارة الموارد المائية في الجزائر، تشخيص الواقع وآفاق التطوير، الندوة الدولية الرابعة حول الموارد المائية في حوض البحر الأبيض المتوسط، الجزائر , 2008, ص76 .
8. بنابي فتيحة، "السياسة النقدية والنمو الاقتصادي"، رسالة ماجستير، غير منشورة، في علوم الاقتصادية، جامعة أحمد بوقرة، بومرداس، 2008-2009, ص05 .
9. بوثلجة عائشة ومحمد راتول، " أهمية الاستثمار الزراعي في الدول العربية في يل أزمة الغذاء العالمية"، الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والانسانية، قسم العلوم الاقتصادية والقانونية، العدد 15، جانفي 2016، الجزائر، ص: 103 .

10. توفيق عباس المسعودي، دراسة من معدلات النمو لصالح فقراء العراق، دراسة تطبيقية، مجلة العلوم الاقتصادية، العدد 26 المجلد 7، 2010، ص28 .

11. جبارة مراد ولياس يحياوي، حدود فعالية السياسات الزراعية في رفع الإنتاج الزراعي وتحقيق الأمن الغذائي، الملتقى العلمي الدولي الثالث حول "القطاع الفلاحي ومتطلبات تحقيق الأمن الغذائي بالدول العربية" 28 أكتوبر 2014, جامعة المدية، الجزائر، ص04 .

12. جواد سعد العارف، التخطيط والتنمية الزراعية، دار الراية، 2010، الأردن، عمان، ص 99، 1

13. جورج نايهانز، تاريخ النظرية الاقتصادية إسهامات النظرية الكلاسيكية 1720 - 1980، ترجمة صقر أحمد، المكتبة الأكاديمية، مصر، 1997 .

14. جيمس جواتني، ريجار داستروب: الاقتصاد الكلي –الاختبار العام والخاص، ترجمة عبد الفتاح عبد الرحمن، عبد العظيم محمد، دار المريخ للنشر، الرياض، المملكة العربية السعودية, 1999, ص 581 .

15. حركاتي فاتح، "اسهامات الزراعة في التنمية الاقتصادية في الجزائر"، المجلة العلمية للبحوث والدراسات التجارية، المجلد 28 - العدد الرابع- الجزء الأول، كلية التجارة وإدارة الأعمال، 2014، ص: 341 .

16. حمدي سالم، التحرير النهائي حول الأمن الغذائي، مشروع المساعدة في التحرير المؤسسي والسياسات الزراعية، دمشق، سوريا 2000، ص7 .

17. خالد تحسين علي، أزمة الغذاء والعمل الاقتصادي العربي المشترك، ضمن (التكامل الاقتصادي العربي: الواقع والآفاق)، سلسلة كتب المستقبل العربي، رقم 12، مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الأولى، بيروت، 1998.

18. رانية ثابت الدروبي، " واقع الأمن الغذائي العربي وتغيراته المحتملة في ضوء المتغيرات الاقتصادية الدولية"، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية، المجلد 24 العدد الأول، 2008، ص 300 .

19. رحمة، منى، السياسات الزراعية في البلدان العربية (الطبعة الأولى)، سلسلة أطروحات الدكتوراه، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت, 2000, ص36 .

20. رشيد مراد، محاولة تقييم التنمية الفلاحية ببلدية الرويبة 1980-1997, مذكرة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماجيستير في العلوم الاقتصادية تخصص اقتصاد كمي، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير جامعة الجزائر 1999, ص36.

21. رشيد مراد، محاولة تقييم التنمية الفلاحية ببلدية الرويبة 1980-1997, مذكرة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماجيستير في العلوم الاقتصادية تخصص اقتصاد كمي، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير جامعة الجزائر 1999, ص36.

22. روبرت سولو. نظرية النمو، ترجمة ليلى عبود، مراجعة محمد دويدار، الطبعة الثانية، المنظمة العربية للترجمة، بيروت، 2003، ص 67 .

23. روبرت يارو ترجمة نادر ادريس، محددات النمو الاقتصادي، دراسة تجريبية عبر البلدان، دار الكتاب الحديث للنشر والتوزيع، عمان الأردن، 2009، ص 24 .

24. ريم قصوري، الأمن الغذائي والتنمية المستدامة حالة الجزائر مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، تخصص اقتصاد التنمية، جامعة باجي مختار، عنابة، الجزائر، 2011 - 2012، ص 102 .

25. زكريا يحي الجمال، إختبار النموذج في بيانات النماذج الطولية الثابتة والعشوائية، المجلة العراقية للعلوم الإحصائية، العدد 22، ص272.

26. زلاطو نعيمة، حداشي حكيم، المقومات التنموية للقطاع الفلاحي الجزائري، للوصول إلى التنمية الاقتصادية، مجلة الاقتصاد الدولي والعولمة، المجلد 22, العدد 03, 2019, ص 34, 53 .

27. سالم النجمي، محمد القريشي، مقدمة في اقتصاد التنمية، دار الكتاب للطباعة والنشر، جامعة الموصل، العراق 1998.

28. سعيدة بدريان وآخرون، القروض المصرفية ودورها في التنمية الفلاحية دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية – وكالة المنيعة، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ليسانس في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود ومالية وبنوك، جامعة ورقلة، الجزائر، 2012 – 2013، ص 11 ،12 .

29. سليمان دحو، التسويق الدولي للمنتوج الزراعي كأداة لتنمية الصادرات خارج المحروقات، دراسة واقع تسويق التمور في الجزائر، أطروحة دكتوراه، جامعة بسكرة 2016, ص228 .

30. صواليلي صدر الدين، النمو والتجارة الدولية في الدول النامية، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر, 2006-2005, ص 05 .

31. طاوش قندوسي، تأثير النفقات العمومية على النمو الاقتصادي، اطروحة لنيل شهادة دكتوراة، تلمسان، جامعة ابي بكر بلقايد، 2013، ص120، 122 .

32. عبد الوهاب مطر الداهري، اقتصاديات الإصلاح الزراعي، مطبوعات جامع بغداد، العراق، دون سنة نشر، ص 61 .

33. عبلة عبد الحميد بخاري، التنمية والتخطيط الاقتصادي: نظريات النمو والتنمية الاقتصادية، الجزء الثالث، ص: 34،35 .

34. العزة بنة محمد محمود، تقييم دور المرأة في التنمية المحلية، مذكرة تدخل ضمن متطلبات نيل دبلوم الدراسات العليا المعمقة، كلية الآداب والعلوم الإنسانية, 2005 ص، 33،34 /، جامعة المولي إسماعيل، المغرب.

35. عطية عبد الواحد وآخرون؛ دور السياسة المالية في تحققت التنمية الاقتصادية. التوزيع العادل للدخول الطبعة الأولى دار النهضة العربية القاهرة 1993 ص 218 .

36. علي جدوع الشرفاوي، مبادئ الاقتصاد الزراعي، إصدارات المطبعة الوطنية، الأردن، 2003، ص 304.

37. عماد الدين احمد المصبح. محددات النمو الاقتصادي في سوريا، اطروحة دكتوراة في فلسفة العلوم الاقتصادية، كلية الاقتصاد، جامعة دمشق، 2001، ص 98- 102 .

38. عمار عبود وآخرون، ورشة التنمية المستدامة في لبنان. بيروت: شبكة المنظمات العربية غير الحكومية 19 20 ماي 2003.

39. عماري الزهير، عامر أسامة، دور التامين الزراعي في تحقيق التنمية الفلاحية دراسة حالة الجزائر خلال الفترة 2000/ 2012, مداخلة ضمن فعاليات الملتقى الدولي حول استدامة الأمن الغذائي في الوطن العربي، جامعة سطيف. 2014 ص7 .

40. عياش خديجة، سياسة التنمية الفلاحية في الجزائر: دراسة حالة المخطط الوطني للتنمية الفلاحية 2000-2007, رسالة ماجيستر، كلية العلوم السياسة والإعلام، جامعو الجزائر, 2011, ص24 .

41. غردي محمد، القطاع الزراعي الجزائري وإشكالية الدعم والاستثمار في ظل الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة، رسالة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير جامعة الجزائر 3, ص 10 .

42. فوزي عبد العزيز الشاذلي وآخرون، "التركيب المحصولي المصري في ظل المخاطر والمتغيرات المحلية والدولية، "مؤتمر نحو وضع سياسات جديدة للنهوض بالقطاع الزراعي في مصر"، مركز البحوث والدراسات الاقتصادية والمالية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، 2 أكتوبر 2009، مصر، ص02 .

43. محمد براق وحمزة غربي، نمو المؤسسات والاقتصاديات بين تحقيق الأداء المالي وتحديات الأداء البيئي، مجمع مداخلات الملتقى الدولي الثاني حول الأداء المتميز للمنظمات والحكومات، المنعقد بجامعة ورقلة يومي 22 و23 سنة 2011، الطبعة الثانية، ص 465 .

44. محمود ياسين، "الاقتصاد الزراعي – إدارة المزارع – التسويق "، مديرية الكتب الجامعية، دمشق، 1977، ص: 147-149 .

45. مختار عبد العزيز، " التخطيط لتنمية المجتمع"، دار حموقة للتوزيع، الطبعة الأولى، بدون سنة نشر، القاهرة، ص: 07 .

46. مخرجات بيانات البنك الدولي، القيمة المضافة في قطاع الزراعة، الزراعة والتنمية الريفية،2021.

47. مخرجات بيانات البنك الدولي، إجمالي الانفاق الوطني، الاقتصاد والنمو،2021.

48. مخرجات بيانات البنك الدولي، إجمالي تكوين رأس المال الثابت، الاقتصاد والنمو،2021.

49. مخرجات بيانات البنك الدولي، الاستثمار الأجنبي المباشر، الاقتصاد والنمو،2021.

50. مخرجات بيانات البنك الدولي، التضخم، الاقتصاد والنمو،2021.

51. مخرجات بيانات البنك الدولي، العاملون في الزراعة، الزراعة والتنمية الريفية، 2021.

52. مخرجات بيانات البنك الدولي، النمو في نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي، الاقتصاد والنمو،2021 .

53. مخرجات بيانات البنك الدولي، صادرات المواد الغذائية، التجارة، 2021.

54. مخرجات بيانات البنك الدولي، واردات المواد الخام الزراعية، الزراعة والتنمية الريفية، 2021.

55. مدحت القريشي، اقتصاديات العمل، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، 2007، ص 24 .

56. مطانيوس حبيب، شومبيتر (جوزيف)، الموسوعة العربية، المجلد الحادي عشر-http://www.arab ency.com.

57. مليك محمودي، يوسف بركان، محددات النمو الاقتصادي في الجزائر دراسة قياسية تحليلية للفترة 1990 – 2014, مجلة الدراسات المالية والمحاسبية، المجلد 07، العدد 07، جامعة الواد، الجزائر، 2016 .

58. منصور حمدي أبو على، الجغرافيا الزراعية، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان الأردن، 2004، ص 3 .

59. المنظمة العربية للتنمية الزراعية، تقرير أوضاع الأمن الغذائي العربي, 2004, ص19 .

60. النجفي، سالم توفيق، وشريف، عبد الرزاق الحميد. السياسة الاقتصادية الزراعية، الموصل: مديرية دار الكتب للطباعة والنشر, 1990, ص 35 .

61. نظال كامل، الأسس النظرية في التنمية الزراعية العرقية، مطبعة الحوادث بغداد العراق، دون سنة نشر، ص، 55،57 .

62. نمري خلف بن سليمان، شركات الاستثمار في الاقتصاد الإسلامي، مؤسسة الشباب، جامعة الإسكندرية مصر، 2000، ص 100

63. هوشيار معروف، تحليل الاقتصاد الكلي، الطبعة الأولى، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2005، ص 347 .

64. وزارة الزراعة والإصلاح الزراعي، " سوريا بالمراتب الأولى زراعيا"، مجلة الزراعة، العدد 48، سوريا، 2012، ص, 8 .

65. وزارة الفلاحة، " المخطط الوطني للتنمية الفلاحية"، "نظام الدعم عن طريق الصندوق للضبط والتنمية الفلاحية"، ص ص: 71-72 .

66. ياسمينة زرنوح، إشكالية التنمية المستدامة في الجزائر، رسالة مقدمة لنيل شهادة ماجيستير، تخصص التخطيط، جامعة الجزائر، 2005 - 2006، ص .34 .

67. ياسمينة زرنوح، إشكالية التنمية المستدامة في الجزائر، رسالة مقدمة لنيل شهادة ماجيستير، تخصص التخطيط، جامعة الجزائر، 2005 - 2006، ص .34 .

مراجع باللغة الأجنبية:

1. James Gerber, International Economics, Sixth edition, Pearson Education, USA, 2014, P11

2. Neva Goodwin and al, Principles of Economics in Context, First published, Routledge, USA, 2014, p 719.

3. Olivier Blanchard and David R. Johnson, MACROECONOMICS, Sixth edition, Pearson Education, USA, 2013, pp 259-260.

4. Olivier Blanchard and David R. Johnson, MACROECONOMICS, Sixth edition, Pearson Education, USA, 2013, pp 259-260.

5. Frees, A, Kim, "Longitudinal and Panel Data", University of Wisconsin, Madison, 2007, p.02.

قائمة الملاحق

```
. summarize GDP EXP IMP L FDI GNE INF GFCF VA

    Variable |        Obs        Mean    Std. dev.       Min        Max
-------------+---------------------------------------------------------
         GDP |        398    1.039557    4.792939    -21.116   43.37741
         EXP |        330    17.41534    20.97578   .1486064   97.48495
         IMP |        331    1.555834     1.27265   .0077447     7.0515
           L |        377    22.36034    17.16834         .94      59.32
         FDI |        363    .5986122    1.732562   -10.5004   10.27662
-------------+---------------------------------------------------------
         GNE |        395    107.6509    18.94303    65.7651   167.0399
         INF |        348    8.133148    18.33921  -4.294873   150.3227
        GFCF |        363    5.258665    27.46734  -79.97136   429.0563
          VA |        360    3.575603    11.61598  -41.00809   85.72541


.
. import excel "C:\Users\Sidahmed DS\Desktop\جدول المتغيرات\المذكرة.xlsx", sheet("Sheet1")
firstrow clear
(11 vars, 403 obs)


. egen ind = group(country)


.
. corr GDP EXP IMP L FDI GNE INF GFCF VA
(obs=243)


             |      GDP      EXP      IMP        L      FDI      GNE      INF     GFCF
VA
-------------+------------------------------------------------------------------------
----
         GDP |   1.0000
         EXP |   0.0034   1.0000
         IMP |   0.2301  -0.0797   1.0000
           L |   0.1823   0.4971   0.3517   1.0000
         FDI |  -0.3154  -0.1251  -0.1140  -0.1751   1.0000
         GNE |   0.0345   0.4571  -0.0418   0.1252   0.0540   1.0000
```

```
         INF |   0.1033   0.0207   0.2087   0.2755  -0.0685   0.0527   1.0000
        GFCF |   0.4205  -0.0003   0.0032   0.0131  -0.1224  -0.1330   0.1007   1.0000
          VA |   0.4568  -0.0321   0.0267   0.0087  -0.1324  -0.0048  -0.0014   0.0638
1.0000


.
. reg GDP EXP IMP L FDI GNE INF GFCF VA

      Source |       SS           df       MS      Number of obs   =       243
-------------+----------------------------------   F(8, 234)       =     25.99
       Model |   1459.3037         8  182.412963   Prob > F        =    0.0000
    Residual |  1642.06005       234  7.01735065   R-squared       =    0.4705
-------------+----------------------------------   Adj R-squared   =    0.4524
       Total |  3101.36375       242  12.8155527   Root MSE        =     2.649

------------------------------------------------------------------------------
         GDP | Coefficient  Std. err.      t    P>|t|     [95% conf. interval]
-------------+----------------------------------------------------------------
         EXP |  -.0282504   .0136131    -2.08   0.039    -.0550702   -.0014306
         IMP |   .3747627   .1390577     2.70   0.008     .1007977    .6487278
           L |   .0326343   .0146519     2.23   0.027     .0037679    .0615008
         FDI |  -.4220336   .1043443    -4.04   0.000    -.6276078   -.2164593
         GNE |   .0288652   .0105495     2.74   0.007     .0080811    .0496494
         INF |  -.0226641   .0473621    -0.48   0.633    -.1159747    .0706464
        GFCF |   .1130382   .0141064     8.01   0.000     .0852464    .1408299
          VA |   .1126951   .0136869     8.23   0.000     .0857298    .1396605
       _cons |  -3.524798   1.112798    -3.17   0.002    -5.717181   -1.332414
------------------------------------------------------------------------------


.
. xtset ind year, yearly

Panel variable: ind (strongly balanced)
 Time variable: year, 1990 to 2020
         Delta: 1 year
```

```
.
. xtreg GDP EXP IMP L FDI GNE INF GFCF VA, fe

Fixed-effects (within) regression               Number of obs      =       243
Group variable: ind                             Number of groups   =        13

R-squared:                                      Obs per group:
     Within  = 0.4694                                         min =         9
     Between = 0.1201                                         avg =      18.7
     Overall = 0.2479                                         max =        28

                                                F(8,222)           =     24.55
corr(u_i, Xb) = -0.7137                         Prob > F           =    0.0000

------------------------------------------------------------------------------
         GDP | Coefficient  Std. err.      t    P>|t|     [95% conf. interval]
-------------+----------------------------------------------------------------
         EXP |  -.0061622   .0192539    -0.32   0.749     -.044106    .0317817
         IMP |  -.5341508   .3042111    -1.76   0.080    -1.133662    .0653602
           L |   .1936349   .0729208     2.66   0.008     .0499294    .3373405
         FDI |  -.3996453   .1097679    -3.64   0.000    -.6159657   -.1833248
         GNE |   .0009379    .025702     0.04   0.971    -.0497131     .051589
         INF |  -.0417679   .0577143    -0.72   0.470    -.1555058      .07197
        GFCF |   .1140148    .013864     8.22   0.000      .086693    .1413366
          VA |   .1166794   .0134384     8.68   0.000     .0901963    .1431626
       _cons |  -2.546663   3.124382    -0.82   0.416    -8.703907     3.61058
-------------+----------------------------------------------------------------
     sigma_u |  3.1636905
     sigma_e |  2.5698337
         rho |  .60247685   (fraction of variance due to u_i)
------------------------------------------------------------------------------
F test that all u_i=0: F(12, 222) = 2.22                     Prob > F = 0.0118

.
. predict IE, u
```

```
(160 missing values generated)

.
. predict PE, u
(160 missing values generated)

.
. xtreg GDP EXP IMP L FDI GNE INF GFCF VA, re

Random-effects GLS regression                   Number of obs     =       243
Group variable: ind                             Number of groups  =        13

R-squared:                                      Obs per group:
     Within  = 0.4460                                         min =         9
     Between = 0.6626                                         avg =      18.7
     Overall = 0.4700                                         max =        28

                                                Wald chi2(8)      =    202.22
corr(u_i, X) = 0 (assumed)                      Prob > chi2       =    0.0000

------------------------------------------------------------------------------
         GDP | Coefficient  Std. err.      z    P>|z|     [95% conf. interval]
-------------+----------------------------------------------------------------
         EXP |  -.0269135   .0142027    -1.89   0.058    -.0547502    .0009232
         IMP |   .3252144   .1536483     2.12   0.034     .0240692    .6263596
           L |   .0345059   .0164313     2.10   0.036     .0023011    .0667107
         FDI |  -.4150136   .1051127    -3.95   0.000    -.6210308   -.2089965
         GNE |   .0264264    .011768     2.25   0.025     .0033615    .0494914
         INF |  -.0207662   .0495651    -0.42   0.675    -.1179121    .0763796
        GFCF |   .1139928   .0140062     8.14   0.000     .0865411    .1414445
          VA |   .1135676   .0135901     8.36   0.000     .0869314    .1402038
       _cons |  -3.283565   1.244522    -2.64   0.008    -5.722782   -.8443467
-------------+----------------------------------------------------------------
     sigma_u |  .36944842
     sigma_e |  2.5698337
         rho |  .02024944   (fraction of variance due to u_i)
```

```
------------------------------------------------------------------------------


.
. xtreg GDP EXP IMP L FDI GNE INF GFCF VA, re theta

Random-effects GLS regression                   Number of obs     =       243
Group variable: ind                             Number of groups  =        13

R-squared:                                      Obs per group:
     Within  = 0.4460                                         min =         9
     Between = 0.6626                                         avg =      18.7
     Overall = 0.4700                                         max =        28

                                                Wald chi2(8)      =    202.22
corr(u_i, X) = 0 (assumed)                      Prob > chi2       =    0.0000

------------------ theta --------------------
  min      5%       median        95%      max
0.0818   0.0818     0.1463     0.2041   0.2041

------------------------------------------------------------------------------
         GDP | Coefficient  Std. err.      z    P>|z|     [95% conf. interval]
-------------+----------------------------------------------------------------
         EXP |  -.0269135   .0142027    -1.89   0.058    -.0547502    .0009232
         IMP |   .3252144   .1536483     2.12   0.034     .0240692    .6263596
           L |   .0345059   .0164313     2.10   0.036     .0023011    .0667107
         FDI |  -.4150136   .1051127    -3.95   0.000    -.6210308   -.2089965
         GNE |   .0264264    .011768     2.25   0.025     .0033615    .0494914
         INF |  -.0207662   .0495651    -0.42   0.675    -.1179121    .0763796
        GFCF |   .1139928   .0140062     8.14   0.000     .0865411    .1414445
          VA |   .1135676   .0135901     8.36   0.000     .0869314    .1402038
       _cons |  -3.283565   1.244522    -2.64   0.008    -5.722782   -.8443467
-------------+----------------------------------------------------------------
     sigma_u |  .36944842
     sigma_e |  2.5698337
         rho |  .02024944   (fraction of variance due to u_i)
```

```
------------------------------------------------------------------------------

.
. xttest0

Breusch and Pagan Lagrangian multiplier test for random effects

        GDP[ind,t] = Xb + u[ind] + e[ind,t]

        Estimated results:
                         |       Var     SD = sqrt(Var)
                ---------+-----------------------------
                     GDP |   12.81555       3.579882
                       e |   6.604045       2.569834
                       u |   .1364921       .3694484

        Test: Var(u) = 0
                                chibar2(01) =     0.19
                            Prob > chibar2 =   0.3307

.
. xtreg GDP EXP IMP L FDI GNE INF GFCF VA, fe

Fixed-effects (within) regression               Number of obs     =         243
Group variable: ind                             Number of groups  =          13

R-squared:                                      Obs per group:
     Within  = 0.4694                                         min =           9
     Between = 0.1201                                         avg =        18.7
     Overall = 0.2479                                         max =          28

                                                F(8,222)          =       24.55
corr(u_i, Xb) = -0.7137                         Prob > F          =      0.0000

------------------------------------------------------------------------------
         GDP | Coefficient  Std. err.      t    P>|t|     [95% conf. interval]
```

```
------------+----------------------------------------------------------------
         EXP |  -.0061622   .0192539    -0.32   0.749     -.044106    .0317817
         IMP |  -.5341508   .3042111    -1.76   0.080    -1.133662    .0653602
           L |   .1936349   .0729208     2.66   0.008     .0499294    .3373405
         FDI |  -.3996453   .1097679    -3.64   0.000    -.6159657   -.1833248
         GNE |   .0009379    .025702     0.04   0.971    -.0497131     .051589
         INF |  -.0417679   .0577143    -0.72   0.470    -.1555058      .07197
        GFCF |   .1140148    .013864     8.22   0.000      .086693    .1413366
          VA |   .1166794   .0134384     8.68   0.000     .0901963    .1431626
       _cons |  -2.546663   3.124382    -0.82   0.416    -8.703907     3.61058
------------+----------------------------------------------------------------
     sigma_u |  3.1636905
     sigma_e |  2.5698337
         rho |  .60247685   (fraction of variance due to u_i)
------------------------------------------------------------------------------
F test that all u_i=0: F(12, 222) = 2.22                     Prob > F = 0.0118

.
. estimate store fe

.
. xtreg GDP EXP IMP L FDI GNE INF GFCF VA, re

Random-effects GLS regression                   Number of obs     =       243
Group variable: ind                             Number of groups  =        13

R-squared:                                      Obs per group:
     Within  = 0.4460                                         min =         9
     Between = 0.6626                                         avg =      18.7
     Overall = 0.4700                                         max =        28

                                                Wald chi2(8)      =    202.22
corr(u_i, X) = 0 (assumed)                      Prob > chi2       =    0.0000

------------------------------------------------------------------------------
         GDP | Coefficient  Std. err.      z    P>|z|     [95% conf. interval]
```

EXP	-.0269135	.0142027	-1.89	0.058	-.0547502	.0009232
IMP	.3252144	.1536483	2.12	0.034	.0240692	.6263596
L	.0345059	.0164313	2.10	0.036	.0023011	.0667107
FDI	-.4150136	.1051127	-3.95	0.000	-.6210308	-.2089965
GNE	.0264264	.011768	2.25	0.025	.0033615	.0494914
INF	-.0207662	.0495651	-0.42	0.675	-.1179121	.0763796
GFCF	.1139928	.0140062	8.14	0.000	.0865411	.1414445
VA	.1135676	.0135901	8.36	0.000	.0869314	.1402038
_cons	-3.283565	1.244522	-2.64	0.008	-5.722782	-.8443467
sigma_u	.36944842					
sigma_e	2.5698337					
rho	.02024944	(fraction of variance due to u_i)				

```
.
. estimate store re

.
. hausman fe
```

	---- Coefficients ----			
	(b)	(B)	(b-B)	sqrt(diag(V_b-V_B))
	fe	re	Difference	Std. err.
EXP	-.0061622	-.0269135	.0207513	.0129999
IMP	-.5341508	.3252144	-.8593652	.2625578
L	.1936349	.0345059	.159129	.0710454
FDI	-.3996453	-.4150136	.0153684	.0316277
GNE	.0009379	.0264264	-.0254885	.0228496
INF	-.0417679	-.0207662	-.0210016	.0295675
GFCF	.1140148	.1139928	.000022	.
VA	.1166794	.1135676	.0031118	.

b = Consistent under H0 and Ha; obtained from xtreg.

```
           B = Inconsistent under Ha, efficient under H0; obtained from xtreg.

Test of H0: Difference in coefficients not systematic

    chi2(8) = (b-B)'[(V_b-V_B)^(-1)](b-B)
            =  10.25
Prob > chi2 = 0.2480
(V_b-V_B is not positive definite)

. xtgls GDP EXP IMP L FDI GNE INF GFCF VA i.ind, igls panels(heteroskedastic)
Iteration 1: tolerance = .3680074
Iteration 2: tolerance = .10935336
Iteration 3: tolerance = .04189973
Iteration 4: tolerance = .01966762
Iteration 5: tolerance = .00966253
Iteration 6: tolerance = .00489498
Iteration 7: tolerance = .00255274
Iteration 8: tolerance = .00136667
Iteration 9: tolerance = .00076667
Iteration 10: tolerance = .00043457
Iteration 11: tolerance = .00024774
Iteration 12: tolerance = .00014176
Iteration 13: tolerance = .00008132
Iteration 14: tolerance = .00004672
Iteration 15: tolerance = .00002687
Iteration 16: tolerance = .00001546
Iteration 17: tolerance = 8.903e-06
Iteration 18: tolerance = 5.127e-06
Iteration 19: tolerance = 2.953e-06
Iteration 20: tolerance = 1.701e-06
Iteration 21: tolerance = 9.800e-07
Iteration 22: tolerance = 5.646e-07
Iteration 23: tolerance = 3.252e-07
Iteration 24: tolerance = 1.874e-07
Iteration 25: tolerance = 1.080e-07
Iteration 26: tolerance = 6.220e-08
```

```
Cross-sectional time-series FGLS regression

Coefficients:  generalized least squares
Panels:        heteroskedastic
Correlation:   no autocorrelation

Estimated covariances      =        13          Number of obs     =       243
Estimated autocorrelations =         0          Number of groups  =        13
Estimated coefficients     =        21          Obs per group:
                                                              min =         9
                                                              avg =  18.69231
                                                              max =        28
                                                Wald chi2(20)     =    466.09
Log likelihood             = -515.1104          Prob > chi2       =    0.0000

------------------------------------------------------------------------------
         GDP | Coefficient  Std. err.      z    P>|z|     [95% conf. interval]
-------------+----------------------------------------------------------------
         EXP |  -.0033677   .0111298    -0.30   0.762    -.0251816    .0184463
         IMP |   -.545444   .1518558    -3.59   0.000    -.8430759   -.2478122
           L |   .1253136   .0425441     2.95   0.003     .0419287    .2086986
         FDI |  -.0635789   .1043889    -0.61   0.542    -.2681775    .1410196
         GNE |  -.0134732    .021723    -0.62   0.535    -.0560495     .029103
         INF |  -.0804536   .0379484    -2.12   0.034    -.1548311   -.0060761
        GFCF |   .1052723   .0110156     9.56   0.000     .0836821    .1268626
          VA |   .1311962   .0077009    17.04   0.000     .1161027    .1462897
             |
         ind |
           2 |  -.4920475   .9039834    -0.54   0.586    -2.263822    1.279727
           3 |   1.059331   .8157149     1.30   0.194    -.5394412    2.658102
           4 |   .6824842   1.608529     0.42   0.671    -2.470175    3.835143
           5 |   1.395546   .9163852     1.52   0.128    -.4005358    3.191628
           6 |  -1.826339    1.31192    -1.39   0.164    -4.397654    .7449763
           7 |  -3.848175    1.46231    -2.63   0.008     -6.71425   -.9821005
```

```
           8  |  -1.645471   1.277648    -1.29   0.198    -4.149615    .8586731
           9  |  -2.869931   .8762056    -3.28   0.001    -4.587262   -1.152599
          10  |  -.5197553   .9681041    -0.54   0.591    -2.417204    1.377694
          11  |  -3.445674   1.729751    -1.99   0.046    -6.835923   -.0554245
          12  |   1.465176   .5980463     2.45   0.014     .2930264    2.637325
          13  |  -5.144785   1.975015    -2.60   0.009    -9.015743   -1.273827
              |
       _cons  |   .9793212   2.266306     0.43   0.666    -3.462557    5.421199
------------------------------------------------------------------------------

. xtserial GDP EXP IMP L FDI GNE INF GFCF VA
command xtserial is unrecognized
r(199);

. estimates store hetero

. findit xtserial

. net install st0039
host not found
http://www.stata.com/ either
  1)  is not a valid URL, or
  2)  could not be contacted, or
  3)  is not a Stata download site (has no stata.toc file).
r(631);

. net install st0039
file http://www.stata.com/st0039.pkg not found
could not load st0039.pkg from http://www.stata.com/
r(601);

. findit xtserial

. net install st0039
file http://www.stata.com/st0039.pkg not found
could not load st0039.pkg from http://www.stata.com/
```

```
r(601);

. st0039/xtserial.ado
command st0039 is unrecognized
r(199);

. net sj 3-2 st0039

------------------------------------------------------------------------------
------------------------

package st0039 from http://www.stata-journal.com/software/sj3-2

------------------------------------------------------------------------------
------------------------

TITLE
      SJ3-2 st0039.  Testing for serial correlation in linear ...

DESCRIPTION/AUTHOR(S)
      Testing for serial correlation in linear panel-data models
      by David M. Drukker, Stata Corporation
      Support:  ddrukker@stata.com
      After installation, type help xtserial

INSTALLATION FILES                                (type net install st0039)
      st0039/xtserial.ado
      st0039/xtserial.hlp

ANCILLARY FILES                                   (type net get st0039)
      st0039/xtserial.do

------------------------------------------------------------------------------
------------------------

. net install st0039
checking st0039 consistency and verifying not already installed...
installing into C:\Users\Sidahmed DS\ado\plus\...
installation complete.
```

```
. xtserial GDP EXP IMP L FDI GNE INF GFCF VA

Wooldridge test for autocorrelation in panel data
H0: no first-order autocorrelation
    F(  1,      12) =      8.771
           Prob > F =      0.0119

. vif
not appropriate after regress, nocons;
use option uncentered to get uncentered VIFs
r(301);

. regress GDP EXP IMP L FDI GNE INF GFCF VA

      Source |       SS           df       MS      Number of obs   =       243
-------------+----------------------------------   F(8, 234)       =     25.99
       Model |   1459.3037         8  182.412963   Prob > F        =    0.0000
    Residual |  1642.06005       234  7.01735065   R-squared       =    0.4705
-------------+----------------------------------   Adj R-squared   =    0.4524
       Total |  3101.36375       242  12.8155527   Root MSE        =     2.649

------------------------------------------------------------------------------
         GDP | Coefficient  Std. err.      t    P>|t|     [95% conf. interval]
-------------+----------------------------------------------------------------
         EXP |  -.0282504   .0136131    -2.08   0.039    -.0550702   -.0014306
         IMP |   .3747627   .1390577     2.70   0.008     .1007977    .6487278
           L |   .0326343   .0146519     2.23   0.027     .0037679    .0615008
         FDI |  -.4220336   .1043443    -4.04   0.000    -.6276078   -.2164593
         GNE |   .0288652   .0105495     2.74   0.007     .0080811    .0496494
         INF |  -.0226641   .0473621    -0.48   0.633    -.1159747    .0706464
        GFCF |   .1130382   .0141064     8.01   0.000     .0852464    .1408299
          VA |   .1126951   .0136869     8.23   0.000     .0857298    .1396605
       _cons |  -3.524798   1.112798    -3.17   0.002    -5.717181   -1.332414
------------------------------------------------------------------------------

.
```

```
. vif

    Variable |       VIF       1/VIF
-------------+----------------------
         EXP |      1.93    0.517899
           L |      1.83    0.546120
         GNE |      1.35    0.739885
         IMP |      1.29    0.777167
         INF |      1.14    0.879269
         FDI |      1.09    0.921537
        GFCF |      1.05    0.950888
          VA |      1.02    0.975834
-------------+----------------------
    Mean VIF |      1.34

. xtreg GDP EXP IMP L FDI GNE INF GFCF VA, re vce(robust)

Random-effects GLS regression                   Number of obs     =         243
Group variable: ind                             Number of groups  =          13

R-squared:                                      Obs per group:
     Within  = 0.4460                                         min =           9
     Between = 0.6626                                         avg =        18.7
     Overall = 0.4700                                         max =          28

                                                Wald chi2(8)      =      891.04
corr(u_i, X) = 0 (assumed)                      Prob > chi2       =      0.0000

                                  (Std. err. adjusted for 13 clusters in ind)
------------------------------------------------------------------------------
             |               Robust
         GDP | Coefficient  std. err.      z    P>|z|     [95% conf. interval]
-------------+----------------------------------------------------------------
         EXP |  -.0269135   .0143734    -1.87   0.061    -.0550848    .0012578
         IMP |   .3252144   .2219023     1.47   0.143    -.1097062     .760135
           L |   .0345059   .0138553     2.49   0.013     .0073501    .0616617
```

```
         FDI |  -.4150136   .3324993    -1.25   0.212      -1.0667    .2366731
         GNE |   .0264264   .0148337     1.78   0.075    -.0026471    .0554999
         INF |  -.0207662   .0513198    -0.40   0.686    -.1213512    .0798188
        GFCF |   .1139928   .0232676     4.90   0.000     .0683891    .1595965
          VA |   .1135676   .0166498     6.82   0.000     .0809347    .1462005
       _cons |  -3.283565   1.402737    -2.34   0.019    -6.032879   -.5342498
-------------+----------------------------------------------------------------
     sigma_u |  .36944842
     sigma_e |  2.5698337
         rho |  .02024944   (fraction of variance due to u_i)
------------------------------------------------------------------------------

.
```

ملخص:

تناولت هذه الدراسة أثر التنمية الفلاحية على النمو الإقتصادي على مجموعة مكونة من 13 دولة من الدول العربية وذلك خلال الفترة (1990-2020) ، تمت دراستنا باستخدام نماذج البانل على مجموعة من المتغيرات على التنمية الفلاحية والنمو الإقتصادي وذلك من خلال بناء نموذج قياسي، حيث أن النتائج المتحصل عليها تبين أن اليد العاملة الزراعية والذي تعتبر كمؤشر للإنتاج الزراعي لها تأثير إيجابي أي أن العلاقة طردية بين المتغير التابع والمتغير المستقل وهذا ما يتماشى مع النظرية الإقتصادي والتي تقول أن كل ما يزيد عدد العمال في قطاع معية ترتفع إنتاجية العامل وبالتالي زيادة الإنتاج، وأيضا وجود أثر إيجابي للقيمة المضافة في قطاع الزراعة على النمو الإقتصادي أي علاقة طردية بينهما أي كلما تزيد القيمة المضافة في قطاع الزراعة فإن GDP يرتفع وهذا ما يتوافق مع التحليل النظري وجل الدراسات السابقة التي أثبتت أن هناك علاقة وطيدة بين الإنتاجية الزراعية والنمو الإقتصادي.

الكلمات المفتاحية: التنمية الفلاحية، النمو الاقتصادي، بيانات البانل.

Abstract:

This study examined the impact of agricultural development on economic growth on a group of 13 Arab countries during the period (1990-2020), We were studied using panel models on a range of variables on agricultural development and economic growth through the building of a econometrique model. As the results obtained show the agricultural labour force, which is regarded as an indicator of agricultural production has a positive impact, that is the relationship between the dependent variable and the independent variable is consistent with the economic theory that every increase in the number of workers in a particular sector increases the productivity of the worker and thus increases the production,

As well as having a positive impact on value added in the agriculture sector on economic growth A direct relationship between them, that is, whenever the value added in the agricultural sector increases, The GDP rises, and this is consistent with the theoretical analysis and most of the previous studies that demonstrated that there is a strong relationship between agricultural productivity and economic growth.

Keywords: agricultural development - Economic Growth - panel data